

مَجْمَعُ فَنَائِي

مَجْمَعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

طيب الله ثراه

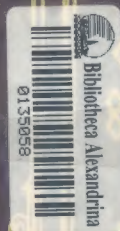
جمع وترتيب الفقير إلى الله

أحمد الرحمن بن محمد بن قاسم الواسطي النوري الحنبلي

رحم الله

وساعده ابنه محمد وفقه الله

الطبعة الرابعة والمشرقة









مجموع فتاوى  
شيخ الاسلام أحمد بن تيمية

قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي

وساعده ابنه محمد وفقرهما الله

المجلد الرابع والعشرون



# كتب الفقه الإسلامي

## الجزء الرابع

من صلاة أهل الأعذار إلى الزكاة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب صلاة أهل الاعذار

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

من رجل شيخ كبير وقد انحلت أعضاؤه ، لا يستطيع ان يأكل  
أو يشرب ، ولا يتحرك ، ولا يستجي بلقاء ، وإذا سجد ما يستطيع  
الرفع ، فكيف يصلي ؟

فأجاب : أما الصلاة فانه يفعل ما يقدر عليه ، ويصلي قاعداً إذا  
لم يستطع القيام ، ويومي برأسه إيماء بحسب حاله ، وان سجد على  
خذه جاز ، ويمسح بخرقه إذا تخلى ، ويوضئه غيره إذا أمكن ، ويجمع  
بين الصلاتين فيوضيه في آخر وقت الظهر ، فيصلّي الظهر والعصر بلا  
قصر ، ثم إذا دخل وقت المغرب صلى المغرب والعشاء ، ويوضئه الفجر .

وان لم يستطع الصلاة قاعداً صلى على جنبه ، ووجهه الى القبلة .

وان لم يكن عنده من يوضئه ولا ييممه صلى على حسب حاله ، سواء كان على قفاه ورجلاه الى القبلة ، او على جنبه ووجهه الى القبلة .

وان لم يكن عنده من يوجهه الى القبلة صلى الى أي جهة توجهه ، شرقاً ، أو غرباً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## وسئل شيخ الاسلام

هل تجوز صلاة المرأة قاعدة مع قدرتها على القيام ؟

**فأجاب:**

## فصل

وأما صلاة الفرض قاعدة مع القدرة على القيام فلا نصح ، لامن رجل ولا امرأة ، بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فعلى جنبك » .

ولكن يجوز التطوع جالسا ، ويجوز التطوع على الراحلة في السفر قبل أي جهة توجهت بها ، فان النبي صلى الله عليه وسلم كان

يصلي على دابته قبل أي جهة توجهت به ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة .

ويجوز للريض إذا شق عليه القيام ان يصلي قاعداً ، فإن لم يستطع صلى على جنبه ، وكذلك إذا كان رجل لا يمكنه النزول الى الأرض صلى على راحلته ، والخائف من عدوه إذا نزل يصلي على راحلته . والله اعلم .

## وسئل شيخ الاسلام

هل القصر في السفر سنة أو عزيمة ؟ وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد ، عن طلحة بن عمرو ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة ، قالت : كل ذلك قد فعل النبي صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة وأتم .

فأجاب : أما القصر في السفر فهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط الا ركعتين ، وكذلك أبو بكر وعمر ، وكذلك عثمان في السنة

الأولى من خلافته ، لكنه في السنة الثانية أتمها بمنى لأعذار مذكورة في غير هذا الموضع .

وأما الحديث المذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة . وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القديري ، وهو وطلحة بن عمرو المكي ضعيفان ، باتفاق أهل الحديث لا يحتاج بواحد منها فيما هو دون هذا . وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر » . وقيل لعروة : فلم أتمت عائشة الصلاة ؟ قال : تأولت ، كما تأول عثمان . فهذه عائشة تنجز بأن صلاة السفر ركعتان ، وابن اختها عروة أعلم الناس بها : يذكر أنها أتمت بالتأويل ، لم يكن عندها بذلك سنة . وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : « صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الأضحي ركعتان ، تمام غير قصر على لسان نبيكم » .

وأيضاً فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ، ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط ، ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر ، وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر .

وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون ، منهم اهل مكة ،  
وغير اهل مكة بتي وعرفة وغيرها ، وقد تنازع العلماء في الترييع :  
هل هو محرم ؟ أو مكروه ؟ أو ترك للأولى ؟ أو مستحب ؟ أوها سواء  
على خمسة اقوال :

أحدها: قول من يقول ان الاتام أفضل . كقول الشافعي .

والثاني: قول من يسوى بينها . كبعض أصحاب مالك .

والثالث : قول من يقول القصر أفضل : كقول الشافعي الصحيح  
واحدى الروايتين عن احمد .

والرابع : قول من يقول الاتام مكروه ، كقول مالك في احدى الروايتين  
وأحمد في الرواية الأخرى .

والخامس : قول من يقول ان القصر واجب ، كقول ابى حنيفة ،  
ومالك في رواية .

وأظهر الاقوال قول من يقول إنه سنة ، وان الاتام مكروه ، ولهذا  
لا تجب نية القصر عند اكثر العلماء ، كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في  
احد القولين عنه في مذهبه .

## وسئل

هل لمسافة القصر قدر محدود من الشارع صلى الله عليه وسلم ؟

فأجاب : السنة أن يقصر المسافر الصلاة ، فيصلي الرباعية ركعتين ، هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع أسفاره . هو وأصحابه ، ولم يصل في السفر اربعا قط . وما روى عنه « انه صلى في السفر اربعا في حياته » فهو حديث باطل عند أئمة الحديث .

وقد تنازع العلماء في للمسافر إذا صلى اربعا . فقيل : لا يجوز ذلك كما لا يجوز ان يصلي الفجر والجمعة والعيد اربعا ، وقيل : يجوز ، ولكن القصر أفضل عند عامتهم — ليس فيه الا خلاف شاذ ، ولا يفقر القصر إلى نية ؛ بل لو دخل في الصلاة وهو ينوي أن يصلي اربعا — اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد كان صلى الله عليه وسلم لما حج بالمسلمين حجة الوداع يصلي بهم ركعتين ركعتين ، الى ان رجع ، وجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة ، والمسلمون خلفه ، ويصلي بصلاته أهل مكة وغيرهم جمعا ، وقصرأ . ولم يأمر أحدا أن ينوي لا جمعا ولا قصرأ .

وأقام حتى يوم العيد ، وإمام منى يصلي بالمسلمين ركعتين ركعتين .  
 المسلمون خلفه يصلي بصلاته أهل مكة وغيرهم ، وكذلك أبو بكر  
 عمر بعده ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر أحداً  
 من أهل مكة أن يصلي أربعاً ، لا بتى ولا بغيرها ، فهذا كان أصح  
 قول العلماء أن أهل مكة يجمعون بعرفة ومزدلفة ، ويقصرون بها  
 ريتى وهذا قول عامة فقهاء الحجاز ، كمالك ، وابن عينة ، وهو قول  
 اسحاق بن راهويه واختيار طائفة من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، كأبي  
 الخطاب في عباداته .

وقد قيل : يجمعون ولا يقصرون ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو  
 النصوص عن أحمد ، وقيل : لا يقصرون ، ولا يجمعون . كما بقوله من  
 يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد ، وهو أضعف الأقوال .

والصواب المقطوع به أن أهل مكة يقصرون ، ويجمعون هناك ،  
 كما كانوا يفعلون هناك مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه . ولم  
 ينقل عن أحد من المسلمين أنه قال لهم هناك اتعوا صلاتكم ، فأننا  
 قوم سفر ؛ ولكن نقل أنه قال ذلك في غزوة الفتح لما صلى بهم داخل  
 مكة ، وكذلك كان عمر يأمر أهل مكة بالانعام إذا صلى بهم في البلد ،  
 وأما حتى فلم يكن يأمرهم بذلك .

وقد تنازع العلماء في قصر اهل مكة خلفه فقيل : كان ذلك لأجل النسك ، فلا يقصر المسافر سफراً قصيراً هناك ، وقيل : بل كان ذلك لأجل السفر ، وكلا القولين قاله بعض اصحاب أحمد . والقول الثاني هو الصواب ، وهو أنهم قصرُوا لأجل سفرهم ، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة ، وكانوا محرمين ، والقصر معلق بالسفر وجوداً وعدماً . فلا يصلي ركعتين الا مسافر ، وكل مسافر يصلي ركعتين ، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « صلاة المسافر ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة البحر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير نقص » : اي غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم . وفي الصحيح من عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ، ركعتين ، ثم زبد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر » .

وقد تنازع العلماء : هل يختص بسفر دون سفر ؟ أم يجوز في كل سفر ؟ وأظهر القولين انه يجوز في كل سفر قصيراً كان أو طويلاً ، كما قصر أهل مكة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومنى : وبين مكة وعرفة نحو بريد : أربع فراسخ .

وأيضاً فليس الكتاب والسنة يخصان بسفر دون سفر ، لا بقصر ولا بفطر ، ولا نيمم ولم يحد النبي صلى الله عليه وسلم مسافة القصر بحد ، لا زماني ، ولا مكاني ، والأقوال المذكورة في ذلك متعارضة ،



ليس على شيء منها حجة ، وهى متناقضة ، ولا يمكن ان يحمد ذلك  
بحد صحيح .

فان الأرض لا تذرع بذرع مضبوط فى عامة الأسفار ، وحركة  
المسافر تختلف . والواجب ان يطلق ما أطلقه صاحب الشرع صلى الله  
عليه وسلم ، ويقيده ما قيده ، فيقصر المسافر الصلاة فى كل سفر ،  
وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاة على الراحلة ،  
والسج على الخفين .

ومن قسم الاسفار الى قصير وطويل ، وخص بعض الأحكام بهذا  
وبعضها بهذا ، وجعلها متعلقة بالسفر الطويل ، فليس معه حجة يجب  
الرجوع اليها . والله سبحانه وتعالى اعلم .

## وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

إذا سافر انسان سفرا مقدارا ثلاثة ايام ، او ثلاثة فراسخ ، هل  
يباح له الجمع والقصر أم لا ؟

فأجاب : وأما الجمع والقصر فى السفر القصير ففيه ثلاثة اقوال ؛ بل  
أربعة ؛ بل خمسة فى مذهب احمد .

احدها : انه لا يباح لا الجمع ، ولا القصر .

والثاني : يباح الجمع دون القصر .

والثالث : يباح الجمع بعرفة ومزدلفة خاصة للمكي ، وان كان سفره قصيراً .

والرابع : يباح الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة .

والخامس : يباح ذلك مطلقاً . والذي يجمع للسفر هل يباح له الجمع مطلقاً ، أو لا يباح الا اذا كان مسافراً؟ فيه روايتان عن أحمد مقيماً أو مسافراً ، ولهذا نص احمد على أنه يجمع اذا كان له شغل . قال القاضي أبو يعلى كل عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة يبيح الجمع ، ولهذا يجمع للمطر ، والوحل ، وللريح الشديدة الباردة ؛ في ظاهر مذهب الامام احمد ، ويجمع المريض والمستحاضة والمرضع ، فاذا جد السير بالمسافر ، جمع سواء كان سفره طويلاً او قصيراً ، كما مضت سنة رسول صلى الله عليه وسلم . يجمع الناس بعرفة ومزدلفة ، المكي وغير المكي ، مع ان اهل مكة سفرهم قصير .

وكذلك جمع صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون بعرفة ومزدلفة ومتى قصرُوا بقصر خلفهم أهل مكة ، وغير أهل مكة ، وعرفة من مكة

يريد : اربعة فراسخ ؛ ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أحمد كأي الحطاب في العبادات الخمس : إن أهل مكة يقصرون بعرفة ومزدلفة ، وهذا القول هو الصواب ، وإن كان المنصوص عن الأئمة الثلاثة بخلافه : أحمد والشافعي وأبي حنيفة .

ولهذا قال طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يقصر في السفر الطويل والقصير ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت للقصر مسافة ، ولا وقتاً ، وقد قصر خلفه أهل مكة بعرفة ومزدلفة ، وهذا قول كثير من السلف والخلف ، وهو أصح الأقوال في الدليل . ولكن لا بد أن يكون ذلك مما يعد في العرف سفرأ ، مثل أن يتزود له ، ويبرز للصحراء ، فأما إذا كان في مثل دمشق ، وهو ينتقل من قراها الشجرية من قرية الى قرية كما ينتقل من الصالحية الى دمشق ، فهذا ليس بمسافر ، كما أن مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة القرى المتقاربة عند كل قوم نخيلهم ومقابرهم ومساجدهم ، قباء وغير قباء ، ولم يكن خروج الخارج الى قباء سفرأ ، ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يقصرون في مثل ذلك ، فإن الله تعالى قال : ( ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن اهل المدينة ) فجميع الأبنية تدخل في مسمى المدينة ، وما خرج عن أهلها فهو من الاعراب أهل العمود . والمنتقل من المدينة من ناحية الى ناحية ليس بمسافر ، ولا يقصر الصلاة ، ولكن هذه مسائل اجتهد ،

فمن فعل منها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ، ولم يهجر .

وهكذا اختلفوا في الجمع والقصر هل يشترط له نية ؟ فالجمهور لا يشترطون النية ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهو مقتضى نصومه .

والثاني : تشترط . كقول الشافعي ، وكثير من أصحاب أحمد ، كالخرق وغيره ، والأول أظهر ، ومن عمل بإحد القولين لم ينكر عليه .

## وسئل

عن سفر يوم من رمضان هل يجوز ان يقصر فيه ويفطر أم لا ؟

فأجاب : هذا فيه نزاع بين العلماء ، والأظهر انه يجوز له القصر والفطر في يوم من رمضان ، كما قصر أهل مكة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ، وعرفة عن المسجد الحرام مسيرة بريد ؛ ولأن السفر مطلق في الكتاب والسنة .

## وسئل

عن رجل مسافر إلى بلد ، ومقصوده ان يقيم مدة شهر او اكثر  
فهل يتم الصلاة أم لا ؟

فأجاب : اذا نوى ان يقيم بالبلد أربعة أيام فما دونها قصر الصلاة ،  
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة . فانه اقام بها أربعة  
أيام بقصر الصلاة . وان كان اكثر ففيه نزاع . والأحوط ان يتم الصلاة .

واما ان قال غداً اسافر ، أو بعد غد أسافر ، ولم ينو المقام فانه  
يقصر ابدأً ، فان النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة بضعة عشر يوماً  
بقصر الصلاة ، وأقام ببوك عشرين ليلة بقصر الصلاة . والله اعلم .

## وسئل

عن رجل جرد إلى الحرب لأجل الحمى وهو يعلم انه يقيم  
مدة شهرين . فهل يجوز له القصر ؟ وإذا جاز القصر . فالإتمام أفضل  
أم القصر ؟

فاجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع بين العلماء ، منهم من  
يوجب الانعام ، ومنهم من يوجب القصر ، والصحيح ان كلاهما سائغ  
فن قصر لا ينكر عليه ، ومن أتم لا ينكر عليه .

وكذلك تنازعوا في الأفضل : فن كان عنده شك في جواز القصر  
فاراد الاحتياط ، فالانعام أفضل ، واما من نيت له السنة ، وعلم ان  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع للمسافر ان يصلي الا ركعتين ، ولم  
يحد السفر بزمان أو بمكان ، ولا حد الإقامة ايضاً بزمن محدود ،  
لا ثلاثة ولا اربعة ، ولا اثنا عشر ، ولا خمسة عشر ، فانه يقصر .  
كما كان غير واحد من السلف يفعل ، حتى كان مسروق قد ولوه  
ولاية لم يكن يختارها فأقام سنين يقصر الصلاة .

وقد أقام المسلمون بنهاوند ستة أشهر يقصرون الصلاة ، وكانوا  
يقصرون الصلاة مع علمهم ان حاجتهم لا تنقضي في اربعة ايام ، ولا  
اكثر . كما أقام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بعد فتح مكة قريباً  
من عشرين يوماً يقصرون الصلاة ، وأقاموا بمكة عشرة أيام يفطرون  
في رمضان . وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة يعلم انه يحتاج  
ان يقيم بها اكثر من اربعة أيام . واذا كان التحديد لا أصل له ،  
فسادام للمسافر مسافراً يقصر الصلاة ، ولو أقام في مكان شهوراً ،  
والله أعلم ، كتبه أحمد بن تيمية .

## وسئل

هل الجمع بين الصلاتين في السفر أفضل أم القصر ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حجة كل منهم ؟ وما الراجع من ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . بل فعل كل صلاة في وقتها أفضل ، إذا لم يكن به حاجة الى الجمع . فإن غالب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها في السفر إنما يصليها في أوقاتها . وإنما كان الجمع منه حررات قليلة .

وفرق كثير من الناس بين الجمع والقصر ، وظنهم ان هذا يشرع سنة ثابتة ، والجمع رخصة عارضة ، وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم في جميع أسفاره كان يصلي الرباعية ركعتين ، ولم ينقل احد انه صلى في سفره الرباعية اربعاً ؛ بل وكذلك أصحابه معه .

والحديث الذي يروى عن عائشة : « أنها أتت معه وافطرت » ، حديث ضعيف . بل قد ثبت عنها في الصحيح : « ان الصلاة اول ما فرضت كانت ركعتين ، ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر ، وأقرت

صلاة السفر . وثبت في الصحيح عن عمر بن الخطاب انه قال :  
« صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الأضحية ركعتان  
وصلاة الفطر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم صلى الله  
عليه وسلم » .

وأما قوله تعالى : ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح  
ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا ) فان نفي  
الجناح لبيان الحكم ، وإزالة الشبهة ، لا يمنع ان يكون القصر هو  
السنة . كما قال : ( ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت  
او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ) نفي الجناح لأجل الشبهة التي  
عرضت لهم من الطواف بينهما ؛ لأجل ما كانوا عليه في الجاهلية من  
كراهة بعضهم للطواف بينهما ، والطواف بينهما مأمور به باتفاق  
المسلمين ، وهو اما ركن ، واما واجب ، واما سنة مؤكدة .

وهو سبحانه ذكر الخوف والسفر ، لأن القصر يتناول قصر العدد  
وقصر الأركان ، فالخوف يبيح قصر الأركان ، والسفر يبيح قصر العدد  
فاذا اجتمعا ابيح القصر بالوجهين ، وان انفرد السفر أبيح احد نوعي  
القصر ، والعلماء متنازعون في المسافر : هل فرضه الركعتان ؟ ولا  
يحتاج قصره الى نية ؟ أم لا بقصر الا بنية ؟ على قولين :



والأول : قول أكثرهم ، كأبي حنيفة ، ومالك ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد ، اختاره أبو بكر وغيره .

والثاني : قول الشافعي ، وهو القول الآخر في مذهب أحمد ، اختاره الحنفي وغيره .

والأول هو الصحيح الذي تدل عليه سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان يقصر بأصحابه ، ولا يعلمهم قبل الدخول في الصلاة أنه يقصر ، ولا بأمرهم بنية القصر . ولهذا لما سلم من ركعتين ناسياً قال له نوبالدين : « أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : لم أنس ، ولم تقصر ، قال : بلى ! قد نسيت . وفي رواية . لو كان شيء لأخبرتكم به » ولم يقل لو قصرت لأمرنكم ان تنووا القصر . وكذلك لما جمع بهم لم يعلمهم انه جمع قبل الدخول ، بل لم يكونوا يعلمون انه يجمع حتى يقضي الصلاة الأولى ، فعلم أيضاً أن الجمع لا يفترق الى ان ينوي حين الشروع في الأولى ، كقول الجمهور ، وللنصوص عن أحمد يوافق ذلك .

وقد تنازع العلماء في الترييح في السفر : هل هو حرام ؟ أو مكروه ؟ أو ترك الأولى ؟ أو هو الراجح ؟ فذهب أبي حنيفة ، وقول في مذهب مالك : ان القصر واجب ، وليس له ان يصلي أربعاً

ومذهب مالك في الرواية الأخرى وأحمد في أحد القولين ، بل أنصها  
ان الاتمام مكروه . ومذهبه في الرواية الأخرى ومذهب الشافعي في  
أظهر قوله : ان القصر هو الأفضل ، والتريع ترك الأولى . وللشافعي  
قول ان التريع افضل ، وهذا أضعف الأقوال .

وقد ذهب بعض الخوارج الى أنه لا يجوز القصر الا مع الخوف ،  
ويذكر هذا قولاً للشافعي . وما أظنه يصح عنه ، فانه قد ثبت بالسنة  
المسواترة : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بأصحابه بمى  
ركعتين ركعتين آمن ما كان الناس » وكذلك بعده أبو بكر ،  
وكذلك بعده عمر .

واذا كان كذلك فكيف يسوى بين الجمع والقصر ؟ ! وفعل كل  
صلاة في وقتها أفضل ، اذا لم يكن حاجة عند الأئمة كلهم ، وهو مذهب  
أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد في ظاهر مذهبيها ، بل تنازعوا  
في جواز الجمع على ثلاثة أقوال .

فذهب أبي حنيفة أنه لا يجمع الا بعرفة ومزدلفة . ومذهب  
مالك وأحمد في إحدى الروايتين انه لا يجمع المسافر اذا كان نازلاً ،  
وانما يجمع اذا كان سائراً ، بل عند مالك اذا جده السير ، ومذهب  
الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى انه يجمع المسافر ، وان كان نازلاً .

وسبب هذا النزاع ما بلغهم من أحاديث الجمع ، فان أحاديث الجمع قليلة ، فالجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه ، وهو منقول بالتواتر فلم يتنازعا فيه . وأبو حنيفة لم يقل بغيره لحديث ابن مسعود الذي في الصحيح انه قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها الا صلاة الفجر بمزدلفة ، وضلة المغرب ليلة جمع » . وأراد بقوله « في الفجر لغير وقتها » التي كانت عادته ان يصلّيها فيه فانه جاء في الصحيح عن جابر « انه صلى الفجر بمزدلفة بعد ان برق الفجر » وهذا متفق عليه بين المسلمين ان الفجر لا يصلّي حتى يطلع الفجر ، لا بمزدلفة ولا غيرها ، لكن بمزدلفة غلس بها تغليساً شديداً .

وأما أكثر الأئمة فبلغتهم أحاديث في الجمع صحيحة ، كحديث أنس وابن عباس وابن عمر ومعاذ وكلها من الصحيح . ففي الصحيحين عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ، ثم زل فصلها جميعاً واذا ارتحل بعد ان تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر ثم ركب » وفي لفظ في الصحيح « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما » وفي الصحيحين عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء » وفي لفظ في الصحيح « ان

ابن عمر كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء « بعد ان يغيب الشفق . ويقول : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في سفره سافرها في غزوة تبوك ، فجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء » . قال سعيد بن جبير قلت لابن عباس : ما حمله على ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وكذلك في صحيح مسلم عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . قال : فقلت : ما حمله على ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته » بل قد ثبت عنه انه جمع في المدينة كما في الصحيحين عن ابن عباس قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً من غير خوف ولا سفر » . وفي لفظ في الصحيحين عن ابن عباس : « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا ، جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » قال أيوب له في ليلة مطيرة ، وكان أهل المدينة يجمعون في الليلة المطيرة بين المغرب والعشاء ، ويجمع معهم عبد الله بن عمر . وروى ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا العمل من الصحابة .

وقولهم : « أراد ان لا يخرج أمته » يبين انه ليس المراد بالجمع تأخير الأولى الى آخر وقتها ، وتقديم الثانية في أول وقتها ، فان مراعاة مثل هذا فيه حرج عظيم . ثم ان هذا جائز لكل أحد في كل وقت ، ورفع الحرج انما يكون عند الحاجة ، فلا بد ان يكون قد رخص لأهل الأعذار فيما يرفع به عنهم الحرج ، دون غير أرباب الأعذار .

وهذا ينبغي على أصل كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو : ان المواقيت لأهل الأعذار ثلاثة ، ولغيرهم خمسة ، فان الله تعالى قال : ( أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ) فذكر ثلاثة مواقيت والطرف الثاني يتناول الظهر والعصر . والزلف يتناول المغرب والعشاء . وكذلك قال : ( أقم الصلاة لليل ) الى غسق الليل ( واليل هو الزوال ، في أصح القولين . يقال : دلت الشمس ، وزالت ، وزاغت ، ومالت . فذكر اللوك والنسق وبعد اللوك يصل الظهر والعصر ، وفي النسق تصل المغرب والعشاء ، ذكر أول الوقت وهو اللوك ، وآخر الوقت وهو النسق ، والنسق اجتماع الليل وظلمته .

ولهذا قال الصحابة كعبد الرحمن بن هوف وغيره : ان المرأة الحائض اذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت للمغرب والعشاء . واذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر . وهذا مذهب جمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد .

وأيضاً فجمع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة يدل على جواز الجمع بغيرها للعذر ، فانه قد كان من الممكن ان يصلي الظهر ويؤخر العصر الى دخول وقتها ، ولكن لأجل النسك والاشتغال بالوقوف قدم العصر . ولهذا كان القول المروي عند جماهير العلماء انه يجمع بمزدلفة وعرفة من كان أهله على مسافة القصر ، ومن لم يكن أهله كذلك ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى صلى معه جميع المسلمين أهل مكة وغيرهم ، ولم يأمر أحداً منهم بتأخير العصر ، ولا بتقديم المغرب ، فمن قال من أصحاب الشافعي وأحمد : ان أهل مكة لا يجمعون فقوله ضعيف في غاية الضعف . يخالف للسنة اليقينية الواضحة التي لا ريب فيها ؛ وعذرم في ذلك انهم اعتقدوا ان سبب الجمع هو السفر الطويل ، والصواب ان الجمع لا يختص بالسفر الطويل ، بل يجمع للمطر ، ويجمع للمرض ، كما جاءت بذلك السنة في جمع المستحاضة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالجمع في حديثين .

وأيضاً فكون الجمع يختص بالطويل ، فيه قولان للعلماء ، وهما وجهان في مذهب أحمد :

أحدهما : يجمع في القصير ، وهو المشهور ، ومذهب الشافعي لا .

والأول اصح لما تقدم ، والله اعلم .

## وسئل

عن الجمع ، وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ؟

فأجاب : وأما الجمع فاتمما كان يجمع بعض الأوقات اذا جد به السير ، وكان له عذر شرعي . كما جمع بعرفة ومزدلفة ، وكان يجمع في غزوة تبوك أحياناً ، كان اذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر الى العصر ثم صلاهما جميعاً ، وهذا ثابت في الصحيح .

وأما اذا ارتحل بعد الزوال فقد روى أنه كان صلى الظهر والعصر جميعاً ، كما جمع بينهما بعرفة ، وهذا معروف في السنن ، وهذا اذا كان لا ينزل الى وقت المغرب ، كما كان بعرفة لا يفيض حتى تغرب الشمس . وأما اذا كان ينزل وقت العصر فانه يصليها في وقتها ، فليس القصر كالجمع ، بل القصر سنة راتبة ، وأما الجمع فانه رخصة عارضة ، ومن سوى من العامة بين الجمع والقصر فهو جاهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأقوال علماء المسلمين .

فان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بينهما ، والعلماء

اتفقوا على ان احدها سنة ، واختلفوا في وجوبه ، وتنازعوا في جواز الآخر ، فأين هذا من هذا؟!

وأوسع المذاهب في الجمع بين الصلاتين مذهب الامام احمد ، فانه نص على انه يجوز الجمع للحرج ، والشغل ، بحديث روى في ذلك . قال القاضي ابو يعلى وغيره من أصحابنا : يعنى اذا كان هناك شغل يبيع له ترك الجمعة والجماعة جاز له الجمع ، ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من اصحاب الشافعي الجمع للمرض ، ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء ، وفي صلاتي النهار نزاع بينهم ويجوز في ظاهر مذهب احمد ومالك الجمع للوحل ، والريح الشديدة الباردة . ونحو ذلك .

ويجوز للمرضع ان تجمع اذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة ، نص عليه احمد . وتنازع العلماء في الجمع والقصر : هل يفتقر الى نية ؟ فقال جمهورهم : لا يفتقر الى نية ، وهذا مذهب مالك ، وابى حنيفة ، وأحد القولين في مذهب أحمد ، وعليه تدل نصوصه وأصوله .

وقال الشافعي وطائفة من اصحاب احمد : انه يفتقر الى نية ، وقول الجمهور هو الذي تدل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قد بسطت هذه المسألة في موضعها ، والله اعلم .



## وسئل رحمه الله

عن صلاة الجمع في المطر بين المشائين . هل يجوز من البرد الشديد ؟ او الريح الشديدة ؟ ام لا يجوز الا من المطر خاصة ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . يجوز الجمع بين المشائين للمطر ، والريح الشديدة الباردة ، والوحل الشديد . وهذا أصح قولي العلماء ، وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وغيرها ، والله اعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل يؤم قوماً . وقد وقع المطر والتلج فأراد أن يصلي بهم المغرب ، فقالوا له : يجمع ، فقال : لا أفعل ، فهل للأمومين ان يصلوا في بيوتهم ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز الجمع للوحل الشديد ، والرياح الشديدة الباردة ، في الليلة الظلماء ، ونحو ذلك ، وإن لم يكن المطر

نازلاً في اصح قول العلماء . وذلك أولى من أن يصلوا في بيوتهم ،  
بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة ، إذ السنة ان  
تصلى الصلوات الخمس في المساجد جماعة ، وذلك أولى من الصلاة في  
البيوت باتفاق المسلمين .

والصلاة جمعاً في المساجد أولى من الصلاة في البيوت مفرقة  
باتفاق الأئمة الذين يجوزون الجمع : كمالك ، والشافعي ، وأحمد . والله  
تعالى أعلم .

قال رحمه الله :

## فصل

وأما الصلوات في الأحوال العارضة ، كالصلاة المكتوبة في الخوف  
والمرض ، والسفر ، ومثل الصلاة لدفع البلاء عند أسبابه كصلوات  
الآيات في الكسوف ونحوه ، أو الصلاة لاستجلاب النعماء كصلاة  
الاستسقاء ، ومثل الصلاة على الجنازة : ففقهاء الحديث كأحمد وغيره  
متبعون لعامة الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا  
الباب فيجوزون في صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبي

صلى الله عليه وسلم ، ويختارون قصر الصلاة في السفر ، اتباعاً سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه لم يصل في السفر قط رباعية إلا مقصورة ، ومن صلى أربعاً لم يطلوا صلاته ؛ لأن الصحابة أقرؤا من فعل ذلك منهم ؛ بل منهم من يكره ذلك ، ومنهم من لا يكرهه وإن رأى تركه أفضل ، وفي ذلك عن أحمد روايتان .

وهذا بخلاف الجمع بين الصلاتين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا مرات قليلة ، فأنهم يستحبون تركه ، إلا عند الحاجة إليه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، حين جد به السير ، حتى اختلف عن أحمد : هل يجوز الجمع للمسافر النازل الذي ليس بسائر أم لا ؟ ولهذا كان أهل السنة مجمعين على جواز القصر في السفر ، مختلفين في جواز الاتمام ، ومجمعين على جواز التفريق بين الصلاتين ، مختلفين في جواز الجمع بينهما .

ويجوزون جميع الأنواع الثابتة من النبي صلى الله عليه وسلم في « صلاة الكسوف » . فأصحها وأشهرها أن يكون في كل ركعة ركوعان وفي الصحيح أيضاً في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وأربعة ، ويجوزون حذف الركوع الزائد ، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبطلون السجود فيها ، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجهرون فيها بالقراءة . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك « الاستسقاء » يجوزون الخروج إلى الصحراء ، لصلاة الاستسقاء ، والدعاء كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوزون الخروج والدعاء بلا صلاة . كما فعله عمر رضي الله عنه بمحضر من الصحابة . ويجوزون الاستسقاء بالدعاء تبعاً للصلاة الراتبة ، كخطبة الجمعة ونحوها ، كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك « الجنابة » فإن اختارهم انه يكبر عليها اربعاً كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، انهم كانوا يفعلونه غالباً . ويجوز على المشهور عند احمد التخييس في التكبير ، ومتابعة الامام في ذلك لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كبر خمساً ، وفعله غير واحد من الصحابة ، مثل علي بن أبي طالب وغيره . ويجوز أيضاً على الصحيح عنده التسبيع ومتابعة الامام فيه ، لما ثبت عن الصحابة انهم كانوا يكبرون احياناً سبعاً ، بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولما في ذلك من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

---

## وقال شيخ الاسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

أما بعد ، فهذه « قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والاقامة » مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان ونحو ذلك ، وأكثر الفقهاء من أصحاب الشافعي واحد وغيرهم جعلوها نوعين : نوعاً يختص بالسفر الطويل وهو : القصر والفطر . ونوعاً يقع في الطويل والقصر كالتيمة والصلاة على الرحلة ، وأكل الميتة هو من هذا القسم ، وأما المسح على الخفين والجمع بين الصلاتين فمن الأول ، وفي ذلك نزاع .

والكلام في مقامين :

## أحدهما

الفرق بين السفر الطويل والقصر فيقال :

هذا الفرق لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم بل الأحكام التي علقها الله بالسفر علقها به مطلقاً كقوله تعالى في آية الطهارة : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ) وقوله تعالى في آية الصيام ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) وقوله تعالى ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفترسكم الذين كفروا ) .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشر الصلاة » وقول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيدت في الحضر . وقول عمر : « صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر على لسان نبيكم » . وقوله صلى الله عليه وسلم « يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقول صفوان بن عسال

« أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول أو نوم » وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » وقوله صلى الله عليه وسلم « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدهم نموه وطعامه وشربه فإذا قضى أحدكم نهمته من سفره فليتعجل الرجوع إلى أهله »

فهذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة ليس فيها تفریق بين سفر طويل وسفر قصير . فمن فرق بين هذا وهذا فقد فرق بين ما جمع الله بينه فرقا لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وهذا الذي ذكر من تعليق الشارع الحكم بمسمى الاسم للمطلق وتفریق بعض الناس بين نوع ونوع من غير دلالة شرعية له نظائر .

منها ان الشارع علق الطهارة بمسمى للماء في قوله ( فلم يجزوا ماء فتيّموا صيداً طيباً ) ولم يفرق بين ماء وماء ولم يجعل الماء نوعين طاهراً وطهوراً .

ومنها ان الشارع علق السح بمسمى الحف ، ولم يفرق بين حف وحف : فيدخل في ذلك المقتوق والمحروق وغيرها من غير تحديد ، ولم يشترط أيضاً ان يثبت بنفسه .

ومن ذلك أنه أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول ولم يقسم طلاق المدخول بها الى طلاق بآن ورجعي .

ومن ذلك انه أثبت الطلقة الثالثة بعد طلقتين وافتداه والافتداء الفرقة بعوض وجعلها موجبة للينونة بغير طلاق يحسب من الثلاث . وهذا الحكم معلق بهذا المسمى لم يفرق فيه بين لفظ ولفظ .

ومن ذلك انه علق الكفارة بمسمى أيمان المسلمين في قوله تعالى ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) وقوله ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) ولم يفرق بين يمين ويمين من أيمان المسلمين ، فجعل أيمان المسلمين المتعقدة تنقسم إلى مكفرة وغير مكفرة مخالف لذلك .

ومن ذلك انه علق التحريم بمسمى الخمر وبين أن الخمر هي المسكر في قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » ولم يفرق بين مسكر ومسكر .

ومن ذلك انه علق الحكم بمسمى الإقامة ، كما علقه بمسمى السفر ، ولم يفرق بين مقيم ومقيم . فجعل المقيم نوعين : نوعا تجب عليه الجمعة بغيره . ولا تعتد به . ونوعا تعتد به ، لا أصل له .

بل الواجب أن هذه الأحكام لما علقها الشارع بمسمى السفر فهي



تتعلق بكل سفر سواء كان ذلك السفر طويلاً أو قصيراً ، ولكن ثم أمور ليست من خصائص السفر بل تشرع في السفر والحضر ، فإن المضطر إلى أكل الميتة لم يخص الله حكمه بسفر لكن الضرورة أكثر ما تقع به في السفر فهذا لا فرق فيه بين الحضر والسفر الطويل والقصير ، فلا يجعل هذا معلقاً بالسفر .

وأما الجمع بين الصلاتين فهل يجوز في السفر القصير ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد .

( أحدهما ) لا يجوز كذهب الشافعي قياساً على القصر .

و ( الثاني ) يجوز كقول مالك ؛ لأن ذلك شرع في الحضر للعرض والمطر ، فصار كأكل الميتة وإنما علته الحاجة لا السفر ، وهذا هو الصواب ، فإن الجمع بين الصلاتين ليس معلقاً بالسفر وإنما يجوز للحاجة بخلاف القصر .

وأما الصلاة على الراحلة فقد ثبت في الصحيح بل استفاض من النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي على راحلته في السفر قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة . وهل يسوغ ذلك في الحضر ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره ، فإذا جوز في

الحضر في القصر أولى . وأما إذا منع في الحضر فالفرق بينه وبين القصر والفطر يحتاج إلى دليل .

## المقام الثاني

حد السفر الذي علق الشارع به الفطر والقصر .

وهذا مما اضطرب الناس فيه . قيل : ثلاثة أيام . وقيل : يومين قاصدين . وقيل : أقل من ذلك . حتى قيل : ميل . والذين حددوا ذلك بالمسافة منهم من قال : ثمانية وأربعون ميلاً ، وقيل : ستة وأربعون ، وقيل : خمسة وأربعون ، وقيل أربعون ، وهذه أقوال عن مالك ، وقد قال أبو محمد المقدسي لا أعلم لما ذهب إليه الأئمة وجهاً . وهو كما قال رحمه الله : فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً بنص ولا إجماع ولا قياس . وعامة هؤلاء يفرقون بين السفر الطويل والقصر ، ويجعلون ذلك حداً للسفر الطويل . ومنهم من لا يسمي سفرأ إلا ما بلغ هذا الحد وما دون ذلك لا يسميه سفرأ .

فالذين قالوا : ثلاثة أيام احتجوا بقوله « يمسح للمسافر ثلاثة أيام وليلالين » وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال « لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم » وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه

قال « مسيرة يومين » وثبت في الصحيح « مسيرة يوم » وفي السنن « بريداً » فدل على ان ذلك كله سفر ، واذنه له في المسح ثلاثة ايام إنما هو تجوز لمن سافر ذلك ، وهو لا يقتضي ان ذلك اقل السفر ، كما أذن للمقيم أن يمسح يوماً وليلة . وهو لا يقتضي ان ذلك أقل الإقامة .

والذين قالوا : يومين اعتمدوا على قول ابن عمر وابن عباس . والخلاف في ذلك مشهور عن الصحابة حتى عن ابن عمر وابن عباس . وما روي « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة الى صفان » إنما هو من قول ابن عباس . ورواية ابن خزيمة وغيره له مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث . وكيف يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة بالتحديد وإنما أقام بعد الهجرة زمناً يسيراً ، وهو بالمدنية لا يحد لأهلها حداً كما حده لأهل مكة ، وما بال التحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين .

وأيضاً فالتحديد بالإميال والفراسخ يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة الأرض ، وهذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس . ومن ذكره فإما يخبر به عن غيره تقليداً وليس هو مما يقطع به ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقدر الأرض بمساحة أصلاً ، فكيف يقدر الشارع لأئمة حداً لم يجز

له ذكر في كلامه وهو مبعوث إلى جميع الناس ، فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوما علما عاما ، وذرع الأرض مما لا يمكن ؛ بل هو إما متعذر ، وإما متعسر ؛ لأنه إذا أمكن الملوك ونحوم مسح طريق فانما يمسحونه على خط مستو أو خطوط منحنية انحناء مضبوطا ومعلوم أن المسافرين قد يعرفون غير تلك الطريق ، وقد يسلكون غيرها ، وقد يكون في المسافة صعود ، وقد بطول سفر بعضهم لبطء حركته ، ويقصر سفر بعضهم لسرعة حركته ، والسبب الموجب هو نفس السفر لا نفس مساحة الأرض .

والموجود في كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في تقدير الأرض بالازمنة كقوله في الخوض « طوله شهر وعرضه شهر » وقوله « بين السماء والأرض خمسمائة سنة » وفي حديث آخر « إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة » فقل الأول بالسير المعتاد سير الابل والاقدام ، والثاني سير البريد ؛ فانه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات . وكذلك الصحابة يقولون يوم تام ويومان ؛ ولهذا قال من حده ثمانية وأربعين ميلا : مسيرة يومين قاصدين بسير الابل والاقدام ، لكن هذا لا دليل عليه .

وإذا كان كذلك فنقول : كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف ، فما كان سفرا في عرف الناس فهو

السفر الذي علق به الشارع الحكم ، وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة ؛ فان هذه المسافة بريد ، وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة ؛ والبريد هو نصف يوم يسير الابل والاقدام ، وهو ربع مسافة يومين وليلتين ، وهو الذي قد يسمى مسافة القصر ، وهو الذي يمكن الذهاب إليها أن يرجع من يومه .

وأما ما دون هذه المسافة إن كانت مسافة القصر محدودة بالمساحة : فقد قيل يقصر في ميل . وروي عن ابن عمر انه قال : لو سافرت ميلا لقصرت . قال ابن حزم : لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل . ووجد ابن عمر وغيره يقصرون في هذا القدر ، ولم يجد الشارع في السفر حدا فقلنا بذلك اتباعا للسنة المطلقة ، ولم نجد أحداً يقصر بما دون الليل . ولكن هو على أصله ، وليس هذا اجماعا ، فاذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه ، كعادته في أمثاله .

وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك .

وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين فاما أن تتعارض أقواله او تحمل على اختلاف الاحوال . والكلام في مقامين :

« للمقام الأول » أن من سافر مثل سفر أهل مكة الى عرفات

يقصر وأما اذا قيل ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر فمن  
سافر ما يسمى سَفراً قصر والا فلا .

وقد يركب الرجل فرسخا يخرج به لكشف أمر وتكون المسافة  
أميالا ويرجع في ساعة أو ساعتين ولا يسمى مسافراً ، وقد يكون  
غيره في مثل تلك المسافة مسافراً بأن يسير على الابل والاقدام  
سيراً لا يرجع فيه ذلك اليوم الى مكانه . والدليل على ذلك  
من وجوه .

( أحدها ) انه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل  
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان يقصر  
الصلاة بعرفة ومزدلفة وفي أيام منى ، وكذلك أبو بكر ، وعمر بعده ،  
وكان يصلي خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم باتمام الصلاة ، ولا نقل أحد  
لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل  
مكة — لما صلى للمسلمين بطن عرنة الظهر ركعتين قصرأ وجمعا : ثم  
العصر ركعتين — يا أهل مكة أتموا صلاتكم . ولا أمرهم بتأخير صلاة  
العصر ، ولا نقل أحد ان أحداً من الحبيب لا أهل مكة ولا غيرهم  
صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما صلى بجمهور المسلمين ،  
أو نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمر قال في هذا اليوم  
» يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر « فقد غلط ، وانما نقل أن

التي صلى الله عليه وسلم قال هذا في جوف مكة لأهل مكة عام الفتح ،  
وقد ثبت ان عمر بن الخطاب [ قاله ] لأهل مكة لما صلى في جوف  
مكة . ومن المعلوم انه لو كان أهل مكة قلموا فاتموا وصلوا أربعاً  
وفعلوا ذلك بعرفة ومزدلفة وبتي أيام منى لكان مما تتوفر المهمم  
والنواحي على نقله بالضرورة ؛ بل لو أخروا صلاة العصر ثم قاموا  
دون سائر الحجاج فصلوها قصرأ لنقل ذلك فكيف اذا أتموا الظهر  
أربعاً دون سائر المسلمين ؟ !

وأيضاً فاتهم اذا أخذوا في اتمام الظهر والتي صلى الله عليه وسلم  
قد شرع في العصر لكان إما ان ينتظروا فيطيل القيام وإما أن يفوتهم  
معه بعض العصر بل أكثرها ؛ فكيف اذا كانوا يتمون الصلوات ؟  
وهذا حجة على كل أحد ، وهو على من يقول : إن أهل مكة جمعوا  
معه أظهر . وذلك أن العلماء تآزروا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون  
بعرفة ؟ على ثلاثة أقوال .

ف قيل لا يقصرون ولا يجمعون . وهذا هو المشهور عند أصحاب  
الشافعي ، وطائفة من أصحاب أحمد : كالفاضي في « المجرد » وابن  
عقيل في « الفصول » لاعتقادهم ان ذلك مطلق بالسفر الطويل ؛  
وهذا قصر .

والثاني : انهم يجمعون ولا يقصرون ، وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي ، والمنقولات عن أحمد توافق هذا ؛ فانه أجاب في غير موضع بأنهم لا يقصرون . ولم يقل : لا يجمعون ، وهذا هو الذي رجحه ابو محمد المقدسي في الجمع وأحسن في ذلك .

والثالث : انهم يجمعون ويقصرون ، وهذا مذهب مالك ، واسحاق بن راهويه ، وهو قول طاووس ، وابن هبنة ، وغيرها : من السلف ، وقول طائفة من أصحاب أحمد والشافعي : كأبي الخطاب في « المبادئ الخمس » وهو الذي رجحه ابو محمد المقدسي وغيره من أصحاب أحمد ، فان أبا محمد وموافقيه رجحوا الجمع للمكي بعرفة .

وأما « القصر » فقال أبو محمد : الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الاجماع على خلافه . والعلوم ان الاجماع لم ينعقد على خلافه ، وهو اختيار طائفة من علماء اصحاب احمد : كان بعضهم يقصر الصلاة في مسيرة بريد ، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لمن تبين السنة وتبهرها . فان من تأمل الأحاديث في حجة الوداع وسياقها علم علما يقيناً أن الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة وغيرهم صلوا بصلاته قصرأ وجمعأ ، ولم يفعلوا خلاف ذلك . ولم ينقل أحد قط عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بعرفة ولا



مزدلفة ولا منى : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وانما نقل انه قال ذلك في نفس مكة كما رواه أهل السنن عنه ، وقوله ذلك في داخل مكة دون عرفة ومزدلفة ومنى دليل على الفرق . وقد روي من جهة أهل العراق عن عمر انه كان يقول بنى « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وليس له اسناد .

واذا ثبت ذلك فالجمع بين الصلاتين قد يقال انه لأجل النسك ، كما تقوله الحنفية ، وطائفة من أصحاب احمد . وهو مقتضى نصه ؛ فانه يمنع المكي من القصر بعرفة ولم يمنعه من الجمع ، وقال في جمع المسافرين : انه يجمع في الطويل كالقصر عنده ، واذا قيل : الجمع لأجل النسك ففيه قولان :

أحدهما : لا يجمع الا بعرفة ومزدلفة كما تقوله الحنفية .

والثاني : انه يجمع لغير ذلك من الأسباب للمقضية للجمع وان لم يكن سفرأ ، وهو مذهب الثلاثة : مالك والشافعي وأحمد .

وقد يقال : لأن ذلك سفر قصير ، وهو يجوز الجمع في السفر القصير ، كما قال هذا وهذا بعض الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، فان الجمع لا يختص بالسفر ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم

يجمع في حجة الـ بعرفة ومزدلفة ، ولم يجمع بمق ، ولا في ذهابه وإيابه ، ولكن جمع قبل ذلك في غزوة تبوك ، والصحيح انه لم يجمع بعرفة لجرد السفر ، كما قصر للسفر ؛ بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول . ولاشتغاله بالسير الى مزدلفة ، وكان جمع عرفة لأجل العبادة ، وجمع مزدلفة لأجل السير الذي جد فيه وهو سيره الى مزدلفة ، وكذلك كان يصنع في سفره : كان اذا جد به السير أخر الأولى الى وقت الثانية ثم ينزل فيصلبها جميعاً ، كما فعل بمزدلفة . وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس ؛ بل الجمع الذي جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره ، كما يقوله الأكثرون ؛ ولكن أبو حنيفة يقول هو خارج عن القياس ، وقد علم ان تخصيص العلة اذا لم تكن لفوات شرط او وجود مانع دل على فسادها ، وليس فيما جاء من عند الله اختلاف ولا تناقض ؛ بل حكم الشيء حكم مثله ، والحكم اذا ثبت بعلة ثبت بنظيرها .

وأما « القصر » فلا ريب انه من خصائص السفر ، ولا تعلق له بالنسك ، ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها الا انهم بسفر ، وعرفة عن المسجد بريد ، كما ذكره الذين مسحوا ذلك ، وذكره الأزرقى في « أخبار مكة » . فهذا قصر في سفر قدره بريد ، وم لما رجعوا الى منى كانوا في الرجوع من السفر ، وانما كان غاية قصد

بريداً ، وأي فرق بين سفر أهل مكة الى عرفة وبين سفر سائر المسلمين الى قدر ذلك من بلادهم ؟ ! والله لم يرخس في الصلاة ركعتين إلا لمسافر ، فلم انهم كانوا مسافرين ، والمقيم اذا اقتدى بمسافر فانه يصلي أربعاً ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأهل مكة في مكة « آمنوا صلاتكم فانا قوم سفر » وهذا مذهب الأئمة الاربعة وغيرهم من العلماء ، ولكن في مذهب مالك نزاع .

الدليل الثاني : انه قد نهى أن تسافر المرأة الا مع ذي محرم أو زوج : نارة بقدر . ونارة بطلق . وأقل ما روي في التقدير بريد ، فدل ذلك على ان البريد يكون سفرأ . كما ان الثلاثة الايلم تكون سفرأ ، واليومين تكون سفرأ ، واليوم يكون سفرأ . هذه الأحاديث ليس لها مفهوم ؛ بل نهى عن هذا وهذا وهذا .

الدليل الثالث : ان السفر لم يحده الشارع ، وليس له حد في اللغة ، فرجع فيه الى ما يعرفه الناس ويتأدونه ، فما كان عندهم سفرأ فهو سفر والمسافر يريد ان يذهب الى مقصده ويعود الى وطنه ؛ وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها ، وهذا هو البريد وقد حدوا بهذه المسافة « الشهادة على الشهادة » و « كتاب القاضي الى القاضي » و « العدو على الخصم » و « الحضانة » وغير ذلك مما هو معروف في موضعه . وهو أحد القولين في مذهب احمد . فلو كانت المسافة محدودة

لكان حدها بالبريد أجود؛ لكن الصواب ان السفر ليس محددًا بمسافة؛ بل يختلف فيكون مسافراً في مسافة بريد، وقد يقطع أكثر من ذلك ولا يكون مسافراً.

الدليل الرابع : ان المسافر رخص الله له أن يفطر في رمضان ، وأقل الفطر يوم ، ومسافة البريد ينذهب اليها ويرجع في يوم ، فيحتاج الى الفطر في شهر رمضان ، ويحتاج ان يقصر الصلاة ؛ بخلاف ما دون ذلك ، فانه قد لا يحتاج فيه الى قصر ولا فطر اذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال . واذا كان غدوه يوماً ورواحه يوماً فانه يحتاج الى القصر والفطر ، وهذا قد يقتضي انه قد يرخص له ان يقصر ويفطر في بريد ، وان كان قد لا يرخص له في اكثر منه اذا لم يعد مسافراً .

الدليل الخامس : انه ليس تحديد من حد المسافة بثلاثة أيام بأولى من حدها يومين ، ولا اليومان بأولى من يوم ، فوجب ان لا يكون لها حد ، بل كل ما يسمى سافراً بشرع . وقد ثبت بالسنة القصر في مسافة بريد ، فلم ان في الاسفار ما قد يكون بريداً ، وأدنى ما يسمى سافراً في كلام الشارع البريد .

وأما ما دون البريد كالليل فقد ثبت في الصحيحين من النبي صلى

الله عليه وسلم : « انه كان يأتي قباء كل سبت ، وكان يأتيه راكباً وماشيأ » ولا ريب [ أن ] أهل قباء وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولم يقصر الصلاة هو ولا هم ، وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ ، ولا يقصرون الصلاة ، والجمعة على من سمع النداء ، والنداء قد يسمع من فرسخ ، وليس كل من وجبت عليه الجمعة أيسح له القصر ، والعوالي بعضها من المدينة ، وإن كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن ، كما قال تعالى ( ومن حولكم من الاعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ) وقال : ( ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ) .

وأما ما نقل عن ابن عمر فينظر فيه هل هو ثابت أم لا ؟ فإن ثبت فالرواية عنه مختلفة ، وقد خالفه غيره من الصحابة ، ولمسه أراد اذا قطعت من المسافة ميلا ، ولا ريب أن قباء من المدينة أكثر من ميل ، وما كان ابن عمر ولا غيره يقصرون الصلاة اذا ذهبوا الى قباء . فقصر أهل مكة الصلاة بعرفة وعدم قصر أهل المدينة الصلاة الى قباء ونحوها مما حول المدينة دليل على الفرق . والله أعلم .

والصلاة على الراحلة اذا كانت مختصة بالسفر لان فعل الا فيما يسمى سفراً ؛ ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في

خروجه الى مسجد قباء ، مع انه كان يذهب إليه راكباً وماشياً ، ولا كان المسلمون الداخلون من العوالي يفعلون ذلك ؛ وهذا لان هذه المسافة قريبة ، كالمسافة في مصر . واسم « للمدينة » يتناول المساكن كلها ، فلم يكن هناك الا أهل المدينة والاعراب ، كما دل عليه القرآن ، فمن لم يكن من الاعراب كان من أهل المدينة ، وحينئذ فيكون مسيره الى قباء كأنه في المدينة ، فلو سرغ ذلك سوغت الصلاة في مصر على الراحلة ، والا فلا فرق بينها .

والنبي صلى الله عليه وسلم لما كان يصلي بأصحابه جمعاً وقصراً لم يكن يأمر أحداً منهم بنية الجمع والقصر ؛ بل خرج من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين من غير جمع ، ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم انه يريد أن يصلي العصر بعدها ، ثم صلى بهم العصر ، ولم يكونوا نواوا الجمع ، وهذا جمع تقديم . وكذلك لما خرج من المدينة صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ولم يأمرهم بنية قصر ، وفي الصحيح : انه لما صلى إحدى صلاتي العشي وسلم من اثنتين قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت قال : « لم أنس ولم تقصر » قال : بلى قد نسيت قال : « أ كما يقول ذو اليمين ؟ » قالوا : نعم فأتم الصلاة ، ولو كان القصر لا يجوز إلا إذا نووه لبين ذلك ، ولكانوا يعلمون ذلك .

والامام أحمد لم ينقل عنه فيما أعلم انه اشترط النية في جمع ولا

قصر ؛ ولكن ذكره طائفة من أصحابه كالخرق والقاضي . وأما أبو بكر عبد العزيز وغيره فقالوا : إنما يوافق مطلق نصومه .

وقالوا لا يشترط للجمع ولا للقصر نية ، وهو قول الجمهور من العلماء : كمالك ، وأبي حنيفة ، وغيرها ؛ بل قد نص أحمد على أن المسافر له أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق ، وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع ، كما نقله عنه أبو طالب والمروزي ، وذكر ذلك القاضي في « الجامع الكبير » فعلم أنه لا يشترط في الجمع نية .

ولا نشترط أيضاً « المقارنة » فإنه لما أباح أن تصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلاه بأنه يجوز له الجمع لم يجز أن يراد به الشفق الأبيض لأن مذهبه للتواتر عنه أن المسافر يصلي العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر . وهو أول وقتها عنده ، وحينئذ يخرج وقت المغرب عنده ، فلم يكن مصلياً لها في وقت المغرب ، بل في وقتها الخاص . وأما في الحضر فاستحب تأخيرها إلى أن يغيب الأبيض قال : لأن الحمرة قد تسترها الحيطان فيظن أن الأحمر قد غاب ولم يغب ، فإذا غاب البياض تبين مغيب الحمرة . فالشفق عنده في الموضعين الحمرة ، لكن لما كان الشك في الحضر لاستتار الشفق بالحيطان احتاط بدخول الأبيض . فهذا مذهبه للتواتر من نصومه الكثيرة .

وقد حكى بعضهم رواية عنه ان الشفق في الحضر الابيض وفي السفر الأحمر . وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم ، والا فلم يقل أحد ولا غيره من علماء المسلمين : ان الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر . واحمد قد علل الفرق . فلو حكى عنه لفظ مجمل كان المفسر من كلامه بينه . وقد حكى بعضهم رواية عنه ان الشفق مطلق الياض . وما أظن هذا إلا غلطاً عليه . وإذا كان مذهبه ان أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء — وهو يجوز للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع — علم انه صلاحها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فانه حينئذ لا يجوز التعليل بجواز الجمع .

الثاني : ان ذلك من كلامه يدل على ان الجمع عنده هو الجمع في الوقت وان لم يصل احداها بالأخرى ، كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره ، وانه إذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب — حيث يجوز له الجمع — جاز ذلك وقد نص أيضاً على نظير هذا فقال : إذا صلى إحدى صلاتي الجمع في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس . وهذا نص منه على ان الجمع هو جمع في الوقت لا تشتط فيه المواصلة ، وقد تناول ذلك بعض اصحابه على قرب الفصل ، وهو خلاف النص ؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم



لما صلى بهم بالمدينة ثمانيا جميعاً وسبعاً جميعاً لم ينقل انه امرهم ابتداء بالنية، ولا السلف بعده . وهذا قول الجمهور : كأبي خنيفة ومالك وغيرهما ، وهو في القصر مبنى على فرض المسافر .

فصارت الأقوال للعلماء في اقتران الفعل ثلاثة .

أحدها : انه لا يجب الاقتران لا في وقت الأولى ولا الثانية ، كما قد نص عليه أحمد كما ذكرناه في السفر وجمع المطر .

والثاني : انه يجب الاقتران في وقت الأولى دون الثانية ، وهذا هو المشهور عند أكثر أصحابه المتأخرين ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ، فان كان الجمع في وقت الأولى اشترط الجمع ، وان كان في وقت الآخرة فانه يصلي الأولى في وقت الثانية ، وأما الثانية فيصلها في وقتها ، فتصح صلاته لما وان أخرها ، ولا يأنم بالتأخير . وعلى هذا تشترط الموالاة في وقت الأولى ، دون الثانية .

والثالث : تشترط الموالاة في للموضعين ، كما يشترط الترتيب ، وهذا وجه في مذهب الشافعي واحمد ، ومعنى ذلك انه إذا صلى الأولى وأخر الثانية أتم ، وان كانت وقت صحيحة ، لأنه لم يكن له إذا أخر الأولى إلا أن يصلي الثانية معها ، فاذا لم يفصل ذلك كان بمنزلة من

أخرها الى وقت الضرورة ، ويكون قد صلاحها في وقتها مع الاثم .

والصحيح انه لا تشترط الموالاة بحال لا في وقت الأولى ولا في وقت الثانية ؛ فانه ليس لذلك حد في الشرع ، ولأن مراعاة ذلك بسقط مقصود الرخصة ، وهو شبيه بقول من حمل الجمع على الجمع بالفعل وهو أن يسلم من الأولى في آخر وقتها ويحرم بالثانية في أول وقتها كما تناول جمعه على ذلك طائفة من العلماء اصحاب أبي حنيفة وغيرهم ، ومراعاة هذا من اصعب الأشياء وأشقها ؛ فانه يريد أن يتبدى فيها إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات أو ثلاث في المغرب ، ويريد مع ذلك أن لا يطيلها ، وإن كان بنية الاطالة تشرع في الوقت الذي يحتمل ذلك ، وإذا دخل في الصلاة ثم بدا له أن يطيلها أو أن ينتظر أحداً ليحصل الركوع والجماعة لم يشرع ذلك ، ويجتهد في أن يسلم قبل خروج الوقت ، ومعلوم ان مراعاة هذا من أصعب الأشياء علماً وعملاً ، وهو يشغل قلب للصلي عن مقصود الصلاة ، والجمع شرع رخصة ودفعاً للخرج عن الأمة ، فكيف لا يشرع إلا مع حرج شديد ومع ما ينقض مقصود الصلاة .

فعلم انه كان صلى الله عليه وسلم إذا أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء يفعل ذلك على الوجه الذي يحصل به التيسير ورفع الحرج له ولأمته ، ولا يلتزم انه لا يسلم من الأولى الا

قبل خروج وقتها الخاص ، وكيف يعلم ذلك المصلي في الصلاة وآخر وقت الظهر وأول وقت العصر إنما يعرف على سبيل التحديد بالظل ، والمصلي في الصلاة لا يمكنه معرفة الظل ولم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم آلات حساية يعرف بها الوقت ، ولا موقت يعرف ذلك بالآلات الحساية ، والمغرب إنما يعرف آخر وقتها بمضي الشفق ، فيحتاج ان ينظر إلى جهة الغرب هل غرب الشفق الأحمر أو الأبيض ، والمصلي في الصلاة منهي عن مثل ذلك .

وإذا كان يصلي في بيت أو فسطاط أو نحو ذلك مما يستره من الغرب ويتعذر عليه في الصلاة النظر إلى المغرب فلا يمكنه في هذه الحال ان يتحرى السلام في آخر وقت المغرب ؛ بل لا بد أن يسلم قبل خروج الوقت بزمن يعلم انه معه يسلم قبل خروج الوقت .

ثم الثانية لا يمكنه على قولهم أن بشرع فيها حتى يعلم دخول الوقت ، وذلك يحتاج إلى عمل وكلفة مما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يراعيه ؛ بل ولا أصحابه ، فهؤلاء لا يمكن الجمع على قولهم في غالب الأوقات لغالب الناس الا مع تفريق الفعل ، وأولئك لا يكون الجمع عندهم إلا مع اقتران الفعل ، وهؤلاء فهموا من الجمع اقتران الفعلين في وقت واحد أو وقتين ، وأولئك قالوا لا يكون

الجمع إلا في وقتين ، وذلك يحتاج إلى تفريق الفعل ، وكلا القولين ضعيف .

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا ، ولم تكلف الناس لا هذا ولا هذا ، والجمع جائز في الوقت المشترك فتارة يجمع في أول الوقت كما جمع بعرفة . وتارة يجمع في وقت الثانية كما جمع بمزدلفة وفي بعض أسفاره . وتارة يجمع فيها بينهما في وسط الوقتين ، وقد يقعان معاً في آخر وقت الأولى ، وقد يقعان معاً في أول وقت الثانية ، وقد تقع هذه في هذا وهذه في هذا ؛ وكل هذا جائز ؛ لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك ، والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة ، ففي عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة .

وكذلك جمع المطر : السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب ، حتى يختلف مذهب أحد هل يجوز أن يجمع للمطر في وقت الثانية ؟ على وجهين . وقيل إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع ، وفيه وجه ثالث أن الأفضل التأخير ، وهو غلط مخالف للسنة والاجماع القديم ، وصاحب هذا القول ظن أن التأخير في الجمع أفضل مطلقاً ؛ لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان ، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال ، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر أعادها ، وهذا غلط ؛ فإن الجمع بمزدلفة إنما للمشروع فيه تأخير المغرب إلى

وقت العشاء بالسنة المتوارة واتفاق المسلمين ، وما علمت احداً من العلماء سوغ له هناك أن يصلي العشاء في طريقه ، وإنما اختلفوا في المغرب هل له أن يصليها في طريقه على قولين . وأما التأخير فهو كالقديم ، بل صاحبه أحق بالنم ، ومن نام من صلاة او نسيها فان وقتها في حقه حين يستيقظ ويذكرها ، وحينئذ هو مأمور بها ، لا وقت لها إلا ذلك ، فلم يصلها الا في وقتها .

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذي يحصل به ، فان كان متعمداً فهذا فعل مالم يؤمر به ، واما ان كان عاجزاً عن معرفة الوقت كالمجنون الذي لا يمكنه معرفة الوقت فهذا في إجزائه قولان للعلماء ، وكذلك في صيامه إذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهر رمضان كالأسير إذا صام بالتحري ثم تبين له أنه قبل الوقت ، ففي إجزائه قولان للعلماء ، وأما من صلى في المصير قبل الوقت غلطاً فهذا لم يفعل ما أمر به ، وهل تعتد صلاته نفلاً ، أو تقع باطلة ؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره .

والمقصود أن الله لم يبيح لأحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال ، كما لم يبيح له أن يفعلها قبل وقتها بحال ، فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم ؛ بل ذاك بحسب الحاجة والمصلحة ، فقد يكون هذا أفضل ، وقد يكون هذا أفضل ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهو

ظاهر مذهب أحمد النصوص عنه وغيره . ومن اطلق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقا فقد اخطأ على مذهبه .

وأحاديث الجمع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مأثورة من حديث ابن عمر وابن عباس وانس ومعاذ وإبي هريرة وجابر ، وقد تأول هذه الأحاديث من أنكر الجمع على تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، وقد جاءت الروايات الصحيحة بأن الجمع كان يكون في وقت الثانية وفي وقت الأولى ، وجاء الجمع مطلقا والمفسر يبين المطلق . ففي الصحيحين من حديث سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء » وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء » رواه مسلم ، وروى مسلم من حديث يحيى بن سعيد حدثنا عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر انه كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب الشفق ويذكر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين للمغرب والعشاء » .

قال الطحاوي : حديث ابن عمر انما فيه الجمع بعد مغيب الشفق من فعله ، وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الصلاتين

ولم يذكر كيف كان جمعه ؛ وهذا إنما فيه التأخير من فعل ابن عمر ،  
 لا فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر للثبوت ما رواه محمد  
 ابن يحيى الذهلي ، حدثنا حماد بن مسعدة ، عن عبيد الله بن عمر ،  
 عن نافع ، أن عبد الله بن عمر أسرع السير فجمع بين المغرب والعشاء ،  
 فسألت ناعفا فقال : بعد ما غاب الشفق بساعة ، وقال : اني رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك إذا جد به السير ، ورواه  
 سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن ابوب ، من نافع : ان  
 ابن عمر استصرخ على صفية بنت ابى عبيد وهو بمكة وهي بالمدينة ،  
 فأقبل فسار حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، فقال رجل كان  
 يصحبه : الصلاة الصلاة ، فسار ابن عمر ، فقال له سالم : الصلاة ، فقال :  
 « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به أمر في سفر  
 جمع بين هاتين الصلاتين » . فسار حتى إذا غاب الشفق جمع بينهما ، وسار  
 ما بين مكة والمدينة ثلاثا .

وروى البيهقي هذين باسناد صحيح مشهور ، قال ورواه معمر عن  
 أيوب وموسى بن عقبة من نافع ، وقال في الحديث : فأخر المغرب بعد  
 ذلك الشفق حتى ذهب هوي من الليل ، ثم نزل فعلى المغرب والعشاء ،  
 قال : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك اذا جد  
 به السير أو حزنه أمر » . قال : ورواه يزيد بن هارون ، عن يحيى

ابن سعيد الأنصاري ، عن نافع ، فذكر انه سار قريباً من ربع الليل ثم نزل فصلى . ورواه من طريق الدارقطني ، حدثنا ابن صاعد والثيسابوري ، حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد ، أخبرني عمر بن محمد ابن زيد ، حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر : انه اقبل من مكة وجاءه خبر صفة بنت ابى عبيد فأسرع السير ، فلما غابت الشمس قال له انسان من أصحابه : الصلاة ، فسكت ، ثم سار ساعة فقال له صاحبه : الصلاة ، فقال الذي قال له « الصلاة » : انه ليعلم من هذا علماً لا أعلمه ، فسار حتى إذا كان بعد ما غاب الشفق بساعة نزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادي لشيء من الصلاة في السفر ، فأقام ، فصلى المغرب والعشاء جميعاً ، جمع بينها ، ثم قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب الشفق بساعة » ، وكان يصلي على ظهر راحلته أين توجهت به السبحة في السفر . ويخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصنع ذلك .

قال البيهقي : اتفقت رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ، وموسى بن عقبة ، وعبيد الله بن عمر ، وأيوب السخيتاني ، وعمر بن محمد بن زيد : على ان جمع عبد الله بن عمر بين الصلاتين بعد غيوبة الشفق ، وخالفهم من لا يداينهم في حفظ أحاديث نافع ، وذكر ان ابن جابر رواه عن نافع



ولفظه : حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلى بنا ، ثم أقبل علينا فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به الأمر صنع هكذا . وقال : ومعناه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع ، ورواية الحفاظ من اصحاب نافع اولى بالصواب . فقد رواه سالم بن عبد الله ، واسلم مولى عمر ، وعبد الله بن دينار ، واسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب : عن ابن عمر نحوه روايتهم ، اما حديث سالم فرواه عاصم بن محمد عن اخيه عمر بن محمد عن سالم ، واما حديث اسلم فأسنده من حديث ابن أبي مرزوم : انا محمد بن جعفر اخبرني زيد بن اسلم عن أبيه قال : كنت مع ابن عمر فبلغه عن صفة شدة وجم فأسرع السير حتى [إذا] كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والتمة جمع بينها وقال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد به السير اخر المغرب وجمع بينها . رواه البخاري في صحيحه عن ابن أبي مرزوم .

وأُسند أيضاً من كتاب يعقوب بن سفيان أنا ابو صالح وابن بكير قالا حدثنا الليث قال قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني عبد الله بن دينار وكان من صالحى المسلمين صدقا ودينا قال : غابت الشمس ونحن مع عبد الله بن عمر فسرنا فلما رأيناه قد أمسى قلنا له : الصلاة ، فسكت حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم فنزل فصلى الصلاتين جميعاً ثم قال :

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد به السير صلى صلاتي هذه ، يقول جمع بينها بعد ليل .

وأما حديث اسماعيل بن عبد الرحمن فأُسند من طريق الشافعي وأبي نعيم عن ابن هينة عن أبي نعيم عن اسماعيل بن عبد الرحمن ابن ذؤيب قال : صحبت ابن عمر فلما غابت الشمس هبنا ان نقول له قم إلى الصلاة ، فلما ذهب يفاض الأفق وخمة العشاء نزل فصلى ثلاث ركعات وركعتين ثم التفت إلينا فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل .

وأما حديث أنس ففي الصحيحين عن ابن شهاب عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينها ، فان زاغت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم ركب » هذا لفظ الفعل عن عقيل عنه ، ورواه مسلم من حديث ابن وهب : حدثني جابر بن اسماعيل عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انه كان إذا عجل به السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينها ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق » . ورواه مسلم من حديث شابة : حدثنا الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينها ، ورواه من حديث الاسماعيلي ، انا الفريابي ، انا اسحق بن راهويه ، أنا شيبان بن سوار ، عن ليث ، عن عقيل ، عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في السفر فزالَت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل » . قلت : هكذا في هذه الرواية ، وهي مخالفة للمشهور من حديث أنس

وأما حديث معاذ فن افراد مسلم رواه من حديث مالك وزهير ابن معاوية وقره بن خالد ، وهذا لفظ مالك ، عن ابى الزبير المكي ، عن ابى الطفيل عامر بن واثلة : ان معاذ بن جبل اخبرهم : « انهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فأخر الصلاة يوماً ، ثم خرج فصلى الظهر والعصر ، ثم دخل ، ثم خرج فصلى للمغرب والعشاء » .

قلت : الجمع على ثلاث درجات : أما إذا كان سائراً في وقت الأولى فالتما ينزل في وقت الثانية . فهذا هو الجمع الذي ثبت في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر ، وهو نظير جمع مزدلفة . وأما إذا كان وقت الثانية سائراً أو راكباً فجمع في وقت الأولى ، فهذا نظير الجمع بعرفة ، وقد روي ذلك في السنن كما سنذكره إن شاء الله ، وأما إذا كان نازلاً في وقتها جميعاً نزولاً مستمراً : فهذا ما علمت روي ما يستدل

به عليه الاحديث معاذ هذا ؛ فان ظاهره انه كان نازلاً في خيمة في السفر ، وانه آخر الظهر ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل إلى بيته ، ثم خرج فصلى المغرب والمشاء جميعاً . فان الدخول والخروج انما يكون في المنزل ، وأما السائر فلا يقال دخل وخرج ، بل نزل وركب . وتبوك هي آخر غزوات النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يسافر بعدها الا حجة الوداع ، وما نقل انه جمع فيها إلا بعرفة ومزدلفة ، وأما متى فلم ينقل احد أنه جمع هناك ؛ بل نقلوا أنه كان يقصر الصلاة هناك ، ولا نقلوا أنه كان يؤخر الأولى الى آخر وقتها ، ولا يقدم الثانية الى أول وقتها ، وهذا دليل على انه كان يجمع أحياناً في السفر وأحياناً لا يجمع ، وهو الاغلب على أسفاره : انه لم يكن يجمع بينها .

وهذا يبين ان الجمع ليس من سنة السفر ، كالقصر ؛ بل يفعل للحاجة ، سواء كان في السفر أو الحضر ، فانه قد جمع أيضاً في الحضر ثلاثاً يخرج أمته . فالسافر إذا احتاج إلى الجمع جمع ، سواء كان ذلك لسيره وقت الثانية ، او وقت الاولى وشق النزول عليه ، أو كان مع نزوله لحاجة أخرى : مثل أن يحتاج الى النوم والاستراحة وقت الظهر ، ووقت المشاء ، فينزل وقت الظهر وهو تعباً ، سهران ، جائع ، محتاج إلى راحة وأكل ونوم ، فيؤخر الظهر إلى وقت العصر

ثم يحتاج ان يقدم العشاء مع المغرب وينام بعد ذلك ليستيقظ نصف الليل لسفره ، فهذا ونحوه يباح له الجمع .

وأما النازل اياماً في قرية او مصر ، وهو في ذلك كاهل المصر : فهذا وان كان يقصر لأنه مسافر فلا يجمع ، كما أنه لا يصلي على الرحلة ولا يصلي بالتميم ، ولا يأكل اللينة : فهذه الأمور أيسر للحاجة ، لا حاجة به الى ذلك ؛ بخلاف القصر فإنه سنة صلاة السفر .

والجمع في وقت الأولى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة :  
نور في السنن : مثل الحديث الذي رواه ابو داود والترمذي  
غيرها من حديث المفضل بن فضالة ، عن الليث بن سعد ، عن هاشم  
بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل ، عن معاذ بن جبل :  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا زاغت  
شمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وان ارتحل قبل ان  
يربع الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وفي المغرب مثل ذلك :  
ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وان ارتحل  
قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم زل فجمع  
بينها . قال الترمذي حديث معاذ حديث حسن غريب .

قلت : وقد رواه قتيبة ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ،

عن ابى الطفيل ؛ لكن انكروه على قتيبة ، قال البيهقي تفرد به قتيبة عن الليث ، وذكر عن البخاري قال : قلت : لقتيبة مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن ابى حبيب عن ابى الطفيل ؟ فقال : كتبه مع خالد المدائني . قال البخاري : وكان خالد هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ . قال البيهقي : وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن ابى حبيب ، عن ابى الطفيل . فأما رواية ابى الزبير ، عن أبى الطفيل : فهي محفوظة صحيحة .

قلت : وهذا الجمع الذي فسره هشام بن سعد ، عن أبى الزبير ، والذي ذكره مالك يدخل في الجمع الذي أطلقه الثوري وغيره ، فمن روى عن ابى الزبير ، عن أبى الطفيل ، عن معاذ : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء عام نبوك » . وهذا الجمع الأول : ليس في المشهور من حديث ألس ، لان المسافرين إذا ارتحل بعد زبح الشمس . ولم ينزل وقت العصر فهذا مما لا يحتاج الى الجمع . بل يصلي العصر في وقتها ، وقد يتصل سيره إلى الغروب : فهذا يحتاج إلى الجمع ، بمنزلة جمع عرفة لما كان الوقوف متصلا إلى الغروب صلى العصر مع الظهر ؛ إذ كان الجمع بحسب الحاجة .

وهذا تتفق احاديث النبي صلى الله عليه وسلم . والا فالتبني صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين متماثلين ، ولم ينقل احد عنه : انه جمع بيني ،

ولا بمكة عام الفتح ، ولا في حجة الوداع ، مع أنه أقام بها بضعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، ولم يقل أحد : إنه جمع في حجته إلا بعرفة ومزدلفة فعمل أنه لم يكن جمعه لقصره . وقد روي الجمع في وقت الأولى في المصر من حديث ابن عباس أيضاً موافقة لحديث معاذ : ذكره أبو داود فقال : وروى هشام بن عروة ، عن حسين بن عبد الله ، عن كريب عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث الفضل .

قلت : هذا الحديث معروف عن حسين ، وحسين هذا ممن يعتبر بحديثه ، ويستشهد به ، ولا يعتمد عليه وحده : فقد تكلم فيه علي ابن المديني ، والنسائي . ورواه البيهقي من حديث عثمان بن عمر ، عن ابن جريج ، عن حسين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر ، وإذا لم تزل حتى يرتحل سار حتى إذا دخل وقت العصر زل فجمع الظهر والعصر ، وإذا غابت الشمس وهو في منزله جمع بين المغرب والعشاء ، وإذا لم تغب حتى يرتحل سار حتى [إذا] أتت العتمة زل فجمع بين المغرب والعشاء » قال البيهقي ورواه حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، أخبرني حسين ، عن كريب ، وكان حسين سمعه منها جميعاً ، واستشهد على ذلك برواية عبد الرزاق ، عن ابن جريج وهي معروفة ، وقد رواها الدارقطني وغيره .

وهي من كتب عبد الرزاق .

قال عبد الرزاق ، عن ابن جريج : حدثني حسين بن عبد الله بن هبيل الله بن عباس ، عن عكرمة ، وعن كريب عن ابن عباس : أن ابن عباس قال : الا أخبركم من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ؟ قلنا بلى . قال : « كان إذا زاغت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب ، وإذا لم ترغ له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر ، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء ، وإذا لم تحن في منزله ركب حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينها » . قال الدارقطني ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن هشام بن عروة عن حسين ، عن كريب . فاحتمل أن يكون ابن جريج سمعه أولاً من هشام بن عروة عن حسين ، كقول عبد المجيد عنه ، ثم لقي ابن جريج حسيناً فسمعه منه ، كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريج . قال البيهقي : وروي عن محمد بن عجلان وزيد بن الهادي وإبي رويس اللدني ، عن حسين بن عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . وهو بما تقدم من شواهد بقوى ؛ وذكر ما ذكره البخاري تعليقاً : حديث إبراهيم بن طهمان . عن الحسين ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر مسيره ، وجمع بين المغرب والعشاء » . أخرجه البخاري في صحيحه فقال : وقال



ابراهيم بن طهمان فذكره .

قلت قوله : « على ظهر مسيره » قد يراد به على ظهر سيره في وقت الأولى ، وهذا مما لا رب [ فيه ] ويدخل فيه ما إذا كن عنى ظهر سيره في وقت الثانية ، كما جاء صريحاً عن ابن عباس . قال البيهقي : وقد روى ايوب عن ابى قلابه عن ابن عباس لانعلمه إلا مرفوعاً بمعنى رواية الحسين ، وذكر ما رواه اسماعيل بن اسحاق ، ثنا سليمان بن حرب ، ثنا حماد بن زيد ، عن ايوب ، عن ابى قلابه ، عن ابن عباس ولا اعلمه الا مرفوعاً وإلا فهو عن ابن عباس « أنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر » قال اسماعيل حدثنا عارم حدثنا حماد فذكره . قال عارم هكذا حدث به حماد ، قال : « كان إذا سافر فنزل منزلاً فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر » ، ورواه حماد بن سلمة عن أيوب من قول ابن عباس ، قال اسماعيل ثنا حجاج ، عن حماد بن سلمة عن أيوب ، عن أبي قلابه ، عن ابن عباس قال : إذا كنتم سائرين فبنا بكم المنزل فسيروا حتى تصيبوا تجمعون بينها ، وإن كنتم نزولاً فاجعل بكم أماً فاجمعوا بينها ثم ارحلوا .

قلت : فحديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح من مشاهير الصحاح كما سيأتي إن شاء الله .

وأما حديث جابر في سنن أبي داود وغيره من حديث عبد العزيز ابن محمد ، عن أبي الزبير ، عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينها بسرف » . قال البيهقي ورواه من حديث الحماني عن عبد العزيز ، ورواه الأجلع عن أبي الزبير كذلك ، قال أبو داود : حدثنا محمد بن هشام جابر أحمد بن حنبل ، حدثنا جعفر بن عون . عن هشام بن سعد ، قال بينها عشرة أميال ، يعني بين مكة وسرف .

قلت : عشرة أميال ثلاثة فراسخ وثلاث ، والبريد أربعة فراسخ ، وهذه المسافة لا تقطع في السير الخفيف حتى يغيب الشفق ، فإن الناس يسرون من عرفة عقب المغرب ولا يصلون إلى جمع إلا وقد غاب الشفق ومن عرفة إلى مكة بريد ، فجمع دون هذه المسافة وهم لا يصلون إليها إلا بعد غروب الشفق فكيف بسرف ؟! وهذا يوافق حديث ابن عمر وأنس ، وابن عباس : أنه إذا كان سائراً أخرج المغرب إلى أن يغرب الشفق ، ثم يصلها جميعاً .

قال البيهقي : والجمع بين الصلاتين بعذر السفر من الأمور المشهورة المستعملة فيما بين الصحابة والتابعين ، مع الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم من أصحابه ، ثم ما أجمع عليه المسلمون من جمع الناس بعرفة ، ثم بالمزدلفة : وذكر ما رواه البخاري من حديث سعيد ،

عن الزهري : اخبرني سالم ، عن عبد الله بن عمر . قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرَبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ » .

قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إذا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يَقِيمُ صَلَاةَ الْمَغْرَبِ فَيُصَلِّيُهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْلِمُ ، ثُمَّ قَلِمَا يَلْبَثُ حَتَّى يَقِيمَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَيُصَلِّيُهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْلِمُ ، وَلَا يَسْبِغُ بَيْنَهَا بِرَكْعَةٍ ، وَلَا يَسْبِغُ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِسُجْدَةٍ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ .

وروى مالك ، عن يحيى بن سعيد : أنه قال لسالم بن عبد الله ابن عمر : ما أشد ما رأيت أباك عبد الله بن عمر أخر المغرب في السفر؟ قال : غربت له الشمس بذات الجيش فصلاها بالمعيق . قال البيهقي : رواه الثوري عن يحيى بن سعيد وزاد فيه : ثمانية أميال ، ورواه ابن جريج ، عن يحيى بن سعيد ، وزاد فيه قال قلت : أي ساعة تلك ؟ قال : قد ذهب ثلث الليل أو ربه . قال ورواه يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، قال : فسار أميالا ثم نزل فصلى . قال يحيى : وذكر لي نافع هذا الحديث مرة أخرى ، فقال : سار قريباً من ربع الليل ، ثم نزل فصلى .

وروى من مصنف سعيد بن ابى عروبة ، عن قتادة ، عن جابر بن

زيد ، من ابن عباس : أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر ، ويقول : هي سنة . ومن حديث علي بن عاصم : أخبرني الجري ، وسلمان التيمي ، عن أبي عثمان التهدي ، قال : كان سعيد بن زيد وأسماء ابن زيد إذا عجل بها السير جمعا بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء .

وروي في ذلك عن سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك ، وروي عن عمر وعثمان . وذكر ما ذكره مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه قال : سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر ؟ فقال : نعم إلا بأس بذلك ، ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة ؟ وذكر في كتاب يعقوب بن سفيان ، ثنا عبد الملك بن أبي سلمة ، ثنا الراوردي ، عن زيد بن أسلم وريعة بن أبي عبد الرحمن ومحمد بن المنكر وأبي الزناد في أمثال لهم خرجوا إلى الوليد وكان أرسل اليهم يستفتيهم في شيء فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس .

قلت : فهذا استدلال من السلف بجمع عرفة على نظيره ، وأن الحكم ليس مختصا ، وهو جمع تقديم للحاجة في السفر .

وأما الجمع بالمدينة لأجل المطر أو غيره فقد روى مسلم وغيره من حديث أبي الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أنه قال : صلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر . وعن رواه عن أبي الزبير مالك في موطأه ، وقال : أظن ذلك كان في مطر . قال البيهقي : وكذلك رواه زهير بن معاوية ، وحامد بن سلمة ، عن أبي الزبير « في غير خوف ولا سفر » الا أنها لم يذكر المغرب والعشاء ، وقال « بالبلدنة » ورواه أيضاً ابن عينة ، وهشام بن سعد ، عن أبي الزبير بمعنى رواية مالك ، وساق البيهقي طرقها ، وحديث زهير رواه مسلم في صحيحه : ثنا أبو الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً بالبلدنة في غير خوف ولا سفر » .

قال أبو الزبير : فسألت سعيداً لم فعل ذلك ؟ قال سألت ابن عباس ، كما سألتني ، فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . قال وقد خالفهم قرة في الحديث فقال : « في سفرة سافرهما إلى تبوك » . وقد رواه مسلم من حديث قرة ، عن أبي الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرة سافرهما في غزوة تبوك ، فجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » . فقلت لابن عباس ما حمله على ذلك ؟ قال أراد أن لا يخرج أمته .

قال البيهقي : وكان قرة أراد حديث أبي الزبير ، عن أبي الطفيل

عن معاذ ، فهذا لفظ حديثه ، وروى سعيد بن جبير الحديثين جميعاً ،  
فسمع قرّة احدهما ومن تقدم ذكره الآخر . قال : وهذا إشبّه : فقد  
روى قرّة حديث أبي الطفيل أيضاً .

قلت : وكذا رواه مسلم فروي هذا اللتن من حديث معاذ ، ومن  
حديث ابن عباس ، فان قرّة ثقة حافظ . وقد روى الطحاوي حديث  
قرّة ، عن أبي الزبير ، فجعله مثل حديث مالك ، عن أبي الزبير  
حديث أبي الطفيل ، وحديثه هذا عن سعيد . فدل ذلك على أن أبا  
الزبير حدث بهذا وبهذا . قال البيهقي : ورواه حبيب بن أبي ثابت ،  
عن سعيد بن جبير ، يخالف أبا الزبير في مته ، وذكره من حديث  
الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن  
عباس ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر  
والغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » قيل له : فما أراد  
بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وفي رواية وكيع قال سعيد :  
قلت لابن عباس : لم فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال  
كبيلا يخرج أمته . ورواه مسلم في صحيحه .

قال البيهقي ولم يخرج البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من  
شرطه ، ولعله إنما أعرض عنه — والله أعلم — لما فيه من الاختلاف  
على سعيد بن جبير . قال : ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن

تكون محفوظة ، فقد رواه عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء ، عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك ، عن أبي الزبير .

قلت : تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لاوجه له ، فإن حبيب بن أبي ثابت من رجال الصحيحين ، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير ، وأبو الزبير من أفراد مسلم ، وأيضاً فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن : تارة يجعل ذلك في السفر ، كما رواه عنه قرّة موافقة لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وتارة يجعل ذلك في المدينة ، كما رواه الأكثرون عنه عن سعيد .

فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث : حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر ، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله . وحديث سعيد بن جبير ، عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة . ثم قد جعلوا هذا كله صحيحاً . لأن أبا الزبير حافظ ، فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضاً ثابتاً عن سعيد بن جبير وحبيب اوثق من أبي الزبير ؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب : فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر . وأيضاً فقوله « بالمدينة » يدل على أنه لم يكن في السفر ، فقوله : « جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر » أولى بأن يقال : من غير خوف ولا سفر ، ومن قال : « اظنه في المطر » فظن ظنه ليس هو في الحديث ، بل مع

حفظ الرواة ، فالجمع صحيح ، قال « من غير خوف ولا مطر » ، وقال « ولا سفر » والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا بهذا . وبهذا استدل أحمد به على الجمع لهذه الأمور بطريق الأولى ، فإن هذا الكلام يدل على أن الجمع لهذه الأمور أولى ، وهذا من باب التنبيه بالفعل ، فإنه إذا جمع ليرفع الحرج الحاصل بدون الخوف والمطر والسفر ، فالخرج الحاصل بهذه أولى أن يرفع ، والجمع لها أولى من الجمع لغيرها .

ومما يبين أن ابن عباس لم يرد الجمع للمطر — وإن كان الجمع للمطر أولى بالجواز — بما رواه مسلم من حديث حماد بن زيد ، عن الزبير بن الحريث ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدأت النجوم ، فجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة ، قال : فجاء رجل من بني تميم لا يفتر : الصلاة ، الصلاة ، فقال اتعلمن بالسنة لا أم لك ؟ ثم : قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء » قال عبد الله بن شقيق : فخاك في صدري من ذلك شيء ، فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته .

ورواه مسلم أيضاً من حديث عمران بن حدير ، عن ابن شقيق قال : قال رجل لابن عباس : الصلاة ، فسكت : ثم قال ، الصلاة ،



فسكت ، ثم قال : لا أم لك أنتمنا بالصلاة وكنا نجتمع بين الصلاتين  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!

فهذا ابن عباس لم يكن في سفر ولا في مطر ، وقد استدل بما  
رواه على ما فعله ، فعلم أن الجمع الذي رواه لم يكن في مطر ، ولكن  
كان ابن عباس في أمر مهم من أمور المسلمين يخاطبهم فيها يحتاجون  
إلى معرفته ، ورأى أنه إن قطعه وزل فانت مصلحته ، فكان ذلك  
عنده من الحاجات التي يجوز فيها الجمع ، فان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يجمع بالمدينة لغير خوف ولا مطر ، بل للحاجة تعرض له كما  
قال : « أراد أن لا يخرج أمته » ومعلوم ان جمع النبي صلى الله عليه  
وسلم بعرفة ومزدلفة لم يكن لخوف ولا مطر ولا لسفر أيضا ، فانه  
لو كان جمعه للسفر ، لجمع في الطريق ، ولجمع بمكة ، كما كان يقصر  
بها ، ولجمع لما خرج من مكة إلى منى وصلى بها الظهر والعصر  
والمغرب والعشاء والفجر ، ولم يجمع بتى قبل التعريف ، ولا جمع بها  
بعد التعريف أيام منى ، بل يصلي كل صلاة ركعتين غير المغرب ،  
ويعلمها في وقتها ، ولا جمعه أبداً كان للنسك ، فانه لو كان كذلك  
لجمع من حين أحرم ، فانه من حينئذ صار محرماً ، فعلم ان جمعه  
المتواتر بعرفة ومزدلفة لم يكن لمطر ولا خوف ، ولا لخصوص النسك  
ولا لجرد السفر ، فهكذا جمعه بالمدينة الذي رواه ابن عباس ، وإنما

كان الجمع لرفع الحرج عن أمته ، فاذا احتاجوا الى الجمع جمعوا .

قال السيقي : ليس في رواية ابن شقيق ، عن ابن عباس من هذين الوجهين الثابتين عنه نفي المطر ، ولا نفي السفر ، فهو محمول على أحدهما . أو على ما أوله عمرو بن دينار ، وليس في روايتها ما يمنع ذلك التأويل . فيقال : ياسبحان الله ! ابن عباس كان يخطب بهم بالبصرة ، فلم يكن مسافراً ، ولم يكن هناك مطر ، وهو ذكر جمعاً يحتاج به على مثل ما فعله ، فلو كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجل قدراً من أن يحتاج على جمعه بجمع المطر أو السفر .

وأبضا فقد ثبت في الصحيحين عنه ان هذا الجمع كان بالبلدينة ، فكيف يقال لم ينف السفر ؟ وحبيب بن أبي ثابت من اوثق الناس ، وقد روى عن سعيد أنه قال : « من غير خوف ولا مطر »

وأما قوله : ان البخاري لم يخرججه ، فيقال : هذا من اضعف الحجج ، فهو لم يخرج أحاديث أبي الزبير ، وليس كل من كان ممن شرطه يخرججه .

وأما قوله : ورواية عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قريب من رواية أبي الزبير ، فانه ذكر ما اخرجاه في الصحيحين من حديث حماد

ابن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس :  
« ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالبلدنة سبعا وثمانيا : الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء » . وفي رواية البخاري من حماد بن زيد  
فقال لأيوب : لعله في ليلة مطيرة ؟ فقال عسى .

فيقال : هذا الظن من ايوب وعمرو ، فالظن ليس من مالك .  
وسبب ذلك ان اللفظ الذي سمعوه لا ينفي المطر ، فجوزوا ان يكون  
هو المراد ، ولو سمعوا رواية حبيب بن أبي ثابت الثقة الثبت لم يظنوا  
هذا الظن ، ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق ، لم يذكر  
فيها نفي خوف ولا مطر ، فهذا يدل على أن ابن عباس كان قصده  
بيان جواز الجمع بالبلدنة في الجملة ، ليس مقصوده تعيين سبب واحد  
فمن قال إنما اراد جمع المطر وحده فقد غلط عليه ، ثم عمرو بن  
دينار تارة يجوز ان يكون للمطر موافقة لأيوب ، ونساره يقول هو  
وابو الشعثاء انه كان جمعاً في الوقتين ، كما في الصحيحين عن ابن  
عينة ، عن عمرو بن دينار : سمعت جابر بن زيد يقول : سمعت ابن  
عباس يقول : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانياً  
جميعاً وسبعا جميعاً » قال : قلت : يا أبا الشعثاء أراه أخر الظهر وعجل  
العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وانا أظن ذلك .

فيقال : ليس الأمر كذلك ؛ لأن ابن عباس كان أفقه واعلم

من أن يحتاج - إذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه - أن يذكر هذا الفعل للطلق دليلا على ذلك . وإن يقول : أراد بذلك ان لا يخرج أمته . وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شرعت باحاديث المواقيت . وابن عباس هو ممن روي أحاديث المواقيت ، وإمامة جبريل له عند البيت . وقد صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى المصطحبين صار ظل كل شيء مثله . فإن كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما جمع على هذا الوجه فأى غرابة في هذا المعنى ؟! ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلا الصلاتين في آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين » فصلاته للاولى وحدها في آخر الوقت اولى بالجواز .

وكيف يليق بابن عباس ان يقول: فصل ذلك كيلا يخرج أمته ، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للخرج من هذا الجمع الذي ذكروه وكيف يحتج على من أنكروا عليه التأخير لو كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل وكان له في تأخير المغرب حين صلاحها قبل مغيب الشفق وحدها ، وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ما يغنيه عن هذا ؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء لبيان أن الأمر في حال الجمع أوسع منه في غيره . وبذلك يرتفع الحرج عن الأمة . ثم ابن عباس قد ثبت عنه

في الصحيح أنه ذكر الجمع في السفر . وأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره . وقد تقدم ذلك مفصلاً . فعلم أن لفظ الجمع في عرفة وعادته إنما هو الجمع في وقت إحداها ، وأما الجمع في الوقتين فلم يعرف أنه تكلم به ، فكيف يعدل عن عادته التي يتكلم بها إلى ما ليس كذلك ؟

وأيضاً فإن شقيق يقول : حاك في صدري من ذلك شيء ، فأنيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته . أترأه حاك في صدره أن الظهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت ؟ وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت ؟ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علماً حتى يحبك في صدره منه ؟ وهل هذا مما يحتاج أن ينقله إلى أبي هريرة أو غيره حتى يسأله عنه ؟ إن هذا مما نواتر عند المسلمين وعلموا جوازه . وإنما وقعت شبهة لبعضهم في المغرب خاصة ، وهؤلاء يجوزون تأخيرها إلى آخر وقتها : فالحديث حجة عليهم كيفما كان ، وجواز تأخيرها ليس مطلقاً بالجمع ، بل يجوز تأخيرها مطلقاً إلى آخر الوقت حين يؤخر العشاء أيضاً ، وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين بين أحاديث المواقيت ، وهكذا في الحديث الصحيح « وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، كما قال : « وقت الظهر ما لم يصر ظل كل شيء مثله ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس » فهذا

الوقت المختص الذي يئنه بقوله وفعله وقال : « الوقت ما بين هذين ،  
ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به .

ولو قال قائل : قوله جمع بينها بالمدينة من غير خوف ولا سفر .  
المراد به الجمع في الوقتين كما يقول ذلك من يقوله من الكوفيين ،  
يكن بينه وبينهم فرق . فلماذا يكون الانسان من المطففين لا يحتج لغيره  
كما يحتج لنفسه ؟ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره ؟

وأبضا فقد ثبت هذا من غير حديث ابن عباس ، ورواه الطحاوي  
حدثنا ابن خزيمة وإبراهيم بن أبي داود ، وعمران ابن موسى ، قال :  
أنا الربيع بن يحيى الاثناني . حدثنا سفيان الثوري ، عن محمد بن  
المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف  
ولا علة » لكن ينظر حال هذا الاثناني .

وجمع المطر عن الصحابة ، فما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله  
ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء ليلة المطر جمع معهم  
في ليلة المطر ، قال البيهقي : ورواه العمري ، عن نافع فقال : قبل  
الشفق ، وروى الشافعي في القديم : أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن  
زيد ، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب أن ابن عباس جمع بينها في

المطر قبل الشفق ، وذكر ما رواه ابو الشيخ الاصهاني بالاستناد الثابت  
عن هشام بن عروة ، وسعيد بن المسيب ، وإبى بكر بن عبد الرحمن  
ابن الحارث بن هشام : كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة  
إذا جمعوا بين الصلاتين . ولا ينكر ذلك . وبإسناده عن موسى بن عقبة  
أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الآخرة إذا كان  
المطر ، وإن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن  
ومشيخة ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ولا ينكرون ذلك .

فهذه الآثار تدل على أن الجمع للمطر من الأمر القديم المعمول  
به بالبلدنة زمن الصحابة والتابعين ، مع أنه لم ينقل أن أحدا من  
الصحابة والتابعين أنكر ذلك ، فلم أنه منقول بعدم التواتر جواز ذلك .  
لكن لا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا للمطر ؛  
بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه أيضاً للمطر كان قد جمع  
من غير خوف ولا مطر . كما أنه إذا جمع في السفر ، وجمع في المدينة  
كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر ، فقول ابن عباس  
جمع من غير كذا ولا كذا ليس نفياً منه للجمع بتلك الأسباب ، بل  
اثبات منه . لانه جمع بدونها وإن كان قد جمع بها أيضاً .

ولو لم ينقل أنه جمع بها فجمعه بما هو دونها دليل على الجمع بها  
بطريق الأولى ، فيدل ذلك على الجمع للخوف والمطر ، وقد جمع بعرفة

ومزدلفة من غير خوف ولا مطر .

فالأحاديث كلها تدل على أنه جمع في الوقت الواحد لرفع الحرج من أمته ، فيباح الجمع إذا كان في تركه حرج قد رفعه الله عن الأمة ، وذلك يدل على الجمع للمرض الذي يخرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والأخرى ، ويجمع من لا يمكنه إكمال الطهارة في الوقتين إلا بمخرج كالستحاضة ، وأمثال ذلك من الصور .

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال : الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار ، وروى الثوري في جامعه عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن عمر . ورواه يحيى بن سعد ، عن يحيى بن صبح : حدثني حميد بن هلال ، عن أبي قتادة : يعني العدوي : أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل له : ثلاث من الكبار : الجمع بين صلاتين إلا من عذر ، والفرار من الزحف ، والهرب . قال البيهقي : أبو قتادة أدرك عمر ، فإن كان شاهده كتب فهو موصول ، وإلا فهو إذا انضم إلى الأول صار قويا . وهذا اللفظ يدل على إباحة الجمع للعذر ولم يخص عمر عذرا من عذر . قال البيهقي : وقد روي فيه حديث موصول عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده من لا يحتاج به ، وهو من رواية سلمان التيمي ، عن حنشل الصنعائي ، عن عكرمة عن ابن عباس اهـ



## فصل

في تمام الكلام في القصر ، وسبب اتمام عثمان الصلاة بمنى . وقد تقدم فيها بعض أقوال الناس ، والقولان الأولان مرويان عن الزهري وقد ذكرهما أحمد ، روى عبد الرزاق : أنا معمر ، عن الزهري ، قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأنه قد عزم على المقام بعد الحج ، ورجع الطحاوي هذا الوجه ، مع أنه ذكر الوجهين الآخرين . فذكر ما رواه حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن الزهري ، قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فاحب أن يخبرهم أن الصلاة أربع . قال الطحاوي : فهذا يخبر أنه فعل ما فعل ليعلم الأعراب به أن الصلاة أربعاً . فقد يحتمل أن يكون لما أراد أن يريهم ذلك نوى الإقامة فصار مقبلاً فرضه أربع فصلى بهم أربعاً . للسبب الذي حكاه معمر عن الزهري . ويحتمل أن يكون فعل ذلك وهو مسافر لتلك العلة ، قال : والتأويل الأول أشبه عندنا ، لأن الأعراب كانوا بالصلاة وأحكامها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمل منهم بها وبحكمها في زمن عثمان ، وم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العلم بفرض الصلوات أحوج منهم إلى ذلك في زمن عثمان ، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم يتم الصلاة لتلك العلة ، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ، ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها : كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة .

قال الطحاوي : وقد قال آخرون : إنما أتم الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتحل . واحتجوا بما رواه عن حماد بن سلمة ، عن قتادة ، قال : قال عثمان بن عفان : إنما يقصر الصلاة من حل الزاد والمزاد وحل وارتحل ، وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة . وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة : عن عيسى بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله : ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا نان ، ولا تاجر ، إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد . وروي أيضاً من طريق حماد بن سلمة : أن أيوب السخيتاني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي ، عن عمه أبي المهبلي ، قال : كتب عثمان : أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة ، وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً ، أو بحضرة عدو . قال ابن حزم : وهذان الإسنادان في غاية الصحة .

قال الطحاوي : قالوا : وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً ، فلما من كان

في مصر يستغني به عن حمل الزاد والمزاد فإنه يتم الصلاة . قالوا : ولهذا أتم عثمان بنى لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصرأ يستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد . قال الطحاوي : وهذا المذهب عندنا فاسد ؛ لأن من لم نصر في زمن عثمان أعمر من مكة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بها ركعتين ، ثم صلى بها أبو بكر بعده كذلك ، ثم صلى بها عمر بعد أبي بكر كذلك ، فإذا كانت مع عدم احتياج من حل بها الى حمل الزاد والمزاد تقصر فيها الصلاة : فما دونها من المواطن أخرى أن يكون كذلك . قال فقد انتفت هذه المذاهب كلها لفسادها عن عثمان أن يكون من أجل شيء منها قصر الصلاة ، غير المذهب الأول ، الذي حكاه معمر عن الزهري ، فإنه يحتمل أن يكون من أجلها اتها ، وفي الحديث أن إتمامه كان لئنه الإقامة على ما روينا فيه ، وعلى ما كشفنا من معناه .

قلت : الطحاوي مقصوده أن يجعل ما فعله عثمان موافقاً لأصله ، وهذا غير ممكن ؛ فإن عثمان من المهاجرين ، والمهاجرون كان يحرم عليهم المقام بمكة ، ولم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم لهم إذا قدموا مكة للعمرة أن يقيموا بها أكثر من ثلاث بعد قضاء العمرة ، كما في الصحيحين عن العلاء بن الحضرمي : « أن النبي صلى الله عليه وسلم

رخص للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، ولهذا لما توفي ابن عمر بها أمر أن يدفن بالحل ولا يدفن بها . وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد سعد بن أبي وقاص ، وقد كان مرض في حجة الوداع ، خاف سعد أن يموت بمكة ، فقال يا رسول الله : أخلف عن حجرتي ؟ فبشره النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لا يموت بها . وقال : « إنك لن تموت حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة » .

ومن المعروف عن عثمان أنه كان إذا اعتمر ينيخ راحلته ، فيعتمر ثم يركب عليها راجعاً ، فكيف يقال : إنه نوى المقام بمكة ؟ ثم هذا من الكذب الظاهر ، فإن عثمان ما أقام بمكة قط ، بل كان إذا حج يرجع إلى المدينة .

وقد حمل الشافعي وأصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أحمد ، كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم فعل عثمان على قولهم ، فقالوا : لما كان المسافر غييراً بين الاتمام والقصر ، كان كل منها جائزاً وفعل عثمان هذا ، لأن القصر جائز والاتمام جائز ، وكذلك حملوا فعل عائشة . واستدلوا بما روه من جهتها ، وذكر البيهقي قول من قال : أتمها لأجل الأعراب ، ورواه من سنن أبي داود ، ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد ، عن أيوب ، عن الزهري : أن عثمان بن عفان أتم الصلاة

بقي من أجل الاعراب ، لأنهم كثروا عامين فصلى بالناس أربعاً ، ليعلمهم  
أن الصلاة أربع .

وروى البيهقي من حديث اسماعيل بن اسحاق القاضي : ثنا يعقوب  
عن حميد ، ثنا سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد  
الرحمن بن حميد ، عن أبيه ، عن عثمان بن عفان : أنه أتم الصلاة  
بقي ، ثم خطب الناس فقال : أيها الناس إن السنة سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وسنة صاحبيه ، ولكنه حدث العام من الناس  
غففت أن نعيبوا ، قال البيهقي : وقد قيل غير هذا ، والأشبه أن  
يكون رآه رخصة فرأى الاتمام جائزاً ، كما رآه عائشة .

قلت : وهذا بعيد ، فإن عدول عثمان عما داوم عليه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده ، مع أنه أهون عليه وعلى  
المسلمين ، ومع ما علم من حلم عثمان واختياره له ولرعيته أسهل  
الأمر ، وبعده عن التشديد والتفليظ : لا يناسب أن يفعل الأمر  
الأنقل الأشد مع ترك ما داوم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وخليفته بعده ، ومع رغبة عثمان في الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم  
وخليفته بعده لمجرد كون هذا المفضل جائزاً ، ان لم ير أن في فعل  
ذلك مصلحة راجحة بعثه على أن يفعله ، وهب أن له أن يصلي أربعاً  
فكيف يلزم بذلك من يصلي خلفه ، فاتهم إذا اتموا به صلواته

فيلزم المسلمين بالفعل الأثقل مع خلاف السنة لمجرد كون ذلك جائزاً ، وكذلك عائشة ، وقد وافق عثمان على ذلك غيره من السلف أمراؤهم وغير أمرائهم ، وكانوا يتمون وأئمة الصحابة لا يختارون ذلك ، كما روى مالك عن الزهري : أن رجلاً أخبره عن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة ، وعبد الرحمن بن عبد بغيث كانا جميعاً في سفر ، وكان سعد بن أبي وقاص يقصر الصلاة ويفطر وكانا يتمان الصلاة ويصومان ، فقبل لسعد : زاك تقصر من الصلاة وتفطر ويتمان ، فقال سعد : نحن أعلم . وروى شعبة عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الرحمن بن المسور ، قال كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام فكان يصلي ركعتين فنصلي نحن أربعاً ، فنسأله عن ذلك ، فيقول سعد : نحن أعلم . وروى مالك عن ابن شهاب ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، قال : جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان فصلى بنا ركعتين ، ثم انصرف فأتبعنا لأنفسنا .

قلت : عبد الله بن صفوان كان مقيماً بمكة فلماذا أتوا خلف ابن عمر . وروى مالك عن نافع أن ابن عمر كان يصلي وراء الإمام بنى أربعاً ، وإذا صلى لنفسه صلى ركعتين . قال البيهقي : والأشبه أن يكون عثمان رأى القصر رخصة ، فرأى الإمام جائزاً ، كما رآه عائشة . قال : وقد روي ذلك عن غير واحد من الصحابة مع اختيارهم القصر ، ثم

روى الحديث المعروف من رواية عبد الرزاق ، عن اسرائيل ، عن أبي اسحاق السبيعي ، عن أبي ليلى ، قال أقبل سلمان في اثني عشر راكباً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة فقالوا : تقدم يا أبا عبد الله ! فقال : انا لا تؤمكم ، ولا تنكح نسائك : ان الله هدانا بكم ، قال : فتقدم رجل من القوم فصلى بهم اربعاً ، قال : فقال سلمان مالنا ولا لمربعة ، انما كان يكفيننا نصف المربعة ، ونحسن الى الرخصة احوج . قال : فبين سلمان بمشهد هؤلاء الصحابة ان القصر رخصة .

قلت : هذه القضية كانت في خلافة " " وسلمان قد أنكر الترييح ، وذلك أنه كان خلاف السنة المعروفة عندهم ، فانه لم تكن الأئمة يربعون في السفر ، وقوله : ونحسن الى الرخصة احوج . يبين أنها رخصة ، وهي رخصة مأمور بها ، كما أن أكل الميتة في الحمصة رخصة وهي مأمور بها ، وفطر المريض رخصة وهو مأمور به ، والصلاة بالتيمم رخصة مأمور بها ، والطواف بالصفة والمروة قد قال الله فيه : ( فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) وهو مأمور به إما ركن وإما واجب وإما سنة ، والذي صلى بسلمان أربعاً يحتمل أنه كان لا يرى القصر مثله : اما لأن سفره كان قصرأ عنده ،

---

(١) يباخر بالاسل .

واما لأن سفره لم يكن عنده مما تقصر فيه الصلاة ؛ فان من الصحابة من لا يرى القصر الا في حجب أو عمرة أو غزو ، وكان لكثير من السلف والخلف نزاع في جنس سفر القصر ، وفي قدره . فهذه القضية للمينة لم يتبين فيها حال الامام ، ومتابعة سلمان له تدل على أن الامام إذا فعل شيئاً متأولاً اتبع عليه ، كما إذا قنت متأولاً ، أو كبر خمساً أو سبعاً متأولاً . والنبي صلى الله عليه وسلم صلى خمساً ، واتبه أصحابه ، ظانين أن الصلاة زيد فيها ، فلما سلم ذكروا ذلك له ، فقال : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني » .

وقد تنازع العلماء في الامام إذا قام الى خمسة هل يتابعه المأموم ، أو يفارقه ويسلم . أو يفارقه وينتظره ، أو يخرج بين هذا وهذا ؟ على أقوال معروفة ، وهي روايات عن أحمد .

أو رأى ان الترييح مكروه ونابح الأمام عليه ؛ فان المتابعة واجبة ويجوز فعل المكروه لمصلحة راجحة ، ولا ريب أن ترييح المسافر ليس كصلاة الفجر أربعاً ؛ فان المسافر لو اقتدى بمقيم لعل خلفه أربعاً لأجل متابعة امامه ؛ فهذه الصلاة تفعل في حال ركعتين ، وفي حال أربعاً ، بخلاف الفجر ، فجاز أن تكون متابعة الامام المسافر متابعة المسافر للمقيم ، لأن كلاهما اتبع إمامه .



وهذا القول وهو القول بکراهة التریس أعـدل الأقوال ، وهو  
الذي نص علیه احمد في رواية الاثرم ، وقد سأله هل للمسافر ان  
یصلی أربعاً ؟ فقال لا یعجبني ، ولكن السفر رکتان . وقد نقل عنه  
المروزي انه قال : إن شاء صلی أربعاً ، وإن شاء صلی رکتين . ولا  
یختلف قول احمد ان الافضل هو القصر ؛ بل نقل عنه اذا صلی أربعاً  
أنه توقف فی الاجزاء . ومذهب مالک کراهية التریس ، وأنه یعید  
فی الوقت ، ولهذا یذكر فی مذهبه هل نصح الصلاة أربعاً ؟ علی  
قولین ، ومذهب الشافعي جواز الأمرین ، وأیهما أفضل ؟ فیہ قولان  
أصحهما ان القصر أفضل ، کاحدی الروایتین عن احمد ، وهو اختیار  
کثیر من اصحابه ، وتوقف احمد عن القول بالاجزاء یقتضي انه یمخرج  
علی قوله فی مذهبه ، وذلك ان غایته انه زاد زیادة مکروهة ، وهذا  
لا یبطل الصلاة ، فانه أتى بالواجب و زیادة ، وال زیادة اذا كانت سهواً  
لا تبطل الصلاة باتفاق المسلمین ، وكذلك زیادة خطأ اذا اعتقد جوازها  
وهذه زیادة لا یفعلها من یعتقد تحريمها ، وإنما یفعلها من یعتقد  
جائزتها . ولا نص بتحريمها ؛ بل الأدلة دالة علی کون ذلك مخالفاً للسنة ؛  
لا أنه محرم ، کالصلاة بدون رفع الیدین ومع الالتفات ونحو ذلك من  
المکروهات . وستتکلم ان شاء الله علی تمام ذلك .

وأما إتمام عثمان قالـدی ینبغي ان یحمل حاله علی ما کان یقول

لا على ما لم يثبت عنه . فقولہ : إنه بلغني ان قوماً يخرجون إما  
 لتجارة وإما لجباية وإما للجريم : يقصرون الصلاة ، وإنما يقصر الصلاة  
 من كان شاخصاً ، او بحضرة عدو . وقوله : بين فيه مذهبه ، وهو :  
 أنه لا يقصر الصلاة من كان نازلاً في قرية او مصر إلا إذا كان خائفاً  
 بحضرة عدو ، وإنما يقصر من كان شاخصاً أي مسافراً ، وهو الحامل  
 للزاد والمزاد أي : للطعام والشراب ، والمزاد وعاء الماء . يقول إذا كان  
 نازلاً مكاناً فيه الطعام والشراب كان مترفها بمنزلة للمقيم فلا يقصر ،  
 لان القصر إنما جعل للمشقة التي تلحق الانسان ، وهذا لا تلحقه مشقة  
 فالقصر عنده للمسافر الذي يحمل الزاد والمزاد والخائف .

ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد لم ير القصر بها لا لنفسه ولا  
 لمن معه من الحاج ، وقوله في تلك الرواية : ولكن حدث العام . لم  
 يذكر فيها ما حدث ، فقد يكون هذا هو الحادث ، وان كان قد  
 جاءت الجهال من الاعراب وغيرهم يظنون ان الصلاة اربع ، فقد خاف  
 عليهم ان يظنوا انها تفعل في مكان فيه الزاد والمزاد أربعا ، وهذا عنده  
 لا يجوز ، وان كان قد تأهل بمكة ، فيكون هذا ايضاً موافقاً ، فانه  
 إنما تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد ، وهو لا يرى القصر لمن كان نازلاً  
 بأهله في مكان فيه الزاد والمزاد . وعلى هذا فجميع ما ثبت في هذا  
 الباب من عنده يصدق بعضه بعضا .

وأما ما اعتذر به الطحاوي من أن مكة كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أعمر من منى في زمن عثمان . فجواب عثمان له : ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضية ، ثم في غزوة الفتح ، ثم في عمرة الجعرانة : كان خائفاً من العدو ، وعثمان يجوز القصر لمن كان خائفاً وان كان نازلاً في مكان فيه الزاد والمزاد ، فانه يجوزه للمسافر ولمن كان بحضرة العدو . واما في حجة الوداع فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم آمناً لكنه لم يكن نازلاً بمكة ، وإنما كان نازلاً بالابطح خارج مكة هو وأصحابه ، فلم يكونوا نازلين بدار إقامة ، ولا بمكان فيه الزاد والمزاد . وقد قال أسامة : أين نزل غداً ؟ هل نزل بدارك بمكة ؟ فقال « وهل ترك لنا عقيل من دار ؟ نزل بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر ، وهذا المنزل بالابطح بين المقابر ومنى .

وكذلك عائشة رضي الله عنها اخبرت عن نفسها : أنها انما تم لان القصر لاجل المشقة ، وان الاعمال لا يشق عليها . والسلف والخلف تآزروا في سفر القصر : في جنسه وفي قدره : فكان قول عثمان وعائشة أحد أقوالهم فيها .

وللناس في جنس سفر القصر أقوال أخر مع أن عثمان قد خالفه علي ، وابن مسعود ، وعمران بن حصين ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وابن عباس ، وغيرهم : من علماء الصحابة . فروى سفيان

ابن عينة ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال : اعتل عثمان وهو  
بنى فأتى علي ف قيل له : صل بالناس ، فقال : إن شئتم صليت بكم  
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، قالوا لا إلا صلاة أمير  
المؤمنين — بنون أربعا — فأبى . وفي الصحيحين عن ابن مسعود (١) .

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال :

أحدها : أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعا ، وهذا مذهب طائفة  
من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من  
أهل الظاهر . ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته ،  
والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بها ، وإن لم يقعد مقدار  
التشهد بطلت صلاته ، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة ، كما لو  
صلى عندم الفجر أربعا .

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم ، قال : قال ابن  
عباس : من صلى في السفر أربعا كمن صلى في الحضر ركعتين . قال ابن  
حزم : وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر له الاتمام في السفر  
لمن شاء فقال : لا ، الصلاة في السفر ركعتان حتما لا يصح غيرها .

---

(١) يابض في الأصل .

وحجة هؤلاء : أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين .  
والزيادة على ذلك لم يأت بها كتاب ولا سنة ، وكل ما روي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً  
فانه كذب .

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منها : ان القصر إنما يكون في  
بعض الأسفار دون بعض ، كما تأول غيرها : انه لا يكون إلا في حج  
أو عمرة أو جهاد ، ثم قد خلفها أئمة الصحابة وأنكروا ذلك . قالوا :  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا  
صدقته » فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب .

ومن قال يجوز الامران فعمدتهم قوله تعالى ( وإذا ضربتم في  
الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكم  
الذين كفروا ) . قالوا : وهذه العبارة إنما تستعمل في المباح ، لا في  
الواجب ، كقوله : ( ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر  
أو كنتم مرضى أن تضوا أسلحتكم ) وقوله : ( لا جناح عليكم إن  
طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو نفرضا لهن فريضة ) ونحو ذلك ،  
واحتجوا من السنة بما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم حسن  
لعائشة أتمامها ، وما روي من أنه فعل ذلك . واحتجوا بأن عثمان أتم

الصلاة بنى بمحضر الصحابة فأتموا خلفه وهذه كلها حجج ضعيفة .

أما الآية فنقول : قد علم بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يصلي في السفر ركعتين ، وكذلك أبو بكر وعمر بعده ، وهذا يدل على أن الركعتين أفضل ، كما عليه جماهير العلماء . وإذا كان القصر طاعة لله ورسوله وهو أفضل من غيره لم يجز أن يحتج بنبي الجناح على أنه مباح لا فضيلة فيه ، ثم ما كان عذرم عن كونه مستحباً هو عذر لغيرهم عن كونه مأموراً به أمر إيجاب ، وقد قال تعالى في السعي ( فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) والطواف بين الصفا والمروة هو السعي المشروع باتفاق المسلمين ، وذلك إما ركن ، وإما واجب ، وإما سنة .

وأيضاً فالقصر وإن كان رخصة استباحة المحظور فقد نكون واجبة كأكل الميتة للمضطر ، والتميم لمن عدم الماء ، ونحو ذلك ، هذا إن سلم أن المراد به قصر العدد ، فإن للناس في الآية ثلاثة أقوال .

قيل المراد به قصر العدد فقط ، وعلى هذا فيكون التخصيص بالخوف غير مفيد .

والثاني : أن المراد به قصر الأعمال ؛ فإن صلاة الخوف تقصر  
عن صلاة الأمن ، والخوف يبيح ذلك . وهذا يرد عليه أن صلاة  
الخوف جائزة حضراً وسفراً ، والآية أفادت القصر في السفر .

والقول الثالث : وهو الأصح : أن الآية أفادت قصر العدد  
وقصر العمل جميعاً ؛ ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف ، فإذا اجتمع  
الضرب في الأرض والخوف أبيض القصر الجامع لهذا ولهذا ، وإذا  
انفرد السفر فالتما يبيح قصر العدد ، وإذا انفرد الخوف فالتما يفيد  
قصر العمل .

ومن قال : إن الفرض في الخوف والسفر ركعة — كأحد القولين  
في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم — فمراده إذا كان خوف  
وسفر . فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة ، كما روى  
أبو داود الطيالسي : ثنا المسعودي — هو عبد الرحمن بن عبد الله —  
عن يزيد الفقير ، قال : سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر  
أقصرهما ؟ قال جابر : لا . فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما  
القصر ركعة عند القتال .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان  
نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة . قال

ابن حزم : وروناه أفضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في غلبة الصحة . قال ابن حزم : وبهذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة وإن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ ( لا جناح ) لا بلفظ الأمر والایجاب وصلّاها الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة ركعة فقط ، ومرة ركعتين ، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر .

وأما صلاة عثمان فقد عرف انكار أئمة الصحابة عليه ، ومع هذا فكانوا يصلون خلفه ؛ بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ، ويقول الخلاف شر . وكان ابن عمر إذا انفرد صلى ركعتين . وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندم ومخالفة للسنة ؛ ومع ذلك فلا إعادة على من فعلها وإذا فعلها الإمام اتبع فيها ، وهذا لأن صلاة المسافر ليست كصلاة الفجر ، بل هي من جنس الجمعة والعیدین ولهذا قرن عمر بن الخطاب في السنة التي نقلها بين الأربع ، فقال : صلاة الاضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان : تمام غير قصر على لسان نبيكم ، وقد خاب من افترى . رواه أحمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، قال : قال عمر . ورواه يزيد بن زياد



ابن أبي الجعد عن زيد اليلامي ، عن عبد الرحمن فهذه الأربعة ليست من جنس الفجر .

ومعلوم أنه يوم الجمعة يصلي ركعتين نارة ، ويصلي أربعاً أخرى ، ومن فاتته الجمعة إنما يصلي أربعاً لا يصلي ركعتين ، وكذلك من لم يدرك منها ركعة عند الصحابة وجمهور العلماء ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وإذا حصلت شروط الجمعة خطب خطبتين وصلى ركعتين . فلو قدر أنه خطب وصلى الظهر أربعاً لكان تاركاً للسنة ، ومع هذا فليسوا بمن صلى الفجر أربعاً ؛ ولهذا يجوز للمريض والمسافر والمراة وغيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة أن يصلي الظهر أربعاً أن يأتهم به في الجمعة فيصلي ركعتين ، فكذلك للمسافر له أن يصلي ركعتين ، وله أن يأتهم بمقيم فيصلي خلفه أربعاً .

فان قيل : الجمعة يشترط لها الجماعة فلهذا كان حكم المنفرد فيها خلاف حكم المؤتم ؟ وهذا الفرق ذكره أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد .

قيل لهم : اشتراط الجماعة في الصلوات الخمس فيه نزاع في مذهب أحمد وغيره ، والأقوى أنه شرط مع القدرة ، وحيث أن المسافر لما اتم

بالمقيم دخل في الجماعة الواجبة فلزمه اتباع الامام كما في الجمعة ، وان قيل : فللمسافرين أن يصلوا جماعة . قيل : ولهم أن يصلوا يوم الجمعة جماعة ، ويصلوا أربعاً . وصلاة العيد قد ثبتت عن علي انه استخلف من صلى بالناس في المسجد أربعاً : ركعتين للسنة وركعتين لكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء ، فصلاة الظهر يوم الجمعة . وصلاة العيدين تفعل نارة اثنتين ونارة أربعاً ، كصلاة للمسافر ، بخلاف صلاة الفجر ، وعلى هذا تدل آثار الصحابة : فانهم كانوا يكرهون من الامام أن يصلي أربعاً ، ويصلون خلفه ، كما في حديث سلمان ، وحديث ابن مسعود وغيره مع عثمان ، ولو كان ذلك عندم كمن يصلي الفجر أربعاً لما استجازوا أن يصلوا أربعاً ، كما لا يستجيز مسلم أن يصلي الفجر أربعاً .

ومن قال : انهم لما قعدوا قدر التشهد أدوا الفرض والباقي تطوع . قيل له : من المعلوم انه لم ينقل عن أحدهم انه قال نوبنا التطوع بالركعتين .

وأيضاً فان ذلك ليس بمشروع فليس لأحد أن يصلي بعد الفجر ركعتين : بل قد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من صلى بعد الإقامة السنة ، وقال « الصبح أربعاً ؟! » وقد صلى قبل الامام فكيف إذا وصل الصلاة بصلاة . وقد ثبت في الصحيح : « ان النبي صلى

الله عليه وسلم نهى ان توصل صلاة صلاة حتى يفصل بينها بكلام أو قيام .

وقد كان الصحابة ينكرون على من يصل الجمعة وغيرها بصلاة تطوع ، فكيف يسوغون ان يصل الركعتين في السفر ان كان لا يجوز الا ركعتان بصلاة تطوع ؟ وأيضاً فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يصلي أربعاً كما ثبت ذلك من الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة ؟ وأيضاً فيجوز ان يصلي المقيم أربعاً خلف المسافر ركعتين ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون ذلك ، ويقولون آموا صلاتكم فانا قوم سفر .

وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فانه قد سلم جواهر العلماء أن يصلي هذا خلف هذا ، كما يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة ، وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر .

وأما من قال : ان للمسافر فرضه أربع ، وله أن يسقط ركعتين بالقصر فقوله مخالف للنصوص واجماع السلف والأصول ، وهو قول متناقض . فان هاتين الركعتين يملك المسافر اسقاطها لا إلى بدل ولا إلى نظيره ، وهذا يناقض الوجوب ، فانه يمتنع أن يكون الشيء واجبا

على العبد ومع هذا لا يلزمه فعله ولا فعل بدله ولا نظيره ، فعلم بذلك أن الفرض على المسافر الركعتان فقط ، وهذا الذي يدل عليه كلام أحد وقدماء أصحابه فإنه لم يشترط في القصر نية ، وقال : لا يعجني الأربع ، وتوقف في اجزاء الأربع .

ولم ينقل أحد عن أحمد أنه قال : لا يقصر الابنية ؛ وإنما هذا من قول الحرقي ومن اتبعه ، ونصوص أحمد وأجوبته كلها مطلقة في ذلك كما قاله جواهر العلماء ؛ وهو اختيار أبي بكر موافقة لقدماء الأصحاب كالخلال وغيره ؛ بل والترم وأبي داود وإبراهيم الحرابي وغيرهم ، فإنهم لم يشترطوا النية لا في قصر ولا في جمع . وإذا كان فرضه ركعتين فإذا أتى بها أجزاء ذلك ، سواء نوى القصر أو لم ينوه ، وهذا قول الجاهل ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وعامة السلف . وما علمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان اشترط نية لا في قصر ولا في جمع ، ولو نوى للمسافر الآتمام كانت السنة في حقه الركعتين ، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لم ينوه .

ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه لا بنية قصر ولا نية جمع ، ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرؤن بذلك من يصلي خلفهم ، مع أن المؤمنين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في حجته صلى بهم

الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى بهم العصر بندي الخليفة ركعتين ، وخلفه  
 أمم لا يحصى عددهم الا الله : كلهم خرجوا يحجون معه ، وكثير منهم  
 لا يعرف صلاة السفر : اما لحدث عهده بالاسلام ، وإما لكونه لم يسافر  
 بعد ، لا سيما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر ، وكذلك  
 جمع بهم بعرفة ، ولم يقل لهم : انى أريد ان اصلي العصر بعد الظهر  
 حتى صلاها .

## فصل

السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والقطر مطلق .  
 ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره . أما جنسه فاختلفوا  
 في نوعين .

أحدهما : حكمه . فنهى عن قال : لا يقصر الا في حج او عمرة او  
 غزو . وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم ، قال ابن حزم وهو  
 قول جماعة من السلف ، كما روينا من طريق ابن أبي عدي : حدثنا  
 جرير ، عن الاعمش عن عمارة بن عمير ، عن الأسود ، عن ابن مسعود قال :  
 لا يقصر الصلاة الا حاج أو مجاهد . وعن طاوس انه كان يسأل عن  
 قصر الصلاة فيقول : إذا خرجنا حجاجا او عمارا صلينا ركعتين ،

وعن إبراهيم التيمي أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد ، وحجة هؤلاء انه ليس معنا نص يوجب عموم القصر للمسافر فان القرآن ليس فيه الا قصر المسافر إذا خاف أن يفتته الذين كفروا وهذا سفر الجهاد . وأما السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم قصر في حجه وعمره وغزواته . فثبت جواز هذا ، والاصل في الصلاة الاتمام ، فلا نسقط إلا حيث أسقطتها السنة .

ومنهم من قال : لا يقصر الا في سفر يكون طاعة ، فلا يقصر في مباح ، كسفر التجارة . وهذا يذكر رواية عن أحمد ، والجمهور يجوزون القصر في السفر الذي يجوز فيه الفطر ، وهو الصواب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة » رواه عنه انس بن مالك الكعبي ، وقد رواه احمد وغيره باسناد جيد .

وابيضاً فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب ( ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا ) فقد امن الناس : فقال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صدقة نصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقه » وهذا يبين ان سفر الأمن يجوز فيه قصر العدد ، وان كان ذلك صدقة من الله علينا امرنا

بقبولها . وقد قال طائفة من اصحاب الشافعي وأحمد ان شئنا قبلناها وان شئنا لم نقبلها ، فان قبول الصدقة لا يجب ؛ ليدفعوا بذلك الأمر بالركعتين . وهذا غلط ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا ان نقبل صدقة الله علينا ، والأمر للإيجاب ، وكل إحسانه إلينا صدقة علينا ، فان لم نقبل ذلك هلكنا .

وأيضاً فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ، وقد خاب من افترى . كما قال : صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الأضحية ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وهذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سن للمسلمين الصلاة في جنس السفر ركعتين ، كما سن الجمعة والعيد ، ولم يخص ذلك بسفر نك أو جهاد .

وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، فزيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر . وهذا يبين أن للمسافر لم يؤمر بأربع قط ، وحينئذ فما أوجب الله على المسافر أن يصلي أربعاً ، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لفظ يبدل على أن للمسافر فرض عليه أربع وحينئذ فن أوجب على مسافر أربعاً فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله .

فان قيل : قوله : « وضع » يقتضي أنه كان واجباً قبل هذا ، كما قال : « إنه وضع عنه الصوم » ومعلوم أنه لم يجب على المسافر صوم رمضان قط ؛ لكن لما انعقد سبب الوجوب فأخرج المسافر من ذلك سمي وضعاً ، ولأنه كان واجباً في المقام ، فلما سافر وضع بالسفر كما يقال : من أسلم وضعت عنه الجزية : مع أنها لا تجب على مسلم بحال .

وأيضاً فقد قال صفوان بن محرز : قلت لابن عمر ، حدثني عن صلاة السفر ، قال اتخشى أن يكذب علي؟ قلت لا . قال : ركعتان من خالف السنة كفر ، وهذا معروف رواه أبو التياح عن مورك العجل عنه ، وهو مشهور في كتب الآثار . وفي لفظ : صلاة السفر ركعتان ومن خالف السنة كفر . وبعضهم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم . فيين أن صلاة السفر ركعتان وإن ذلك من السنة التي من خالفها فاعتقد خلافها فقد كفر . وهذه الأدلة دليل على أن من قال انه لا يقصر الا في سفر واجب فقلوه ضيف .

ومنه من قال : لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرم ، ويقصر في المباح ، وهذا أيضاً رواية عن أحمد . وهل يقصر في سفر التزهة ؟ فيه عن أحمد روايتان :

وأما السفر المحرم فذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه ، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا يقصر في



جنس الأسفار ، وهو قول ابن حزم وغيره ، وأبو خنيفة وابن حزم وغيرهما : يوجبون القصر في كل سفر ، وإن كان محرماً ، كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم ، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم .

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعا في جنس السفر ، ولم يخص سفرأ من سفر . وهذا القول هو الصحيح ؛ فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر ، قال تعالى : ( فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ) كما قال في آية التيمم : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر ) الآية وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين ، ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خص سفرأ من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراما ومباحا ، ولو كان هذا مما يخص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ، ولو بين ذلك لنقلته الأمة ، وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئا .

وقد علق الله ورسوله أحكاما بالسفر كقوله تعالى في التيمم : ( وإن كنتم مرضى أو على سفر ) وقوله في الصوم : ( فمن كان منكم مريضا أو على سفر ) وقوله ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يسمح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقوله

« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » وقوله : « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة » ولم يذكر قط في شيء من نصوص الكتاب والسنة تقييد السفر بنوع دون نوع ، فكيف يجوز أن يكون الحكم معلقاً بأحد نوعي السفر ولا يبين الله ورسوله ذلك ؟ ! بل يكون بيان الله ورسوله متناولاً للنوعين .

وهكذا في تقسيم السفر إلى طويل وقصير ، وتقسيم الطلاق بعد الدخول إلى بأن ورجعي ، وتقسيم الإيمان إلى يمين مكفرة وغير مكفرة ، وأمثال ذلك مما علق الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فجعله بعض الناس نوعين : نوعاً يتعلق به ذلك الحكم ، ونوعاً لا يتعلق . من غير دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة : لانصاً ولا استنباطاً .

والذين قالوا لا يثبت ذلك في السفر المحرم عمدتهم قوله تعالى في الميثة : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ) وقد ذهب طائفة من المفسرين إلى أن « الباغي » هو الباغي على الإمام الذي يجوز قتاله و « العادي » هو العادي على المسلمين ، وهم الحاربون قطاع الطريق . قالوا فإذا ثبت أن الميثة لا تحل لهم فسأروا الرخص الأولى ، وقالوا إذا اضطر العاصي بسفره أمرناه أن يتوب وبأكل ، ولا نبيح له ائتلاف نفسه . وهذا القول معروف عن أصحاب الشافعي وأحمد .

وأما أحمد ومالك فجوزا له أكل الميتة دون القصر والفطر . قالوا :  
ولأن السفر المحرم معصية ، والرخص للمسافر إعانة على ذلك فلا تجوز  
الإعانة على المعصية .

وهذه حجج ضعيفة . أما الآية فأكثر المفسرين قالوا : المراد  
بالباغي الذي يبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال ، والعادي  
الذي يتعدى القدر الذي يحتاج إليه ، وهذا التفسير هو الصواب دون  
الأول ؛ لأن الله أنزل هذا في السور المكية : الانعام ، والتحل ،  
وفي المدينة : ليين ما يحل وما يحرم من الأكل ، والضرورة لا تختص  
بسفر ، ولو كانت في سفر فليس السفر المحرم مختصاً بقطع الطريق  
والخروج على الإمام ، ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
إمام يخرج عليه ، ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً ، والبغاة  
الذين أمر الله بقتالهم في القرآن لا يشترط فيهم أن يكونوا مسافرين ،  
ولا كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين ؛ بل كانوا من أهل  
العوالي مقيمين واقتتلوا بالرجال والجريد ، فكيف يجوز أن تفسر الآية  
بما لا يختص بالسفر ، وليس فيها كل سفر محرم ؟ فالذكر في الآية لو  
كان كما قيل لم يكن مطابقاً للسفر المحرم ، فانه قد يكون بلا سفر ،  
وقد يكون السفر المحرم بدونه .

وأبضاً ففوله ( غير باغ ) حال من ( اضطر ) فيجب أن يكون

حال اضطراره وأكله الذي يأكل فيه غير باغ ولا عاد . فأنسه قال :  
 ( فلا اثم عليه ) ومعلوم ان الاثم انما ينشأ عن الأكل الذي هو  
 الفعل . لا عن نفس الحاجة اليه فمضى الآية : فمن اضطر فأكل غير  
 باغ ولا عاد . وهذا يبين ان المقصود أنه لا ينبغي في أكله ولا يتعدى .  
 والله تعالى يقرن بين البغي والعدوان . فالبغي ما جنسه ظلم ، والعدوان  
 مجاوزة القدر المباح ، كما قرن بين الاثم والعدوان في قوله : ( وتعاونوا  
 على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) فالاثم  
 جنس الشر ، والعدوان مجاوزة القدر المباح ، فالبغي من جنس الاثم .  
 قال تعالى : ( وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم  
 بغياً بينهم ) وقال تعالى ( فمن خاف من موص جناً أو اثمناً فأصلح  
 بينهم فلا اثم عليه ) فالاثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد ، وأما  
 الجنف فهو الجنف عليهم بعمد وبغير عمد ؛ لكن قال كثير من المفسرين  
 الجنف الخطأ ، والاثم العمد ؛ لأنه لما خص الاثم بالذكر وهو العمد  
 بقي الداخل في الجنف الخطأ ، ولفظ العدوان من باب تعدي الحدود .  
 كما قال تعالى : ( تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله  
 فقد ظلم نفسه ) ونحو ذلك ، ومما يشبه هذا قوله : ( ربنا اغفر لنا  
 ذنوبنا واسرافنا في أمرنا ) والاسراف مجاوزة الحد المباح ، وأما الذنوب  
 فما كان جنسه شر وإثم .

وأما قولهم : ان هذا اعانة على المصيبة فنلظ ؛ لأن المسافر مأمور

بأن يصلي ركعتين ، كما هو مأمور أن يصلي بالتيمم . وإذا عدم الماء في السفر المحرم كان عليه أن يتيمم وبصلي ، وما زاد على الركعتين ليست طاعة ولا مأموراً بها أحد من المسافرين ، وإذا فعلها المسافر كان قد فعل منهياً عنه ، فصار صلاة الركعتين مثل أن يصلي المسافر الجمعة خلف مستوطن . فهل يصليها الا ركعتين وان كان عاصياً بسفره ، وان كان إذا صلى وحده صلى أربعاً ؟ .

وكذلك صومه في السفر ليس برأ ولا مأموراً به ، فان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال : « ليس من البر الصيام في السفر » وصومه اذا كان مقياً أحب إلى الله من صيامه في سفر محرم ، ولو أراد أن يتطوع على الراحة في السفر المحرم لم يمنع من ذلك ، واذا اشتبهت عليه القبلة أما كان بتحرى وبصلي ؟ ولو أخذت ثيابه أما كان بصلي عرياناً ؟ فان قيل هذا لا يمكنه إلا هذا قيل : والمسافر لم يؤمر إلا بركعتين ، والمشروع في حقه أن لا يصوم ، وقد اختلف الناس لو صام هل يسقط الفرض عنه ؟ وانفقوا على أنه إذا صام بعد رمضان أجزاء ، وهذه المسألة ليس فيها احتياط ، فان طائفة يقولون : من صلى أربعاً او صام رمضان في السفر المحرم لم يجزئه ذلك ، كما لو فعل ذلك في السفر المباح ضدع .

وطائفة يقولون لا يجزيه إلا صلاة أربع وصوم رمضان ، وكذلك

أكل الميتة واجب على المضطر : سواء كان في السفر أو الحضر ،  
وسواء كانت ضرورته بسبب مباح أو محرم ، فلو ألقى ماله في البحر  
واضطر إلى أكل الميتة كان عليه أن يأكلها ، ولو سافر سافراً محرماً  
فأنعجه حتى عجز عن القيام صلى قاعداً ، ولو قاتل قتالا محرماً  
حتى أعجزته الجراح عن القيام صلى قاعداً .

فإن قيل : فلو قاتل قتالا محرماً هل يصلي صلاة الخوف ؟ قيل يجب عليه  
أن يصلي ولا يقاتل ، فإن كان لا يدع القتال المحرم فلا نبيح له ترك الصلاة ؛  
بل إذا صلى صلاة خائف كان خيراً من ترك الصلاة بالكلية ، ثم هل بعيد ؟  
هذا فيه نزاع ، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال المبطلّة في الوقت  
وجب ذلك عليه ، لأنه مأمور بها ، وأما إن خرج الوقت ولم يفصل  
ذلك ، ففي صحتها وقبولها بعد ذلك نزاع .

( النوع الثاني ) من موارد النزاع إن عثمان كان لا يرى مسافراً  
إلا من حمل الزاد والمزاد دون من كان نازلاً فكان لا يحتاج فيه  
إلى ذلك كالناجر والثاني والجبائي الذين يكونون في موضع لا يحتاجون  
فيه إلى ذلك ، ولم يقدر عثمان للسفر قدراً ؛ بل هذا الجنس عنده  
ليس بمسافر ، وكذلك قيل : إنه لم ير نفسه والذين معه مسافرين بمعنى  
لما صارت منى معمورة ، وذكر ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه  
قال : كانوا يقولون السفر الذي تنصرف فيه الصلاة الذي يحمل فيه  
الزاد والمزاد . ومأخذ هذا القول — والله أعلم — أن القصر إنما

كان في السفر ، لا في المقام . والرجل اذا كان مقيماً في مكان يجد فيه الطعام والشراب لم يكن مسافراً ؛ بل مقيماً ؛ بخلاف المسافر الذي يحتاج أن يحمل الطعام والشراب ، فان هذا يلحقه من المشقة ما يلحق المسافر من مشقة السفر . وصاحب هذا القول كأنه رأي الرخصة انما تكون للمشقة والمشقة انما تكون لمن يحتاج الى حمل الطعام والشراب .

وقد نقل عن غيره كلام يفرق فيه بين جنس وجنس . روى ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر . عن أبي اسحاق الشيباني ، عن قيس ابن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فانه من مصركم . فقلوه : من « مصركم » يدل على انه جعل السواد بمنزلة للمصر لما كان تابعا له . وروى عبد الرزاق ، عن معمر . عن الأعمش ، عن ابراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : كنت مع حذيفة بلمدائن فلستأذته أن آتي أهلي بالكوفة فأذن لي ، وشرط علي ان لا أفطر ، ولا أصلي ركعتين حتى ارجع إليه ، وبينها نيف وستون ميلا . وعن حذيفة : ان لا يقصر الى السواد . وبين الكوفة والسواد تسعون ميلا . وعن مغاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يطأ أحدكم بماشية أحدا من الجبال أو بطون الأودية ويزعمون انكم سفر ! لا ولاكرامة ؛ انما التقصير في السفر من الباءات من الأفق الى الأفق .

قلت : هؤلاء لم يذكرُوا مسافة محدودة للقصر لا بالزمان ولا بالمكان ؛ لكن جعلوا هذا الجنس من السير ليس سفراً ، كما جعل عثمان السفر ما كان فيه حمل زاد ومزاد . فان كانوا قصدوا ما قصده عثمان من ان هذا لا يزال يسير في مكان يحمل فيه الزاد والمزاد فهو كاللقيم فقد وافقوا عثمان ؛ لكن ابن مسعود خالف عثمان في اتّمامه بمعنى . وان كان قصد ان اعمال البلد تبسّع له كالسواد مع الكوفة . وانما المسافرين من خرج من عمل الى عمل : كما في حديث معاذ : من أفق الى افق . فهذا هو الظاهر ؛ ولهذا قال ابن مسعود عن السواد : فانه من مصركم . وهذا كما ان ما حول مصر من البساتين والمزارع تابعة له ، فهم يعملون ذلك كذلك وان طال ، ولا يحدون فيه مسافة . وهذا كما ان « الخاليف » وهي الأمكنة التي يستخلف فيها من هو خليفة عن الأمير العام بالمصر الكبير ، وفي حديث معاذ : من خرج من خلاف الى خلاف .

بدل على ذلك ما رواه محمد بن بشار : حدثنا أبو عامر العقدي ، حدثنا شعبة ، سمعت قيس بن عمران بن عمير يحدث عن أبيه ، عن جده : انه خرج مع عبد الله بن مسعود — وهو رديفه على بغلة له — مسيرة أربعة فراسخ ففلى الظهر ركعتين . قال شعبة أخبرني بهذا قيس بن عمران وأبوه عمران بن عمير شاهد وعمير مولى ابن مسعود .



فهذا يدل على ان ابن مسعود لم يحد السفر بمسافة طويلة ؛ ولكن اعتبر أمراً آخر كالأعمال ، وهذا أمر لا يحد بمسافة ولا زمان ، لكن بعموم الولايات وخصوصها : مثل من كان بدمشق فاذا سافر الى ما هو خارج عن أعمالها كان مسافراً . وأصحاب هذه الأقوال كأنهم رأوا ما رخص فيه للمسافر إنما رخص فيه للمشقة التي تلحقه في السفر ، واحتياجه الى الرخصة ، وعلموا أن المتنقل في المصر الواحد من مكان الى مكان ليس بمسافر ، وكذلك الخارج الى ما حول المصر ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج الى قباء كل سبت راكباً وماشيأ ، ولم يكن يقصر ، وكذلك المسلمون كانوا ينتابون الجمعة من العوالي ولم يكونوا يقصرون . فكان المتنقل في العمل الواحد بهذه المثابة عديم .

وهؤلاء يحتج عليهم بقصر أهل مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى ، مع ان هذه تابعة لمكة ومضافة إليها ، وهي أكثر تبعاً لها من السواد للكوفة ، وأقرب إليها منها ؛ فان بين باب بنى شيبة وموقف الامام بعرفة عند الصخرات التي في أسفل جبل الرحمة يريد بهذه المسافة وهذا السير ، وهم مسافرون ، وإذا قيل : المكان الذي يسافرون إليه ليس بموضع مقام . قيل : بل كان هناك قرية نمرة والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل بها ، وكان بها أسواق ، وقريب منها عرنة التي تصل واديها بعرفة ، ولأنه لا فرق بين السفر

الى بلد بquam فيه وبلد لا بquam فيه إذا لم يقصد الإقامة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين سافروا الى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزوم وحجهم وعمرتهم ، وقد قصر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في جوف مكة عام الفتح ، وقال : « يا أهل مكة أنتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وكذلك عمر بعده فعل ذلك ، رواه مالك بإسناد صحيح ، ولم يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر بنى ، ومن نقل ذلك عنهم فقد غلط .

وهذا بخلاف خروج النبي صلى الله عليه وسلم الى قباء كل سبت راكباً وماشيأ ، وخروجه الى الصلاة على الشهداء ، فانه قبل أن يموت بقليل صلى عليهم ، وبخلاف ذهابه الى البقيع ، وبخلاف قصد أهل العوالي للمدينة ليجمعوا بها ، فان هذا كله ليس بسفر ، فان اسم المدينة متناول لهذا كله ، وإنما الناس قسمان الاعراب وأهل المدينة ، ولأن الواحد منهم يذهب ويرجع الى أهله في يومه من غير أن يتأهب لذلك أهبة السفر ، فلا يحمل زاداً ولا مزاداً لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه ، ولهذا لا يسمى من ذهب الى رضى مدينته مسافراً ، ولهذا تجب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو يقدر بسمع النداء ، وبفرسخ ، ولو كان ذلك مسافراً لم تجب الجمعة على من ينشئ لها مسافراً ؛ فان الجمعة لا تجب على مسافر ، فكيف يجب ان يسافر لها .

وعلى هذا فالسافر لم يكن مسافراً لقطعه مسافة محدودة ولا لقطعه أياماً محدودة ، بل كان مسافراً لجنس العمل الذي هو سفر ، وقد يكون مسافراً من مسافة قريبة ولا يكون مسافراً من أبعد منها : مثل أن يركب فرساً سابقاً ويسير مسافة يريد ثم يرجع من ساعته الى بلده ، فهذا ليس مسافراً . وان قطع هذه المسافة في يوم وليلة ، ويحتاج في ذلك الى حمل زاد ومزاد كان مسافراً ، كما كان سفر أهل مكة الى عرفة . ولو ركب رجل فرساً سابقاً الى عرفة ثم رجع من يومه الى مكة لم يكن مسافراً .

بدل صلى ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال : « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن — والمقيم يوماً وليلة » فلو قطع بريداً في ثلاثة أيام كان مسافراً ثلاثة أيام ولياليهن ، فيجب أن يمسح مسح سفر ، ولو قطع البريد في نصف يوم لم يكن مسافراً . فالتبني صلى الله عليه وسلم انما اعتبر أن يسافر ثلاثة أيام سواء كان سفره حينئذ أو بطيئاً ، سواء كانت الأيام طويلاً أو قصاراً ، ومن قدره بثلاثة أيام أو يومين جعلوا ذلك بسير الابل والاقدام ، وجعلوا المسافة الواحدة حداً يشترك فيه جميع الناس ، حتى لو قطعها في يوم جعلوه مسافراً ، ولو قطع ما دونها في عشرة أيام لم يجعلوه مسافراً ، وهذا مخالف لكلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً فالتبى صلى الله عليه وسلم في ذهابه الى قباء والعوالي واحد ومحيي أصحابه من تلك المواضع الى المدينة انما كانوا يسرون في عمران بين الأبنية والحوائط التي هي النخيل ، وتلك مواضع الاقامة لا مواضع السفر ، والمسافر لا بد ان يسفر اي يخرج الى الصحراء ؛ فان لفظ « السفر » يدل على ذلك . يقال : سfert المرأة عن وجهها اذا كشفتته . فاذا لم يبرز الى الصحراء التي ينكشف فيها من بين المساكن لا يكون مسافراً . قال تعالى : ( ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ) وقال تعالى : ( ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ، ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ) فجعل الناس قسمين : أهل المدينة والاعراب . والاعراب هم أهل العمود ، وأهل المدينة هم أهل المدر .

فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة ، ولم يكن للمدينة سور يتميز به داخلها من خارجها ؛ بل كانت محال ، محال . وتسمى المحلة داراً ، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ، ليست أبنية متصلة ، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورم : امواهم ونخيلهم ، وبنو عدي بن النجار دارم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ، وبنو الحارث بن الحزرج كذلك ، وبنو عمرو بن عوف كذلك ، وبنو عبد

الاشهل كذلك ، وسائر بطون الانصار كذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خير دور الانصار دار بني النجار » ثم دار بني عبد الاشهل ، ثم دار بني الحارث ، ثم دار بني ساعدة . وفي كل دور الانصار خير » وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد زل في بني مالك بن النجار ، وهناك بنى مسجده . وكان حائطاً لبعض بني النجار : فيه نخل وخرب وقبور ، فأمر بالنخل فقطعت ، وبالقبور فنبشت ، وبالحرب فسويت ، وبنى مسجده هناك ، وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك .

قال ابن حزم : ولم يكن هناك مصر . قال : وهذا أمر لا يحمله أحد ، بل هو نقل الكوفي عن الكوفي ، وذلك كله مدينة واحدة . كما جعل الله الناس نوعين : أهل المدينة ، ومن حولهم من الاعراب . فمن ليس من الاعراب فهو من اهل المدينة ، لم يجعل للمدينة داخلا وخارجا وسوراً وربضاً ، كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة بريداً في بريد ، والمدينة بين لابتين ، واللابة الأرض التي ترابها حجارة سود ، وقال : « ما بين لابتيها حرم » فما بين لابتيها كله من المدينة وهو حرم ، فهذا بريد لا يكون الضارب فيه مسافراً . وان كان للمكي اذا خرج الى عرفات مسافراً ، فعرفة ومزدلفة ومنى محارٍ خارجة عن مكة ليست كالعوالي

من المدينة . وهذا أيضاً مما يبين انه لا اعتبار بمسافة محدودة ؛ فان المسافر في مصر الكبير لو سافر يومين او ثلاثة لم يكن مسافراً ، والمسافر عن القرية الصغيرة اذا سافر مثل ذلك كان مسافراً ، فعلم انه لا بد ان يقصد بقعة يسافر من مكان الى مكان فاذا كان ما بين المكانين صحراء لا مساكن فيها يحمل فيها الزاد والمزاد فهو مسافر ، وان وجد الزاد والمزاد بللكان الذي يقصده .

وكان عثمان جمل حكم المكان الذي يقصده حكم طريقه فلا بد ان يعدم فيه الزاد والمزاد ، وخالفه أكثر علماء الصحابة ، وقولهم أرجح ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قصر بمكة عام فتح مكة وفيها الزاد والمزاد ، وإذا كانت منى قرية فيها زاد ومزاد فيمنها وبين مكة صحراء يكون مسافراً من يقطعها ، كما كان بين مكة وغيرها ، ولكن عثمان قد تأول في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بمكة انه كان خائفاً ، لأنه لما فتح مكة والكفار كثيرون ، وكان قد بلغه ان هوازن جمعت له ، وثمان يجوز القصر لمن كان بحضرة عدو ، وهذا كما يحكى عن عثمان أنه يعني النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بالتمتع لأنهم كانوا خائفين . وخالفه علي ، وعمران بن حصين ، وابن عمر ، وابن عباس ، وغيرهم من الصحابة . وقولهم هو الراجح . فان النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان آمناً لا يخاف إلا الله ، وقد أمر أصحابه بفسخ الحج

إلى العمرة ، والقصر . وقصر العدد إنما هو معلق بالسفر : ولكن إذا اجتمع الخوف والسفر أيسح قصر العدد وقصر الركعات . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم هو وعمر بعده لما صليا بمكة يا أهل مكة : « أتموا صلاتكم ، فانا قوم سفر » بين أن الواجب لصلاتهم ركعتين مجرد كونهم سفرا . فلهذا الحكم تعلق بالسفر ولم يعلقه بالخوف .

فعلم ان قصر العدد لا يشترط فيه خوف بحال . وكلام الصحابة او أكثرهم في هذا الباب . يدل على أنهم لم يجعلوا السفر قطع مسافة محدودة ، او زمان محدود : يشترك فيه جميع الناس ، بل كانوا يحییون بحسب حال السائل ، فن رأوه مسافراً أثبتوا له حكم السفر ، وإلا فلا .

ولهذا اختلف كلامهم في مقدار الزمان والمكان . فروى وكيع . عن الثوري ، عن منصور بن المعتمر ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : إذا سافرت يوماً إلى العشاء ، فان زدت فاقصر . ورواه الحجاج ابن منهال : ثنا أبو عوانة ، عن منصور بن المعتمر . عن مجاهد ، عن ابن عباس . قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى العتمة إلا في أكثر من ذلك . وروى وكيع ، عن شعبة ، عن شيبيل ، عن أبي جبرة الضبيعي ، قال : قلت لابن عباس : أقصر إلى الأيلة ؟ قال نذهب ونجيء في يوم ؟ قلت : نعم . قال : لا ، إلا يوم تام . فهنا قد نهى ان يقصر إذا رجع إلى أهله في يوم ، وهذه مسيرة بريد ، وأذن في يوم .

وفي الأول نهام ان يقصر إلا في أكثر من يوم ، وقد روي نحو الأول عن عكرمة مولا ، قال : إذا خرجت من عند أهلك فاقصر ، فإذا أثبت أهلك فأنعم ، وعن الأوزاعي : لا قصر إلا في يوم تام ، وروى وكيع ، عن هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشى ، عن عطاء بن ابي رباح ، قلت : لابن عباس : اقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلا . وروى ابن عينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء ، قلت : لابن عباس اقصر إلى منى او عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف او جدة او عسفان ، فإذا وردت على ماشية لك او أهل فأنم الصلاة . وهذا الاثر قد اعتمده أحمد والشافعي . قال ابن حزم : من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلا ، قال : واخبرنا الثقة : ان من جدة إلى مكة أربعين ميلا .

قلت : نهيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك حاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه . ويؤيد ذلك ان ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وإبي بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى ، وابن عباس من اعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك ، وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج



إلى عرفة ومزدلفة : كطاووس وغيره . وابن عينة نفسه الذي روى هذا  
 الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج ، وكان أصحاب ابن  
 عباس كطاووس يقول أحدم : أرى الناس يعنى أهل مكة صلوا في  
 الموسم خلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وهذه حجة  
 قاطعة : فانه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقا كثيرا ،  
 وقد خرجوا معه إلى منى يصلون خلفه ، وإنما صلى ببنى أيام منى قصرا ،  
 والناس كلهم يصلون خلفه : أهل مكة وسائر المسلمين ، لم يأمر أحدا  
 منهم ان يتم صلاته ، ولم ينقل ذلك احد لا بأسناد صحيح ولا ضعيف .  
 ثم ابو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك  
 ولا يأمران أحدا باتمام ، مع انه قد صح عن عمر بن الخطاب انه  
 لما صلى بمكة قال : يا أهل مكة ! اتموا صلاتكم . فانا قوم سفر ، وهذا  
 مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في أهل مكة عام الفتح لا في  
 حجة الوداع : فانه في حجة الوداع لم يكن يصلي في مكة بل كان يصلي  
 بمنزله ، وقد رواه أبو داود وغيره ، وفي اسناده مقال .

والمقصودان من تدبير صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة  
 ومنى بأهل مكة وغيرهم ، وانه لم ينقل مسلم قط عنه أنه امرهم باتمام : علم قطعاً  
 أنهم كانوا يقصرون خلفه ، وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن  
 عباس ولا غيره ؛ ولهذا لم يعلم أحد من الصحابة أمر أهل مكة ان

يتموا خلف الامام إذا صلى ركعتين ، فدل هذا على ان ابن عباس إنما اجاب به من سأله إذا سافر الى منى او عرفة سفيراً لا ينزل فيه حتى وعرفة ؛ بل يرجع من يومه ، فهذا لا يقصر عنده ؛ لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر ، وإنما يقصر من سافر يوماً ، ولم يقل : مسيرة يوم ؛ بل اعتبر ان يكون السفر يوماً ، وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان . وقد ذكر ابن حزم انها اثنتان وثلاثون ميلا ، وغيره يقول : اربعة برد ثمانية واربعون ميلا .

والذين حدوها ثمانية واربعين ميلا عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر ، واكثر الروايات عنهم تخالف ذلك ، فلو لم يكن إلا قولها لم يحز ان يؤخذ ببعض اقوالها دون بعض ؛ بل اما ان يجمع بينها ، واما ان يطلب دليل آخر . فكيف والآثار عن الصحابة انواع أخر ؟! ولهذا كان المحددون بستة عشر فرسخاً من اصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان : بعضهم يقول : لم اجد احداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا إجماعاً . وهذه طريقة الشافعي . وهذا أيضاً منقول عن الليث بن سعد . فهذان الامامان بينا عندهما انها لم يعلم من قال بأقل من ذلك ، وغيرها قد علم من قال بأقل من ذلك .

والطريقة الثانية : أن يقولوا : هذا قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لها من الصحابة فصار إجماعاً . وهذا باطل فانه نقل عنها

هذا وغيره ، وقد ثبت عن غيرها من الصحابة ما يخالف ذلك .

وتم طريقة ثالثة سلكها بعض أصحاب الشافعي وأحمد وهي أن هذا التحديد مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن خزيمة في « مختصر المختصر » عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان » وهذا ما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هو من كلام ابن عباس . أفترى رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حد مسافة القصر لأهل مكة دون أهل المدينة التي هي دار السنة والهجرة والنصرة ودون سائر المسلمين ؟ وكيف يقول هذا وقد تواتر عنه أن أهل مكة صلوا خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى ، ولم يحد النبي صلى الله عليه وسلم قط السفر بمسافة لا يريد ولا غير يريد ولا أحدها بزمان .

ومالك قد نقل عنه أربعة برد ، تقول الليث والشافعي وأحمد ، وهو المشهور عنه . قال : فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا يقصرون في أقل من يوم وليلة للثقل . قال : وهذا أحب ما نقصر فيه الصلاة الي . وقد ذكر عنه لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلا فصاعدا . وروي عنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين ميلا فصاعدا وروي عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلا فصاعدا وروي عنه إسماعيل بن أبي أويس :

لا قصر إلا في ستة وأربعين ميلا قصدا . ذكر هزم الروايات القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه «المبسوط» ورأى لأهل مكة خاصة أن يقصروا الصلاة في الحج خاصة إلى منى فما فوقها ، وهي أربعة أميال وروى عنه ابن القاسم انه قال فيمن خرج ثلاثة أميال كالرعاء وغيرهم فتأول فأفطر في رمضان : لا شيء عليه إلا القضاء فقط ، وروى عن الشافعي انه لا قصر في اقل من ستة وأربعين ميلا بالهاشمي .

والآثار عن ابن عمر أنواع . فروى محمد بن المثنى : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري ، سمعت جبلة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لقصرت الصلاة . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، حدثنا مسعر ، عن محارب بن زياد ، سمعت ابن عمر يقول : أتى لأسافر الساعة من النهار فأقصر يعني الصلاة . محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ، ومسعر أحد الأئمة . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا علي بن مسهر ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن محمد بن زيد بن خليفة ، عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال . قال ابن حزم : محمد بن زيد هو طائي ولاء محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين .

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر انه قصر الى ذات النصب

قال وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر ، قال عبد الرزاق :  
 ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلا ، فهذا نافع يخبر عنه أنه  
 قصر في ستة فراسخ ، وانه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا  
 يقصر . وكذلك روى عنه ما ذكره غندر حدثنا شعبة ، عن حبيب  
 ابن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، قال :  
 خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب ، وهي من  
 المدينة على ثمانية عشر ميلا ، فلما أتاها قصر الصلاة ، وروى معمر ،  
 عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : انه كان يقصر الصلاة في مسيرة  
 أربعة برد .

وما تقدم من الروايات يدل على انه كان يقصر في هذا وفي ما هو  
 أقل منه ، وروى وكيع ، عن سعيد بن عبيد الطائي ، عن علي بن  
 ربيعة الوالي الاسدي ، قال : سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة ؟  
 قال : حاج أو معتمر أو غاز ؟ فقلت لا ؛ ولكن أحدنا يكون له  
 الضيعة في السواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ فقلت سمعت بها ولم أرها  
 قال فاتها ثلاث وثلثان وليلة للمسرع : إذا خرجنا إليها قصرنا ، قال  
 ابن حزم : من المدينة إلى السويداء اثنتان وسبعون ميلا ، أربعة  
 وعشرون فرسخا .

قلت : فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً ؛

لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا ، لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد ، فاجابه ابن عمر بجواز القصر .

وأما ما روي من طريق ابن جريج : أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث قواصد ، لم يقصر فيما دونه . وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أبيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر ، وهي بقدر الاهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك . قال ابن حزم بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والاهواز ، وهي مائة ميل غير أربعة أميال . قال : وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ، ثم على نافع أيضا عن ابن عمر .

قلت : هذا التني وهو انه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ، ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال انه اختلف اجتهداه ، بل نفي لقصره فيما دون ذلك ، وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره : انه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً . فمن روى عن أبيوب ان قدر أن نافعاً روى هذا فيكون حين حدث بهذا قد نسي أن ابن عمر قصر فيما دون ذلك ، فانه قد ثبت عن نافع عنه انه قصر فيما دون ذلك .

وروى حماد بن زيد : حدثنا أنس بن سيرين ، قال : خرجت مع أنس بن مالك الى أرضه وهي على رأس خمسة فراسخ ، فصلى بنا العصر في سفينة وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم . وهذا فيه أنه إنما خرج إلى أرضه المذكورة ولم يكن سفره إلى غيرها حتى يقال : كانت من طريقه فقصر في خمسة فراسخ وهي بريد وربيع .

وفي صحيح مسلم : حدثنا ابن أبي شيبة وابن بشار كلاهما عن غندر ، عن شعبة ، عن يحيى بن يزيد الهنائي : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ — شعبة شك — صلى ركعتين » ولم ير أنس أن يقطع من المسافة الطويلة هذا ؛ لأن السائل سأله عن قصر الصلاة ، وهو سؤال عما يقصر فيه ؛ ليس سؤالاً عن أول صلاة يقصرها . ثم إنه لم يقل أحد : إن أول صلاة لا يقصرها إلا في ثلاثة أميال أو أكثر من ذلك ، فليس في هذا جواب لو كان المراد ذلك ، ولم يقل ذلك أحد ، فدل على أن أنساً أراد أنه من سافر هذه المسافة قصر ، ثم ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل من النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين هل كان ذلك الخروج هو السفر ؛ أو كان ذلك هو الذي قطعه من السفر ، فإن

كان اراد به ان ذلك كان سفره فهو نص ، وان كان ذلك الذي قطعه من السفر فانس بن مالك استدل بذلك على انه يقصر إليه اذا كان هو السفر : يقول انه لا يقصر الا في السفر ، فلولا ان قطع هذه المسافة سفر لما قصر .

وهذا يوافق قول من يقول : لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفرأ ، لا يكفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر ، وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه ، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل ، لكن داود وأصحابه يقولون : لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو ، وابن حزم يقول : إنه يقصر في كل سفر ، وابن حزم عنده انه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون : إنه يفطر في كل سفر ، بخلاف القصر ، لأن القصر ليس عندم فيه نص عام عن الشارع ، وإنما فيه فعله انه قصر في السفر ، ولم يجدوا احداً قصر فيها دون ميل ، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر .

وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة : لكن قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا . فخرج هذا عن أن يكون سفرأ ، ولم يجدوا أقل من ميل يسمى سفرأ : فان ابن عمر قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فلما ثبت ان هذه المسافة



جعلها سَفَرًا ولم نجد أعلا منها يسمى سَفَرًا جعلنا هذا هو الحد ، قال وما دون الليل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر ، وإذا بلغ الليل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فمن حينئذ يقصر ويفطر ، وكذلك إذا رجع ، فكان على أقل من ميل فانه يتم ليس في سفر يقصر فيه .

قلت : جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة . قالوا : وأقل ما سمعنا أنه يسمى سَفَرًا هو الليل وأولئك جعلوه محدوداً بالشرع ، وكلا القولين ضعيف . أما الشارع فلم يحده . وكذلك أهل اللغة لم ينقل احد عنهم أنهم قالوا : الفرق بين ما يسمى سَفَرًا وما لا يسمى سَفَرًا هو مسافة محدودة ، بل نفس تحديد السفر بالمسافة باطل في الشرع واللغة ، ثم لو كان محدوداً بمسافة ميل ، فان أريد أن الميل يكون من حدود القرية المختصة به فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج أكثر من ميل من محله في الحجاز ولا يقصر ولا يفطر ، وإن أراد من المكان المجتمع الذي يشمل اسم مدينة ميلا ، قيل له : فلا حجة لك في خروجه إلى المقابر والغائط ؛ لأن تلك لم تكن خارجا عن آخر حد المدينة . ففي الجملة كان يخرج إلى العوالي وإلى أحد كما كان يخرج إلى المقابر والغائط وفي ذلك ما هو أبعد من ميل ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يخرجون من المدينة إلى أكثر من ميل ، ويأتون إليها أبعد من ميل ولا يقصرون ،

كخروجهم إلى قباء والعوالي وأحد ، ودخولهم للجمعة وغيرها من هذه الأماكن .

وكان كثير من مساكن المدينة عن مسجده أبعد من ميل فإن حرم المدينة يريد في بريد ، حتى كان الرجلان من أصحابه لبعد المكان يتناوبان الدخول بدخل هذا يوماً وهذا يوماً ، كما كان عمر بن الخطاب وصاحبه الانصاري بدخل هذا يوماً وهذا يوماً ، وقول ابن عمر : لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة . هو كقوله : أتى لاسافر الساعة من النهار فأقصر ، وهذا إما أن يريد به ما يقطعه من المسافة التي يقصدها فيكون قصده إن لا أؤخر القصر إلى أن أقطع مسافة طويلة ، وهذا قول جماهير العلماء ، إلا من يقول إذا سافر نهراً لم يقصر إلى الليل .

وقد احتج العلماء على هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ، وقد يحمل حديث أنس على هذا ، لكن فعله يدل على المعنى الأول ، أو يكون مراد ابن عمر من سافر قصر ، ولو كان قصده هذه المسافة إذا كان في صحراء بحيث يكون مسافراً لا يكون متقلاً بين المساكن ؛ فإن هذا ليس بمسافر باتفاق الناس ، وإذا قدر أن هذا مسافر فلو قدر أنه مسافر أقل من الليل بعشرة أذرع فهو أيضاً مسافر ، فالتحديد بالمسافة

لا أصل له في شرع ولا لغة ، ولا عرف ولا عقل ، ولا يعرف عموم الناس مساحة الأرض فلا يجعل ما يحتاج إليه عموم المسلمين معلقاً بشيء لا يعرفونه ، ولم يسمح أحد الأرض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا قدر النبي صلى الله عليه وسلم الأرض لا بأميل ولا فراسخ ، والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لحطب يأتي به فيغيب اليومين والثلاثة فيكون مسافراً ، وإن كانت المسافة أقل من ميل ، بخلاف من يذهب ويرجع من يومه فإنه لا يكون في ذلك مسافراً ؛ فإن الأول يأخذ الزاد والمزاد بخلاف الثاني . فالمسافة القريبة في المدة الطويلة تكون سفراً ، والمسافة البعيدة في المدة القليلة لا تكون سفراً .

فالسفر يكون بالعمل الذي سمي سفراً لأجله . والعمل لا يكون إلا في زمان ، فإذا طال العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج إليه المسافر من الزاد والمزاد سمي مسافراً ، وإن لم تكن المسافة بعيدة ، وإذا قصر العمل والزمان بحيث لا يحتاج إلى زاد ومزاد لم يسم سفراً ، وإن بعدت المسافة فالأصل هو العمل الذي يسمى سفراً ، ولا يكون العمل إلا في زمان ، فيعتبر العمل الذي هو سفر ، ولا يكون ذلك إلا في مكان يسافر عن الأماكن ، وهذا مما يعرفه الناس بعبادتهم ، ليس له حد في الشرع ولا اللغة ، بل ما سموه سفراً فهو سفر .

## فصل

وأما « الاقامة » فهي خلاف السفر ، فالناس رجالان مقيم ، ومسافر . ولهذا كانت أحكام الناس في الكتاب والسنة أحد هذين الحكيمين : إما حكم مقيم ، وإما حكم مسافر . وقد قال تعالى : ( يوم ظننكم ويوم اقامتكم ) . فجعل للناس يوم ظن ، ويوم اقامة . والله تعالى أوجب الصوم وقال : ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من ايام أخر ) فمن ليس مريضاً ولا على سفر فهو الصحيح المقيم ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » ، فمن لم يوضع عنه الصوم وشطر الصلاة فهو المقيم .

وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته بمكة أربعة أيام ، ثم ستة ايام بمكة ومزدلفة وعرفة يقصر الصلاة هو وأصحابه ، فدل على أنهم كانوا مسافرين ، وأقام في غزوة الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، وأقام ببكة عشرين يوماً يقصر الصلاة . ومعلوم بالعادة أن ما كان يفعل بمكة وتبوك لم يكن ينقضي في ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يقال :

إنه كان يقول اليوم أسافر ، غداً أسافر . بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار محاربون له ، وهي أعظم مدينة فتحها ، وفتحها ذلت الأعداء ، وأسلمت العرب . وسرى السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم ، ومثل هذه الأمور مما يعلم أنها لا تنقضي في أربعة أيام ، فلم أنه اقام لأمر يعلم أنها لا تنقضي في أربعة ، وكذلك في نبوك .

وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الأيام : إما ثلاثة ، وإما أربعة ، وإما عشرة ، وإما اثني عشر ، وإما خمسة عشر ، فانه قال قولاً لادليل عليه من جهة الشرع ، وهي تقديرات متقابلة . فقد تضمنت هذه الأقوال تقسيم الناس الى ثلاثة اقسام : إلى مسافر ، وإلى مقيم مستوطن ، وهو الذي ينوي المقام في المكان ، وهذا هو الذي تعتقد به الجماعة وتجب عليه ، وهذا يجب عليه اتمام الصلاة بلا نزاع ، فانه المقيم المقابل للمسافر ، والثالث مقيم غير مستوطن أوجبوا عليه اتمام الصلاة والصيام وأوجبوا عليه الجمعة ، وقالوا : لا تعتقد به الجماعة ، وقالوا : انما تعتقد الجمعة بمستوطن .

وهذا التقسيم - وهو تقسيم للمقيم الى مستوطن وغير مستوطن - تقسيم لادليل عليه من جهة الشرع ، ولا دليل على أنها تجب على من لا تعتقد به ؛ بل من وجبت عليه اعتقدت به ، وهذا انما قالوه لما أثبتوا مقياً يجب عليه الاتمام والصيام ووجدوه غير مستوطن ، فلم يمكن

أن يقولوا تتعقد به الجمعة . فان الجمعة إنما تتعقد للمستوطن ؛ لكن إيجاب الجمعة على هذا ، وإيجاب الصيام والاعتمام على هذا هو الذي يقال انه لا دليل عليه ، بل هو مخالف للشرع ، فان هذه حال النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في غزوة الفتح ، وفي حجة الوداع ، وحاله بتبوك ؛ بل وهذه حال جميع الحجاج الذين يقدمون مكة ليقضوا مناسكهم ثم يرجعوا ، وقد يقدم الرجل بمكة رابع ذي الحجة ، وقد يقدم قبل ذلك يوم أو أيام ، وقد يقدم بعد ذلك ، وهم كلهم مسافرون لا تجب عليهم جمعة ولا اعتمام ، والنبي صلى الله عليه وسلم قدم صبح رابعة من ذي الحجة وكان يصلي ركعتين ، لكن من أين لهم انه لو قدم صبح ثالثة وثانية كان يتسم ويأمر اصحابه بالاعتمام ؟! ليس في قوله وعمله ما يدل على ذلك .

ولو كان هذا حداً فاصلاً بين المقيم والمسافر لينه للمسلمين كما قال تعالى : ( وما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هدى حتى يبين لهم ما يتقون ) والتمييز بين المقيم والمسافر بنية ايام معدودة بقيمها ليس هو أمراً معلوماً لا بشرع ولا لغة ولا عرف . وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ان يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، والقصير في هذا جائز عند الجماعة ، وقد سماه اقامة ، ورخص للمهاجر ان يقيمها ، فلو أراد المهاجر ان يقيم أكثر من ذلك بعد قضاء النسك لم يكن

له ذلك ، وليس في هذا ما يدل على ان هذه المدة فرق بين المسافرين والمقيم بل المهاجر ممنوع أن يقيم بمكة أكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك .

[ فعمل ] ان الثلاث مقدار يرخص فيه فيما كان محذور الجنس . قال صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج » وقال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث » وجعل ما تحرم المرأة بعده من الطلاق ثلاثاً ، فاذا طلقها ثلاث مرات حرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره ، لأن الطلاق في الأصل مكروه ، فأبيح منه للحاجة ما تدعو اليه الحاجة وحرمت عليه بعد ذلك الى الغاية للذكورة ، ثم المهاجر لو قدم مكة قبل الموسم بشهر اقام الى الموسم ، فان كان لم يبح له الا فيما يكون سافراً كانت اقامته الى الموسم سافراً فتقصر فيه الصلاة .

وابضاً فالتبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قدموا صبح رابعة من ذي الحجة فلو أقاموا بمكة ، بعد قضاء النسك ثلاثاً كان لهم ذلك ، ولو أقاموا أكثر من ثلاث لم يجز لهم ذلك ، وجاز لفيرم ان يقيم أكثر من ذلك ، وقد أقام المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح قريباً من عشرين يوماً بمكة ولم يكونوا بذلك مقيمين اقامة خرجوا بها عن السفر ، ولا كانوا ممنوعين ، لأنهم كانوا مقيمين لأجل تمام

الجهاد ، وخرجوا منها الى غزوة حنين ؛ وهذا بخلاف من لا يقدم الا للنسك فانه لا يحتاج الى اكثر من ثلاث . فعمل ان هذا التحديد لا يتعلق بالقصر ولا بتحديد السفر .

والذين حدوا ذلك بأربعة منهم من احتج باقامة المهاجر وجعل يوم الدخول والخروج غير محسوب ، ومنهم من بنى ذلك على ان الأصل في كل من قدم للمصر ان يكون مقياً يتم الصلاة ؛ لكن ثبتت الأربعة باقامة النبي صلى الله عليه وسلم في حجته ، فانه اقامها وقصر . وقالوا في غزوة الفتح ونبوك انه لم يكن عزم على اقامة مدة ؛ لأنه كان يريد عام الفتح غزو حنين ، وهذا الدليل مبنى على أنه من قدم المصر فقد خرج عن حد السفر ، وهو ممنوع ، بل هو مخالف للنص والاجماع والعرف ، فان التاجر الذي يقدم ليشترى سلعة او يبيعها ويذهب هو مسافر عند الناس ، وقد يشتري السلعة ويبيعها في عدة ايام ولا يحد الناس في ذلك حداً .

والذين قالوا : يقصر إلى خمسة عشر قالوا : هذا غاية ما قيل ، وما زاد على ذلك فهو مقيم بالاجماع ، وليس الأمر كما قالوه ، وأحمد أمر بالانتماء فيما زاد على الأربعة احتياطاً ، واختلفت الرواية عنه اذا نوى اقامة احدى وعشرين هل يتم او يقصر ؟ لتردد الاجتهاد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الرابع ، فان كان صلى الفجر بميته وهو



ذو طوى فاتما صلى بمكة عشرين صلاة ، وان كان صلى الصبح بمكة فقد صلى بها احدى وعشرين صلاة . والصحيح انه اتما صلى الصبح يومئذ بنى طوى ودخل مكة ضحى ، كذلك جاء مصرحا به فى أحاديث . قال أحمد فى رواية الأثرم اذا عزم على ان يقيم أكثر من ذلك اتم ، واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم قدم لصبح رابعة ، قال : فاقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر بالابطح يوم الثامن ، وكان يقصر الصلاة فى هذه الأيام ، وقد اجمع على اقامتها ، فاذا اُجمع ان يقيم كما اقام النبي صلى الله عليه وسلم قصر ، فاذا اجمع على أكثر من ذلك اتم . قال الأثرم : قلت له : فلم لم يقصر على ما زاد من ذلك ؟ قال : لأنهم اختلفوا فى أخذ بالاحوط فيتم . قال : قيل لأبي عبد الله : يقول أخرج اليوم أخرج غداً يقصر ؟ فقال : هذا شيء آخر ، هذا لم يعزم .

فاحمد لم يذكر دليلا على وجوب الاتمام ، انما أخذ بالاحتياط ، وهذا لا يقضى الوجوب .

وايضاً فانه معارض بقول من يوجب القصر ويجعله عزمة فى الزيادة . وقد روى الأثرم : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا مسعر ، عن حبيب ابن أبى ثابت ، عن عبد الرحمن بن المسور ، قال : اقنا مع سعد بعمان - او بعمان - شهرين فكان يصلي ركعتين ونصلي أربعاً ، فذكرنا ذلك له فقال :

نَحْنُ أَعْلَمُ ، قَالَ الْأَثَرُ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، عَنْ  
أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِأَذْرِيْجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِصَلَى  
رَكَعَتَيْنِ ، وَقَدْ حَالَ الثَّلَجُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّخُولِ . قَالَ بَعْضُهُمُ وَالثَّلَجُ الَّذِي  
يَتَّفَقُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَذُوبُ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، فَقَدْ أَجْمَعَ أَقَامَةُ  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ ، قَالَ الْأَثَرُ : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ  
حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عِيْدٍ أَنَّ اللَّهَ : أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَقَامَ بِالشَّامِ  
سَنْتَيْنِ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . قَالَ الْأَثَرُ : : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ ، حَدَّثَنَا  
هِشَامٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا أَقَامَ  
بِمَكَّةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ إِلَّا أَنْ يَصَلِيَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَإِنْ أَقَامَ شَهْرَيْنِ ، إِلَّا أَنْ  
يَجْمَعَ الْأَقَامَةَ . وَابْنُ عُمَرَ كَانَ يَقْدَمُ قَبْلَ الْمَوْسَمِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، حَتَّى أَنَّهُ  
كَانَ أحياناً يَحْرِمُ بِالْحُجِّجِ مِنْ هَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَهُوَ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ  
فَمَا كَانَ يَحِلُّ لَهُ الْمَقَامُ بَعْدَ قِضَاءِ نَسَكِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَلِهَذَا أَوْصَى  
لَمَّا مَاتَ أَنْ يَدْفَنَ بِسَرَفٍ ، لِكُونِهَا مِنَ الْحِلِّ ، حَتَّى لَا يَدْفَنَ فِي الْأَرْضِ  
الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا ، وَقَالَ الْأَثَرُ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ  
ابْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ : مَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَصَلِي بِمَكَّةَ إِلَّا  
رَكَعَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَرْفَعَ الْمَقَامَ ؛ وَلِهَذَا أَقَامَ مَرَّةً ثَلَاثَ عَشْرَةَ يَصَلِي رَكَعَتَيْنِ  
وَهُوَ يَرِيدُ الْخُرُوجَ ، وَهَذَا يَبِينُ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِي قَبْلَ الْمَوْسَمِ رَكَعَتَيْنِ ،  
مَعَ أَنَّهُ نَوَى الْأَقَامَةَ إِلَى الْمَوْسَمِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ كَثِيرَ الْحُجِّ ، وَكَانَ  
كَثِيراً مَا يَأْتِي مَكَّةَ قَبْلَ الْمَوْسَمِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ . قَالَ الْأَثَرُ : حَدَّثَنَا ابْنُ

الطباع ، حدثنا القاسم بن موسى الفقير ، عن عبد الرحمن بن ثابت  
 ابن ثوبان ، عن أبيه ، عن مكحول ، عن ابن محيرز : ان أبا أيوب  
 الانصاري وأبا صرمة الأنصاري وعقبة بن عامر شتوا بارض الروم  
 فصاموا رمضان وقاموه وآموا الصلاة ، قال الأثرم : حدثنا قبيصة ،  
 حدثنا سفيان ، عن منصور ، عن ابن وائل ، قال : خرج مسروق إلى  
 السلسلة فقصر الصلاة ، فأقام سنين يقصر حتى رجع وهو بقصر . قيل  
 يا أبا عائشة : ما يحملك على هذا ؟ قال اتباع السنة .

## فصل

والذين لم يكرهوا أن يصلي المسافر أربعاً ظنوا أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم فعل ذلك ، أو فعله بعض أصحابه على عهده فآثروه عليه .  
 وظنوا أن صلاة المسافر ركعتين وأربعاً بمنزل الصوم والفطر في رمضان .  
 وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة بأنهم كانوا يسافرون مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم : فمنهم الصائم ومنهم المفطر . وهذا مما انفق أهل العلم على  
 صحته ، وأما ما ذكروه من الترييع فحسبه بعض أهل العلم صحيحاً ، وبذلك  
 استدلل الشافعي وبعض اصحاب أحمد . قال الشافعي لما ذكر قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » :  
 فدل على ان القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله ، والصدقة

رخصة ، لاحتهم من الله أن يقصر . ودل على أن [له أن] يقصر في السفر بلا خوف أن شاء المسافر أن عائشة قالت : « كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر » .

قلت وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم : حدثنا عمر بن سعيد ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ، ويفطر ويصوم » قال الدارقطني هذا اسناد صحيح . قال البيهقي : ولهذا شاهد من حديث دهم بن صالح ، والمغيرة بن زياد ، وطلحة بن عمر ، وكلهم ضعيف . وروى حديث دهم من حديث عبيد الله بن موسى : حدثنا دهم بن صالح الكندي ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع » .

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ، ويتم » وروى حديث طلحة بن عمر ، عن عطاء ، عن عائشة قالت : « كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتم وقصر ، وصام في السفر وأفطر » قال البيهقي : وقد قال عمر بن ذر : كوفي ، ثقة : أنا عطاء بن أبي رباح : « أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً » . وروى ذلك بإسناده ، ثم قال : وهو كالموافق لرواية دهم بن صالح ، وإن كان

في رواية دلهم زيادة سند .

قلت : أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من « أنها كانت نصلي أربعاً » فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة ، وإذا كان إنما اسنده هؤلاء الضعفاء ، والثقة وقفوه على عائشة : دل ذلك على ضعف المسند ، ولم يكن ذلك شاهداً للمسند . قال ابن حزم في هذا الحديث انفرد به المفيرة بن زياد ولم يروه غيره ، وقد قال فيه أحمد بن حنبل : ضعيف ، كل حديث اسنده منكر .

قلت : فقد روي من غير طريقه لكنه ضعيف أيضاً ، وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث منكر ، وهو كما قال الامام أحمد ، وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي ، ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أن من الناس من يقول : لفظه : « كان يقصر في السفر وتم ، ويفطر ونصوم » بمعنى أنها هي التي كانت تتم ونصوم . وهذا أشبه بما روي عنها من غير هذا الوجه مع أنه كذب عليها أيضاً . قال البيهقي : وله شاهد قوي باسناد صحيح ، وروي من طريق الدار قطني من طريق محمد بن يوسف : حدثنا العلام بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في

عمرة في رمضان فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت ،  
وقصر وأتممت ، فقلت يا رسول الله ! باني انت وأمي : أفطرت وصمت  
وقصرت وأتممت قال « أحسنت يا عائشة » .

ورواه البيهقي من طريق آخر عن القاسم بن الحكم : ثنا العلاء بن  
زهير ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن عائشة لم يذكر أباه ، قال  
الدارقطني : الأول متصل وهو اسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك  
عائشة فدخل عليها وهو مرأهق ، ورواه البيهقي من وجه ثالث من  
حديث أبي بكر النيسابوري : ثنا عباس السوري ، ثنا أبو نعيم ، حدثنا  
العلاء بن زهير ، ثنا عبد الرحمن بن الأسود ، عن عائشة : أنها اعتمدت  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة ، حتى اذا قدمت  
قالت : يا رسول الله ! بأبي أنت وأمي : قصرت وأتممت . وأفطرت  
وصمت فقال « أحسنت يا عائشة » وما عاب علي . قال أبو بكر  
النيسابوري : هكذا قال أبو نعيم ، عن عبد الرحمن ، عن عائشة . ومن  
قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ .

قلت : أبو بكر النيسابوري امام في الفقه والحديث ، وكان له  
عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ ، وهو أقرب الى  
طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء  
مثل أئمة الحديث المشهورين ؛ ولهذا رجح هذه الطريق ، وكذلك أهل

السنن المشهورة لم يروه احد منهم الا النسائي ، ولفظه عن عائشة « أنها اعتمدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة . حتى اذا قدمت قالت يا رسول الله : بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت وأفطرت وصمت فقال « أحسنت يا عائشة » وما عاب علي . وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتتطرق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه والحكم بطلانها .

والصواب ما قاله ابو بكر . وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل ، وعبد الرحمن انما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته ، وقال فيه ابو محمد بن حزم : هذا الحديث تفرد به العلاء بن زهير الازدي لم يروه غيره ، وهو مجهول ، وهذا الحديث خطأ قطعاً ؛ فانه قال فيه : انها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان ، ومعلوم باتفاق أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط ، ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان ؛ بل ولا خرج الى مكة في رمضان قط الا عام الفتح ، فانه كان حينئذ مسافراً في رمضان ، وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم ، وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر ، فلم يكن يصلي بهم الا ركعتين ، ولا نقل أحد من أصحابه عنه انه صلى في السفر أربعاً ، والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه ان شاء الله تعالى .

وعام فتح مكة لم يعتمر ؛ بل ثبت بالنقول المستفيضة التي انفق عليها أهل العلم به انه انما اعتمر بعد الهجرة اربع عمر . منها ثلاث في ذي القعدة ، والرابعة مع حجته : عمرة الحديبية لما صده المشركون فحل بالحديبية بالاحصار ولم يدخل مكة ، وكانت في ذي القعدة ، ثم اعتمر في العام القابل عمرة القضية ، وكانت في ذي القعدة أيضاً ، ثم لما قسم غنائم حنين بالجعرانة اعتمر من الجعرانة ، وكانت عمرته في ذي القعدة أيضاً ، والرابعة مع حجته ، ولم يعتمر بعد حجه لا هو ولا احد ممن حج معه الا عائشة لما كانت قد حاضت وأمرها أن تهل بالجح ، ثم أمرها مع أخيها عبد الرحمن من التعميم .

ولهذا قيل لما بنى هناك من المساجد مساجد عائشة ، فانه لم يعتمر احد من الصحابة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا قبل الفتح ولا بعده عمرة من مكة الا عائشة . فهذا كله مما تواترت به الأحاديث الصحيحة : مثل ما في الصحيحين عن أنس « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجه : عمرة من الحديبية في ذي القعدة ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة من الجعرانة في ذي القعدة حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته » . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري : « اعتمر اربعا : عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده للمشركون ، وعمرة في العام المقبل في



ذبي القعدة حيث صالحهم ، وعمره حنين من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين ، وعمره مع حجته » .

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة قبل ان يحج مرتين » . وهذا لفظ البخاري . وأراد بذلك العمرة التي اتماها وهي عمرة القضية والجعرانة ، وأما الحديبية فلم يمكن اتماها ؛ بل كان محصرا لما صده المشركون ، وفيها أنزل الله آية الحصار باتفاق أهل العلم ، وقد ثبت في الصحيح عن عائشة لما قيل لها : إن ابن عمر قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب ، فقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ! ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه ، وما اعتمر في رجب قط . وفي رواية عن عائشة قالت : لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ذي القعدة ، وكذلك عن ابن عباس رواها ابن ماجه . وقد روى أبو داود عنها قالت : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرتين : عمرة في ذي القعدة ، وعمره في شوال . وهذا ان كان ثابتاً عنها فلعله ابتداء سفره كان في شوال ، ولم تقل قط انه اعتمر في رمضان ، فلم أن ذلك خطأ محض .

واذا ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه لم يعتمر الا في ذي القعدة ، وثبت أيضاً أنه لم يسافر من المدينة الى مكة ودخلها الا ثلاث

مرات : عمرة القضية ، ثم غزوة الفتح ، ثم حجة الوداع ، وهذا مما لا يتنازع فيه أهل العلم بالحديث والسيرة وأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسافر في رمضان الى مكة الا غزوة الفتح — كان كل من هذين دليلاً قاطعاً على ان هذا الحديث الذي فيه انها اعتمدت معه في رمضان ، وقالت أتممت وصمت ، فقال : « أحسنت. » خطأ محض . فعمل قطعاً انه باطل لا يجوز لمن علم حاله ان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ولكن من حدث من العلماء الذين لا يستحلون هذا فلم يعلموا أنه كذب [لم يأتهم] .

فان قيل فيكون قوله « في رمضان » خطأ ، وسائر الحديث يمكن صدقه . قيل : بل جميع طرقه تدل على ان ذلك كان في رمضان ؛ لأنها قالت : قلت : أفطرت وصمت ، وقصرت وأتممت ، فقال : « أحسنت يا عائشة » . وهذا انما يقال في الصوم الواجب . واما السفر في غير رمضان فلا يذكر فيه مثل هذا لأنه معلوم أن الفطر فيه جائز .

وأيضاً فقد روى البيهقي وغيره بالاسناد الثابت عن الشعبي عن عائشة انها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين الا المغرب ففرضت ثلاثاً ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر صلى الصلاة

الأولى ، وإذا أقام زاد مع كل ركعتين ركعتين الا المغرب ؛ لأنها وتر النهار ،  
والصبح لأنها تطول فيها القراءة . فقد أخبرت عائشة أنه كان  
إذا سافر صلى الصلاة الأولى : ركعتين ، ركعتين . فلو كان تارة يصلي  
أربعاً لأخبرت بذلك ، وهذا يناقض تلك الرواية المكذوبة  
على عائشة .

وأيضاً فعائشة كانت حديثة السن على عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم مات وعمرها اقل من عشرين  
سنة ، فانه لما بنى بها بالمدينة كان لها تسع سنين ، وإنما أقام بالمدينة  
عشرأ ، فاذا كان قد بنى بها في أول الهجرة كان عمرها قريباً من  
عشرين ، ولو قدر أنه بنى بها بعد ذلك لكان عمرها حينئذ أقل .

وأيضاً فلو كانت كبيرة فهي إنما تعلم الاسلام وشرائعه من  
النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يتصور أن تصوم وتصلي معه في  
السفر خلاف ما يفعله هو وسائر المسلمين وسائر أزواجه ولا تخبره  
بذلك حتى تصل الى مكة ؟ هل يظن مثل هذا بعائشة أم للمؤمنين ؟  
وما بالها فعلت هذا في هذه السفرة دون سائر اسفارها معه ؟ وكيف  
تطيب نفسها بخلافه من غير استئذانه ؟ وقد ثبت عنها في الصحيحين  
بالأسانيد الثابتة باتفاق أهل العلم انها قالت : « فرض الله الصلاة حين  
فرضها ركعتين ، ثم أتمها في الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة »

وهذا من رواية الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، ورواية أصحابه الثقات ، ومن رواية صالح بن كيسان ، عن عروة ، عن عائشة : يرويه مثل ربيعة ، ومن رواية الشعبي عن عائشة . وهذا مما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه صحيح ثابت عن عائشة . فكيف تقدم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تصلي في السفر قبل أن تستأذنه ، وهي تراه والمسلمين معه لا يصلون الا ركعتين؟!

وأيضاً فهي لما أتمت الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم تحتج بأنها فعلت ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ذكر ذلك اخبر الناس بها عروة ابن أختها ، بل اعتذرت بعذر من جهة الاجتهاد ، كما رواه التيسابوري والبيهقي وغيرها بالأسانيد الثابتة عن وهب بن جرير : ثنا شعبة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة انها كانت تصلي في السفر أربعاً ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ، فقلت . يا ابن أختي ! انه لا يشق علي .

وأيضاً فالحديث الثابت عن صالح بن كيسان أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة : « أن الصلاة حين فرضت كانت ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر على ركعتين ، وأتمت في الحضر أربعاً » . قال صالح فأخبر بها عمر بن عبد العزيز ، فقال : إن عروة أخبرني أن عائشة تصلي أربع ركعات في السفر ، قال فوجدت عروة يوماً عنده .

فقلت : كيف أخبرني عن عائشة ؟ فحدث بما حدثني به . فقال عمر :  
 أليس حدثني أنها كانت تصلي أربعاً في السفر ؟ قال : بلى . وفي  
 الصحيحين عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة  
 قالت : « أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزبد في صلاة الحضر  
 وأقرت صلاة السفر » . قال الزهري : قلت فما شأن عائشة كانت تتم  
 الصلاة ؟ قال : انها تأولت كما تأول عثمان . فهذا عروة يروي عنها انها  
 اعتذرت عن اتمامها بأنها قالت لا يشق علي ، وقال : انها تأولت كما  
 تأول عثمان . فدل ذلك على أن اتمامها كان بتأويل من اجتهادها ، ولو  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن لها الاتمام او كان هو قد أتم  
 لكانت قد فعلت ذلك اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 وكذلك عثمان ، ولم يكن ذلك مما يتأول بالاجتهاد .

ثم ان هذا الحديث اقوى ما اعتمد عليه من الحديث من قال بالاتمام  
 في السفر ، وقد عرف انه باطل ، فكيف ، بما هو ابطل منه ، وهو كون  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يتم في السفر ويقصر ؟ وهذا خلاف  
 للمعلوم بالتواتر من سنته التي انفق عليها اصحابه نقلاً عنه وتبليغاً الى امته ،  
 لم ينقل عنه قط احد من اصحابه انه صلى في السفر أربعاً ؛ بل تواترت  
 الأحاديث عنهم انه كان يصلي في السفر ركعتين هو واصحابه .

والحديث الذي يرويه زيد العمي عن أنس بن مالك قال : « انا

معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نسافر : فإنا الصائم ،  
ومنا المفطر ، ومنا المتم ، ومنا المقصر ، فلم يعب الصائم على المفطر ،  
ولا المتم على المقصر . هو كذب بلا ريب ، وزيد العمي من اتفق  
العلماء على أنه متروك ، والثابت عن أنس إنما هو في الصوم . وعمايين  
ذلك أنهم في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يصلون  
فرادى ، بل كانوا يصلون بصلاته ، بخلاف الصوم ؛ فإن الإنسان قد  
يصوم وقد يفطر ، فهذا الحديث من الكذب ، وإن كان البيهقي روى  
هذا فهذا مما أنكر عليه ، ورآه أهل العلم لا يستوفى الآثار التي لمخالفيه  
كما يستوفى الآثار التي له ، وأنه يحتاج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر  
ضعفها وقبح فيها ، وإنما أوقعه في هذا — مع علمه ودينه —  
ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي صلى الله عليه وسلم  
موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر . فمن سلك هذه السبيل  
دحضت حججه ، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق ، كما يفعل  
ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين  
فسادها لتوافق القول الذي ينصره ، كما يفعله صاحب شرح الآثار  
أبو جعفر ، مع أنه يروى من الآثار أكثر مما يروي البيهقي ؛ لكن  
البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي .

والحديث الذي فيه « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقصر ويتم

وبفطر وبصوم » قد قيل إنه مصحف ، وإنما لفظه ، « كان يقصر وتم » هي بالثاء « وبفطر وتصوم » هي ، ليكون معنى هذا الحديث معنى الحديث الآخر الذي اسنده أمثل منه . فانه معروف عن عبد الرحمن بن الأسود ، لكنه لم يحفظ عن عائشة . وأما نقل هذا الآخر عن عطاء فغلط على عطاء قطعاً ، وإنما الثابت عن عطاء « ان عائشة كانت نصلي في السفر اربعاً » كما رواه غيره ، ولو كان عند عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك سنة لكانت تحتج بها .

ولو كان ذلك معروفاً من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يصلون خلفه دائماً في السفر ، فان هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال ، كقيامه بالليل واغتساله من الاكسال ، فضلاً عن أن تكون مختصة بعلمه ؛ بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة ؛ لأنها لم تكن تخرج معه في كل اسفاره ؛ فانه قد ثبت في الصحيح أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأيهن خرج سهمها خرج بها معه » فأنما كان يسافر بها أحياناً ، وكانت تكون مخدرة في خدرها ، وقد ثبت عنها في الصحيح : أنها لما سألتها شريح بن هانئ عن « المسح على الخفين » قالت : سل علياً ؛ فانه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم . هذا والمسح على الخفين أمر قد يفعله النبي صلى الله

عليه وسلم في منزله في الحضر فترام دون الرجال ؛ بخلاف الصلاة المكتوبة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليها في الحضر ولا في السفر الا اماما بأصحابه ، إلا ان يكون له عذر من مرض أو غيبة لحاجة ، كما غاب يوم ذهب ليصلح بين أهل قباء ، وكما غاب في السفر للطهارة فقدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم الصبح ، ولما حضر النبي صلى الله عليه وسلم حسن ذلك وصوبه .

وإذا كان الاتمام انما كان والرجال يصلون خلفه فهذا مما يعلمه الرجال قطعاً ، وهو مما تتوفر الهشم والدواعي على نقله ؛ فان ذلك مخالف لعادته في عامة أسفاره ؛ فلو فعله أحياناً لتوفرت همهم ودواعيمهم على نقله ، كما نقلوا عنه المسح على الخفين لما فعله ، وان كان الغالب عليه الوضوء . وكما نقلوا عنه الجمع بين الصلاتين احياناً ، وان كان الغالب عليه ان يصلي كل صلاة في وقتها الخاص ، مع ان مخالفة سنته اظهر من مخالفة بعض الوقت لبعض ، فان الناس لا يشعرون بمرور الأوقات كما يشعرون بما يشاهدونه من اختلاف العذر ، فان هذا أمر يرى بالعين لا يحتاج إلى تأمل واستدلال ؛ بخلاف خروج وقت الظهر وخروج وقت المغرب فانه يحتاج إلى تأمل .

ولهذا ذهب طائفة من العلماء الى أن جمعه انما كان في غير عرفة ومزدلفة بان يقدم الثانية ويؤخر الأولى إلى آخر وقتها ، وقد



روي انه كان يجمع كذلك . فهذا مما يقع فيه شبهة ؛ بخلاف الصلاة اربعاً لو فعل ذلك في السفر ؛ فان هذا لم يكن يقع فيه شبهة ولا نزاع ؛ بل كان ينقله المسلمون . ومن جوز عليه ان يصلي في السفر أربعاً — ولا ينقله أحد من الصحابة ، ولا يعرف قط إلا من رواية واحد مضعف عن آخر عن عائشة ، والروايات الثابتة عن عائشة لا توافقه بل تخالفه — فانه لو روى له بإسناد من هذا الجنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر مرة أربعاً لصدق ذلك . ومثل هذا ينبغي ان يصدق بكل الأخبار التي من هذا الجنس التي ينفرد فيها الواحد مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، ويعلم أنه لو كان حقاً لكان ينقل ويستفيض . وهذا في الضعف مثل أن ينقل عنه أنه قال لأهل مكة بعرفة ومزدلفة ومنى : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وينقل ذلك عن عمر ، ولا ينقل إلا من طريق ضعيف ، مع العلم بأن ذلك لو كان حقاً لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله .

وذلك مثل ما روى ابو داود الطيالسي : حدثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن أبي نضرة ، قال : سألت سائلاً عمران بن الحصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ؟ فقال : ان هذا الفتى يسألني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فاحفظوهن عني ، ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سافراً

قط ، الا صلى ركعتين حتى يرجع ، وشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً والطائف فكان يصلي ركعتين ، ثم حجبت مغه واعتمرت فصلى ركعتين ، ثم قال : « يا أهل مكة ! أتوموا صلاتكم فانا قوم سفر » ثم حجبت مع أبي بكر واعتمرت فصلى ركعتين ركعتين ، ثم قال : « يا أهل مكة أتوموا صلاتكم فانا قوم سفر » ثم حجبت مع عمر واعتمرت فصلى ركعتين وقال : « أتوموا صلاتكم فانا قوم سفر » ثم حجبت مع عثمان واعتمرت ، فصلى ركعتين ركعتين ، ثم ان عثمان أتم . فما ذكره في هذا الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط الا ركعتين ؟ هو مما انفقت عليه سائر الروايات ؛ فان جميع الصحابة إنما نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في السفر ركعتين .

وأما ما ذكره من قوله : « يا أهل مكة أتوموا صلاتكم فانا قوم سفر » فهذا مما قاله بمكة عام الفتح ، لم يقله في حجته ، وإنما هذا غلط وقع في هذه الرواية . وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن حميد ، عن حماد باسناده ، رواه البيهقي من طريقه . ولفظه : ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سراً إلا صلى ركعتين ؛ حتى يرجع ، ويقول : « يا أهل مكة ! قوموا فصلوا ركعتين فانا قوم سفر » وغزا الطائف وحنيناً ، فصلى ركعتين وأتى الجمرانة فاعتمر منها ، وحجبت مع أبي بكر

واعترضت ، فكان يصلي ركعتين . وحججت مع عمر بن الخطاب ، فكان يصلي ركعتين ، فلم يذكر قوله إلا عام الفتح ، قبل غزوة حنين والطائف ، ولم يذكر ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد رواه أبو داود في سننه صريحاً من حديث ابن علية : حدثنا علي بن زيد ، عن أبي نضرة عن عمران بن حصين ، قال : عرفت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة يصلي ركعتين بقول : « يا أهل البلد صلوا اربعاً فانا قوم سفر » وهذا إنما كان في غزوة الفتح في نفس مكة ، لم يكن بنى . وكذلك الثابت عن عمر انه صلى بأهل مكة في الحج ركعتين ، ثم قال عمر بعد ما سلم : أنتم الصلاة يا أهل مكة ! فانا قوم سفر .

هذا وما يبين ذلك ان هذا لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم احد من الصحابة ، لا ممن نقل صلاته ، ولا ممن نقل نسكه وحجه مع توفر الهمم والدواعى على نقله ، مع ان أئمة فقهاء الحرمين كانوا يقولون إن المسكين يقصرون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى . أف يكون كان معروفاً عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ؟ ام كانوا جهالاً بمثل هذا الأمر الذي يشيع ولا يحمله أحد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وفي الصحيحين عن حارثة بن خراصة ، قال : « صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم بنى أكثر ما كنا وآمنه ركعتين » . حارثة هذا

خزاعي ، وخزاعة منزلها حول مكة .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن زيد ، قال : « صلى بنا عثمان بنى أربع ركعات ، فقل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ، وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى ركعتين ، وصليت مع أبى بكر بنى ركعتين ؛ وصليت مع عمر بنى ركعتين : فليت حظي من أربع ركعات ركعتين متبعتين » .

واتمام عثمان رضي الله عنه قد قيل انه كان لأنه تأهل بمكة ، فصار مقبياً ، وفي المسند عن عبد الرحمن بن أبي ذئاب : ان عثمان صلى بنى أربع ركعات ، فانكر الناس عليه فقال : يا أيها الناس انى تأهلت بمكة منذ قدمت ، وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من تأهل في بلد فليصل صلاة مقيم بمكة ثلاثة أيام ويقصر الرابعة » فانه يقصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يمكنه ان يقسم بها اكثر من ذلك ، فان عثمان كان من المهاجرين ، وكان المقام بمكة حراماً عليهم .

وفي الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجر أن يقیم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، وكان عثمان إذا اعتمر بأمر براحلته ، فتهيأ له فيركب عليها عقب العمرة ، لثلاثاً يقیم بمكة ، فيكيف

يتصور أنه يعتقد أنه صار مستوطناً بمكة ؟ ! إلا أن يقال : إنه جعل  
 التأهل إقامة لا استيطاناً ، فيقال : معلوم أن من أقام بمكة ثلاثة أيام ،  
 فإنه يقصر ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو لا يمكنه أن  
 يقيم بها أكثر من ذلك ؛ لكن قد يكون نفس التأهل مانعاً من  
 القصر ، وهذا أيضاً بعيد ؛ فإن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي  
 صلى الله عليه وسلم وخلفائه بغيره .

وأيضاً فالأمراء بعد عثمان من بنى أمية كانوا يتمون اقتداء به ،  
 ولو كان عذره مختصاً به لم يفعلوا ذلك . وقيل إنه خشي أن الأعراب  
 يظنون أن الصلاة أربع ، وهذا أيضاً ضعيف ؛ فإن الأعراب كانوا  
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أجمل منهم في زمن عثمان ، ولم  
 يتم الصلاة .

وأيضاً فهم يرون صلاة المسلمين في المقام أربع ركعات .

وأيضاً فظنهم أن السنة في صلاة المسافرين أربع خطأ منهم ، فلا  
 يسوغ مخالفة السنة ليحصل بالمخالفة ما هو بمثل ذلك ، ومروءة قد قال :  
 ان عائشة تأولت كما تأول عثمان ، وعائشة اخبرت ان الانعام لا  
 يشق عليها .

أو يكون ذلك كما رآه من رآه لأجل شقة السفر ، ورأوا أن  
الدنيا لما اتسعت عليهم لم يحصل لهم من المشقة ما كان يحصل على من  
كان صلى اربعاً ، كما قد جاء عن عثمان من نهيه عن المتعة التي هي  
الفسخ ، ان ذلك كان لأجل حاجتهم ، إذ ذاك الى هذه المتعة فتلك  
الحاجة قد زالت .

---

## باب صلاة الجمعة

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

من أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن نيمية إلى من يصل  
إليه كتابه من المؤمنين والمسلمين من أهل البحرين ، وغيرهم طمة ، ولاهل  
العلم والدين خاصة . سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فإني أحمد اليكم الله الذي لا إله إلا هو ، وهو للحمد  
أهل ، وهو على كل شيء قدير . وأسأله أن يصلي على خيرته من  
خلقه : محمد عبده ورسوله ، وخاتم أنبيائه ، الذي بعثه بالبينات والهدى ،  
ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيدا ، صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم تسليما كثيراً .

أما بعد : فإن وفدا قدموا من نحو أرضكم . فأخبرونا بنحو مما  
كنا نسمع عن اهل ناحيتكم من الاعتصام بالسنة والجماعة ، والتزام  
شريعة الله التي شرعها على لسان رسوله ، ومجانبة ما عليه كثير من  
الأعراب من الجاهلية التي كانوا عليها قبل الاسلام ؛ من سفك بعضهم  
دماء بعض ، ونهب أموالهم ، وقطيعة الأرحام ، والانسلال عن ربقة  
الاسلام ، وتورث الذكور دون الاناث ، واسبال الثياب ، والتعزي  
بعزاء الجاهلية . وهو قولهم : يالبنى فلان ! أو يالفلان ! . والتعصب  
للقبيلة بالباطل ، وترك ما فرضه الله في النكاح من العدة ونحوها ، ثم  
ما زينه الشيطان لفريق منهم من الأهواء التي باينوا بها عقائد السابقين  
الأولين من المهاجرين والأنصار ، وخالفوا شريعة الله لهم من الاستغفار  
للأولين بقوله تعالى : ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا  
ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا  
ربنا انك رؤوف رحيم ) . ووقعوا في أمحاج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالوقعة التي لا تصدر ممن قر الإيمان في قلبه :

فالحمد لله الذي عافانا وإياكم مما ابتلى به كثيراً من خلقه ، وفضلنا  
على كثير ممن خلق تفضيلاً ، ونسأل الله العظيم المنان بديع السموات  
والأرض ان يتمم علينا وعليكم نعمته ويوفقنا وإياكم لما يحب ويرضاه  
من القول والعمل ، ويجعلنا من التابعين باحسان للسابقين الأولين .



وليس هذا بيدع : فان أهل البحرين ما زالوا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل إسلام وفضل ، قد قدم وفد من عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم — وفيهم الأشج — فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مرجباً بالوفد . غير خزايا ولا ندامى » فقالوا : يا رسول الله ! ان ينسأ وبينك هذا الحي من كفار مضر ، وانا لا نصل إليك إلا في شهر حرام ، فرنا بأمر فصل نعمل به ونأمر به من ورائنا : فقال : « آمركم بالإيمان بالله : أندرون ما الايمان بالله ؟ شهادة ان لا إله إلا الله ، وان محمداً رسول الله ، واقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان . وان تؤدوا خمس ما غنتم » ولم يكن قد فرض الحج إذ ذاك ، وقال للأشج : « ان فيك لخلقين يحبها الله : الحلم ، والانادة » قال : خلقين تخلقت بهما أو خلقين جبلت عليهما ؟ قال « خلقين جبلت عليهما » فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبها الله .

ثم انهم أقاموا الجمعة بأرضهم ، فأول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة للمدينة جمعة بجوآئي قرية من قرى البحرين .

ثم انهم ثبتوا على الاسلام لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وارند من ارتد من العرب ، وقاتل بهم أميرم العلاء بن الحضرمي — الرجل الصالح — أهل الردة ، ولهم في السيرة أخبار حسان .

فأثله سبحانه وتعالى يوفق آخرهم . لما وفق له أولهم ، انه ولي ذلك والقادر عليه .

وقد حدثنا بعض الوفد انهم كانوا يجمعون ببعض ارضكم ، ثم ان بعض أهل العراق أقام بترك الجمعة ، فسألناه عن صفة المكان ، فقال هنالك مسجد مبني بمدر ، وحوله أقوام كثيرون ، مقيمون مستوطنون لا يظنون عن المكان : شتاء ولا صيفاً ، إلا أن يخرجهم احد بقهر بل م وآبؤهم واجدادهم مستوطنون بهذا المكان ، كاستيطان سائر أهل القرى : لكن بيوتهم ليست مبنية بمدر ، إنما هي مبنية بجريد النخل ونحوه .

فاعلموا — رحمكم الله — ان مثل هذه الصورة تقام فيها الجمعة فان كل قوم كانوا مستوطنين ببناء متقارب لا يظنون عنه شتاء ولا صيفاً ، تقام فيه الجمعة ، إذ كان مبنياً بما جرت به عادتهم : من مدر ، وخشب ، أو قصب ، أو جريد ، أو سف ، أو غير ذلك . فان اجزاء البناء ومادته لا تأثير لها في ذلك ، إنما الأصل ان يكونوا مستوطنين ليسوا كأهل الخيام والحلل الذين يتجمعون في الغالب مواقع القطر ، ويتقلون في البقاع ، وينقلون بيوتهم معهم إذا انتقلوا وهذا مذهب جمهور العلماء .

وبقصة ارضكم احتج الجمهور على أبي خنيفة حيث قال : لا تقام الجمعة في القرى ، بالحديث المأثور عن ابن عباس — رضي الله عنها — « ان اول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة المدينة جمعة بالبحرين بقرية يقال لها جواتى من قرى البحرين » وبأن أبا هريرة — رضي الله عنه — وكان عامل عمر رضي الله عنه على البحرين فكتب إلى أمير المؤمنين عمر يستأذنه في إقامة الجمعة بقرى البحرين ، فكتب إليه عمر : اقيموا الجمعة حيث كنتم .

ولعل الذين قالوا لكم : إن الجمعة لا تقام ، قد تقلدوا قول من يرى الجمعة لا تقام في القرى ، أو اعتقدوا أن معنى قول الفقهاء في الكتب المختصرة « إنما تقام بقرية مبنية بناء متصلاً أو متقارباً ، بحيث يشمله اسم واحد ، فاعتقدوا ان البناء لا يكون إلا بالدر من طين أو كلس أو حجارة أو لبن ، وهذا غلط منهم ، بل قد نص العلماء على ان البناء إنما يعتبر بما جرت به عادة أولئك المستوطنين ، من أي شيء كان : قصب أو خشب ونحوه .

ولهذا فالعلماء الأئمة إنما فرقوا بين الأعراب أهل العمد ، وبين المقيمين ، بأن أولئك يتنقلون ولا يستوطنون بقعة ، بخلاف المستوطنين وقد كان قوم من السلف يبنون لهم بيوتاً من قصب ، والتي صلى الله عليه وسلم سقف مسجده بجريد النخل ، حتى كان يكف المسجد

إذا نزل المطر . قالوا : يا رسول الله : لو بنينا لك — يعنون بناء مشيدا — فقال : « بل عريش كعريش موسى » .

وقد نص على مسألتكم بعينها — وهي البيوت المصنوعة من جريد أو سف — غير واحد من العلماء ، منهم أصحاب الامام أحمد كالقاضي أبي يعلى ، وأبى الحسن الآمدي ، وابن عقيل ، وغيرهم . فأنهم ذكروا أن كل بيوت مبنية من آجر أو طين أو حجارة أو خشب أو قصب أو جريد أو سف فإنه تقام عندهم الجمعة ، وكذلك ذكرها غير واحد من أصحاب الشافعي — رضي الله عنهم — من الحراسانيين : كصاحب « الوسيط » فيما أظن ، ومن العراقيين أيضاً أن بيوت السف تقام فيها الجمعة .

وخالف هؤلاء الماوردي في الحاوي ، فذكر أن بيوت القصب والجريد لا تقام فيها الجمعة ، بل تقام في بيوت الخشب الوثيقة . وهذا الفرق ضعيف ، مخالف لما عليه الجمهور والقياس ، ولما دلت عليه الآثار وكلام الأئمة . فإن أبا هريرة كتب إلى عمر بن الخطاب — رضي الله عنها — بسأله عن الجمعة وهو بالبحرين ، فكتب إليه عمر بن الخطاب أن جمعوا حيثما كنتم . وذهب الامام أحمد إلى حديث عمر هذا .

وعن نافع أن ابن عمر — رضي الله عنهما — كان يمر بالمياه التي

بين مكة والمدينة وهم يجمعون في تلك المنازل ، فلا ينكر عليهم .  
فهذا عمر يأمر أهل البحرين بالتجميع حيث استوطنوا ، مع العلم بأن  
بعض البيوت تكون من جريد ، ولم يشترط بناء مخصوصا ، وكذلك  
ابن عمر أقر أهل المنازل التي بين مكة والمدينة على التجميع ومعلوم  
أنها لم تكن من مدر ، وإنما هي إما من جريد أو سعف .

وقال الامام أحمد : ليس على البادية جمعة ، لأنهم ينتقلون .  
فعلل سقوطها بالانتقال ، فكل من كان مستوطناً لا ينتقل باختياره  
فهو من أهل القرى ، والفرق بين هؤلاء وبين أهل الخيام  
من وجهين :

أحدهما : ان اولئك في العادة الغالبة لا يستوطنون مكاناً بعينه ،  
وان استوطن فريق منهم مكانا فهم في مظنة الانتقال عنه ، بخلاف هؤلاء  
المستوطنين الذين يحترثون ، ويزدرون ، ولا ينتقلون . الا كما ينتقل  
أهل ابنية المدر . اما لحاجة تعرض ، أو ليد غالبية تنقلهم ، كما نفعله  
الملوك مع الفلاحين .

الثاني : ان بيوت أهل الخيام ينقلونها معهم اذا انتقلوا ، فصارت  
من للنقل لا من العقار ، بخلاف الحطب والقصب والجريد ، فان  
اصحابها لا ينقلونها لينوا بها في المكان الذي ينتقلون إليه ، وإنما يبنون

في كل مكان بما هو قريب منه ، مع ان هذا ليس موضع استقصاء الأدلة في المسألة ، وهذه المسألة « إقامة الجمعة بالقرى » أول ما ابتدأت من ناحيتكم ، فلا تقطعوا هذه الشريعة من ارضكم ، فان الله يجمع لكم جوامع الخير .

ثم اعلوا — رحمكم الله وجمع لنا ولكم خير الدنيا والآخرة — ان الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، وانزل عليه الكتاب ، وكان قد بعث إلى ذوي اهواء متفرقة ، وقلوب متشتة ، وآراء متباينة ، فجمع به الشمل ، والف به بين القلوب ، وعصم به من كيد الشيطان .

ثم انه سبحانه وتعالى بين أن هذا الأصل — وهو الجماعة — عماد لدينه . فقال سبحانه : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون . واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أممات فآلف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون . ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم ، يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ،

فأما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون . وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ) . قال ابن عباس — رضي الله عنها — تبيض وجوه أهل السنة ، وتسود وجوه أهل البدعة .

فانظروا — رحمكم الله ! كيف دعا الله إلى الجماعة ، ونهى عن الفرقة ، وقال في الآية الأخرى : ( إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء ) فبرأ نبيه صلى الله عليه وسلم من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا . كما نهانا عن التفرق ، والاختلاف ، بقوله : ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ) .

وقد كره النبي صلى الله عليه وسلم من المجادلة ما يفضي إلى الاختلاف والتفرق . فخرج على قوم من اصحابه وهم يتجادلون في القدر ، فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان ، وقال : « أبهذا أمرتم ؟ أم إلى هذا دميتم ؟ أن تضربوا كتاب الله ببعضه ببعض ، إنما هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله ببعضه ببعض » قال عبد الله بن عمرو رضي الله عنها : فما اغبط نفسي كما غبطتها ، ألا اكون في ذلك المجلس ، روى هذا الحديث ابو داود في سننه ، وغيره ، واصله في الصحيحين ، والحديث المشهور عنه صلى الله عليه وسلم في السنن وغيرها انه قال صلى الله عليه وسلم : « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ،

كلهم في النار إلا واحدة » قيل : يا رسول الله ! ومن هي ؟ قال :  
« من كان على مثل ما أنا عليه اليوم واحسباني » وفي رواية « هي  
الجماعة » وفي رواية « يد الله على الجماعة » فوصف الفرقة الناجية بأنهم  
المتمسكون بسنته ، وانهم هم الجماعة .

وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم اذا تنازعوا في  
الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله : ( فان تنازعتم في شيء فردوه  
الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن  
تأويلاً ) وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناححة ، وربما  
اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية ، مع بقاء الألفة والعصمة ،  
واخوة الدين . نعم من خالف الكتاب المستبين ، والسنة المستفيضة  
أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه ، فهذا يعامل بما يعامل  
به أهل البدع .

فعائشة أم المؤمنين — رضي الله عنها — قد خالفت ابن عباس  
وغيره من الصحابة في ان محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه ،  
وقالت : « من زعم ان محمداً رأى ربه فقد اعظم على الله تعالى الفرية  
وجهور الأمة على قول ابن عباس ، مع انهم لا يدعون المانعين الذين  
وافقوا أم المؤمنين رضي الله عنها ، وكذلك انكرت ان يكون الأموات  
يسمعون دعاء الحي ، لما قيل لها : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :



« ما أتم بأسمع لما أقول منهم » فقالت : انما قال : انهم ليعلمون الآن ان ما قلت لهم حق . ومع هذا فلا ريب ان اللوتى يسمعون خفق النعال ، كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه ، الا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام » صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك من الأحاديث . وأم المؤمنين تأولت ، والله يرضى عنها . وكذلك معاوية نقل عنه في أمر للمراج أنه قال : انما كان بروحه ، والناس على خلاف معاوية — رضي الله عنه — ومثل هذا كثير .

وأما الاختلاف في « الأحكام » فأكثر من أن ينضبط ، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة ، ولقد كان أبو بكر وعمر — رضي الله عنهما — سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان الا الخير ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم بنى قريظة : « لا يصلين أحد العصر الا في بنى قريظة فادركتهم العصر في الطريق ، فقال قوم : لا نصلي الا في بنى قريظة ، وفاتهم العصر . وقال قوم : لم يرد منا تأخير الصلاة ، فصلوا في الطريق ، فلم يعب واحداً من الطائفتين » . اخرجاه في الصحيحين ، من حديث ابن عمر . وهذا وان كان في الأحكام فما لم

يكن من الأصول المهمة ، فهو ملحق بالأحكام .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « الا انبئكم بأفضل مسن درجة الصيام ، والصلاة ، والصدقة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؟ قالوا : بلى ، يا رسول الله ! قال : صلاح ذات البين ، فان فساد ذات البين هي الحالقة ، لا أقول تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين »  
رواه أبو داود من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه .

وصح عنه انه قال : « لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاث ، يلتقيان فيصد هذا ، ويصد هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

نعم ! صح عنه انه هجر كعب بن مالك ، وصاحبه — رضي الله عنهم — لما تخلفوا عن غزوة نبوك ، وظهرت معصيتهم ، وخيف عليهم النفاق ، فهجرهم وأمر المسلمين بهجرهم ، حتى أمرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق خمسين ليلة ، الى أن زلت نوبتهم من السماء . وكذلك أمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ بن عسل التميمي ، لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب ، الى أن مضى عليه حول ، وتبين صدقه في التوبة ، فأمر المسلمين بمراجعته . فهذا ونحوه رأى

المسامون أن يهجرُوا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع ، الداعين إليها ، والمظهرين للكِبَار ، فأما من كان مستترًا بمعصية أو مسرراً لبدعة غير مكفرة ، فإن هذا لا يهجر ، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة ؛ إذ الهجر نوع من العقوبة ، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً أو عملاً .

وأما من أظهر لنا خيراً فانا نقبل علانيته ، ونكل سريره إلى الله تعالى ، فإن غايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم ، ويكفل سرائرهم إلى الله ، لما جاءوا إليه عام تبوك يحلفون ويعتصرون .

ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة : كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ، ولا يجالسونه ، بخلاف الساکت ، وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن رمي ببدعة من الساكتين ، ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع .

والذي أوجب هذا الكلام أن وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة والاختلاف بينكم ، حتى ذكروا : أن الأمر آل إلى قريب المقاتلة ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . والله هو المسؤول أن يؤلف بين قلوبنا وقلوبكم ، ويصلح ذات بيننا ، ويهدينا سبل السلام ، ويخرجنا

من الظلمات الى النور ، ويخففنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ،  
ويبارك لنا في اسماعنا وأبصارنا ، وأزواجنا وذرياتنا ، ما أبقانا ، ويجعلنا  
شاكرين لنعمه ، مثنين بها عليه ، قابليها ، ويتممها علينا .

وذكروا ان سبب ذلك الاختلاف في « مسألة رؤية الكفار ربهم »  
وما كنا نظن ان الأمر يبلغ بهذه المسألة الى هذا الحد ، فالأمر في ذلك  
خفيف [ ثم ذكر الجواب . وتقدم في « كتاب الأسماء والصفات » . ]

## وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

### فصل

تنازع الناس في « صلاة الجمعة والعيد » هل تشترط لها الإقامة أم تفعل في السفر ؟ على ثلاثة أقوال :

أحدها : من شرطها جميعاً الإقامة ، فلا يشرعان في السفر . هذا قول الأكثرين ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه .

والثاني : يشترط ذلك في الجمعة دون العيد ، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية عنه .

والثالث : لا يشترط لا في هذا ولا هذا ، كما يقوله من يقوله من الظاهرية ، وهؤلاء عمدتهم مطلق الأمر ، ولقوله ( إذا نودي ) ونحو ذلك . وزعموا أنه ليس في الشرع ما يوجب الاختصاص بالقيم . والذين فرقوا بين الجمعة والعيد قالوا : العيد أما نفل وأما فرض على

الكفافية ، ولا يسقط به فرض آخر كما تسقط الظهر بالجمعة ، والنوافل مشروعة للمقيم والمسافر كصلاة الضحى وقيام الليل والسنن الرواتب ، وكذلك فرض الكفافية كصلاة الجنائز .

والصواب بلا ريب هو القول الأول ، وهوان ذلك ليس بمشروع للمسافر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسافر أسفاراً كثيرة . قد اعتمر ثلاث عمر سوى عمرة حجته ، وحج حجة الوداع ومعه ألوف مؤلفة ، وغزا أكثر من عشرين غزاة ولم ينقل عنه أحد قط انه صلى في السفر لا جمعة ولا عيداً ، بل كان يصلي ركعتين ركعتين في جميع أسفاره ، ويوم الجمعة يصلي ركعتين كسائر الأيام ، ولم ينقل عنه أحد قط انه خطب يوم الجمعة وهو مسافر قبل الصلاة لا وهو قائم على قدميه ولا على راحلته ، كما كان يفعله في خطبة العيد ، ولا على منبر كما كان يخطب يوم الجمعة ، وقد كان أحياناً يخطب بهم في السفر خطباً عارضة فينقلونها كما في حديث عبد الله بن عمرو <sup>(١)</sup> ولم ينقل عنه قط احد انه خطب يوم الجمعة في السفر قبل الصلاة ؛ بل ولا نقل عنه احد انه جهر بالقراءة يوم الجمعة ، ومعلوم انه لو غير العادة فجهر وخطب لنقلوا ذلك ، ويوم عرفة خطب بهم ثم نزل فصلى بهم ركعتين ، ولم ينقل أحد أنه جهر ، ولم تكن تلك الخطبة للجمعة ؛

---

(١) ياض بالاصل .

فإنها لو كانت للجمعة لخطب في غير ذلك اليوم من أيام الجمع ، وإنما كانت لأجل النسك .

ولهذا كان علماء المسلمين قاطبة على أنه يخطب بعرفة وإن لم يكن يوم جمعة ؛ فثبت بهذا النقل المتواتر أنها خطبة لأجل يوم عرفة . وإن لم يكن يوم جمعة ، لا ليوم الجمعة ، وكذلك أيضاً لم يصل العيد بتى لا هو ولا أحد من خلفائه الراشدين ، فقد دخل مكة عام الفتح ودخلها في شهر رمضان فأدرك فيها عيد الفطر ، ولم يصل بها يوم العيد صلاة العيد ، ولم ينقل ذلك مسلم . ومن المعلوم أنهم لو كان صلى بهم صلاة العيد بمكة مع كثرة المسلمين معه كانوا أكثر من عشرة آلاف لكان هذا من أعظم ما تتوفر المهمم والبواهي على نقله ، وكذلك بدر كانت في شهر رمضان وأدركه يوم العيد في السفر ولم يصل صلاة عيد في السفر .

وأيضاً فإنه لم يكن أحد يصلي صلاة العيد بالمدينة إلا معه . كما لم يكونوا يصلون الجمعة إلا معه . وكان بالمدينة مساجد كثيرة لكل دار من دور الأنصار مسجد ، ولهم إمام يصلي بهم . والأئمة يصلون بهم الصلوات الخمس . ولم يكونوا يصلون بهم لا جمعة ولا عيداً . فعلم أن العيد كان عندهم من جنس الجمعة لا من جنس التطوع المطلق ، ولا من جنس صلاة الجنازة وقول القائل إن صلاة العيد تطوع : ممنوع ،

ولو سلم قيل له هذه مخصوصة بخصائص لا يشركها فيها غيرها ،  
والسنة مضت بان المسلمين كلهم يجتمعون خلف النبي صلى الله عليه  
وسلم وخلفائه بعده ، ولم يكونوا في سائر التطوع يفعلون هذا ، وكان  
يخرج بهم الى الصحراء ، ويكبر فيها ، ويخطب بعدها ، وهذا مشروع  
في كل يوم عيد شريعة راتبة ، والاستسقاء لم يختص بالصلاة ؛ بل كان  
مرة يستسقى بالدعاء فقط وهو في المدينة ، ومرة يخرج الى الصحراء  
ويستسقى بصلاة وبغير صلاة ، حتى ان من العلماء من لم يعرف في  
الاستسقاء صلاة كأبي خيفة ، فلما دان الاستسقاء بشرع بغير صلاة  
ولا خطبة ولأحاد الناس لم يلحق بالعيد الذي لا يكون الا بصلاة  
وخطبة ، وهو شريعة راتبة ليس مشروعا لأمر عارض كالكسوف والاستسقاء .

وأيضاً فان علي بن أبي طالب لما استخلف للناس من يصلي العيد  
بالضيق في المسجد الجامع أمره ان يصلي أربع ركعات ، كما ان من لم  
يصل الجمعة صلى أربعاً ، ولم يكن الناس يعرفون قبل علي ان يصلي  
أحد العيد الا مع الامام في الصحراء ، فاذا كانت سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وخلفائه لم يكن فيها صلاة عيد الا مع الامام بطل  
ان يكون بمنزلة ما كانوا يفعلونه وحداناً وجماعة .

وأيضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرعها للنساء بل أمرهن  
أن يخرجن يوم العيد ، حتى أمر باخراج الحيض ، فقالوا له : ان لم



يكن للمرأة جلباب قال « لتلبسها اختها من جلبابها » وهذا نوكد  
خروجهن يوم العيد مع انه في الجمعة والجماعة قال « ويوتهن خير لهن »  
وذلك لأنه كان يمكنهن ان يصلين في البيوت يوم الجمعة كسائر الأيام ،  
فصلين ظهراً ، فلو كانت صلاة العيد مشروعة لهن في البيوت لأغنى  
ذلك عن نوكد خروجهن .

وأيضاً لو كان ذلك جائزاً لفعله النساء على عهده كما كن يصلين  
التطوعات . فلما لم ينقل أحد ان أحداً من النساء صلى العيد على  
عهده في البيت ولا من الرجال بل كن يخرجن بأمره الى المصلى علم  
ان ذلك ليس من شره .

وأيضاً فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قيل له : إن بالمدينة  
ضعفاء لا يمكنهم الخروج معك ، فلو استخلفت من يصلي بهم ،  
فاستخلف من صلى بهم . فلو كان الواحد يفعلها لم يحتج الى الاستخلاف  
الذي لم تمض به السنة ودل ما فعله أمير المؤمنين علي على الفرق بين  
القادر على الخروج الى المصلى والعاجز عنه . فالقادر يخرج ، والنساء  
قادات على الخروج فيخرجن ولا يصلين وحدهن ، وكذلك من  
كان من المسافرين في البلد فانه يمكنهم ان يصلوا مع الإمام فلا  
يصلون وحدهم بامام ، بخلاف الجمعة فانه اذا لم يصلوها صلوا وحدهم  
واذا كانوا في بيوتهم صلوا بامام كما يصلون في الصحراء ، واما من كان

يوم العيد مريضاً أو مجبوساً وعادته يصلي العيد فهذا لا يمكنه الخروج  
فهؤلاء بمنزلة الذين استخلف علي من يصلي بهم ، فيصلون جماعة  
وفرادى ، ويصلون أربعاً ، كما يصلون يوم الجمعة بلا تكبير ، ولا جهر  
بالقراءة ، ولا أذان واقامة ، لأن العيد ليس له أذان واقامة ، فلا يكون  
فى المبدل عنه ، بخلاف الجمعة فان فيها وفى الظهر أذان واقامة ، والجمعة  
كل من فاتته صلى الظهر ؛ لأن الظهر واجبة فلا نسقط الا عن صلى  
الجمعة ، فلا بد لكل من كان من أهل وجوب الصلاة ان يصلي يوم  
الجمعة اما الجمعة واما الظهر ، ولهذا كان النساء والمسافرون وغيرهم اذا لم  
يصلوا الجمعة صلوا ظهراً .

وأما يوم العيد فليس فيه صلاة مشروعة غير صلاة العيد ، وإنما  
تشرع مع الامام ، فمن كان قادراً على صلاتها مع الامام من النساء  
والمسافرين فعلوها معه ، وهم مشروع لهم ذلك ، بخلاف الجمعة فانهم  
ان شاءوا صلوا مع الامام ، وان شاءوا صلوا ظهراً ؛ بخلاف العيد  
فانهم اذا فوتوه فوتوه الى غير بدل ، فكان صلاة العيد للمسافر  
والمرأة اوكد من صلاة يوم الجمعة ، والجمعة لها بدل ، بخلاف العيد .  
وكل من العيدين إنما يكون فى العام مرة ، والجمعة تتكرر فى العام خمسين  
جمعة وأكثر فلم يكن تفويت بعض الجمع كتفويت العيد .

ومن يجعل العيد واجباً على الاعيان لم يبعد ان يوجه على من

كان في البلد من المسافرين والنساء كما كان ، فان جميع المسلمين الرجال والنساء كانوا يشهدون العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والقول بوجوبه على الأعيان أقوى من القول بأنه فرض على الكفاية .

وأما قول من قال انه تطوع فهذا ضعيف جداً : فان هذا مما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وداوم عليه هو وخلفاؤه والمسلمون بعده ، ولم يعرف قط دار إسلام يترك فيها صلاة العيد ، وهو من أعظم شعائر الاسلام . وقوله تعالى : ( ولتكبروا لله على ما هداكم ) ونحو ذلك من الأمر بالتكبير في العيدين أمر بالصلاة المشتملة على التكبير الراتب والزائد بطريق الأولى والأخرى ، وإذا لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في تركه للنساء فكيف للرجال .

ومن قال : هو فرض على الكفاية . قيل له : هذا إما يكون فيما تحصل مصلحته بفعل البعض ، كدفن الميت ، وقهر العدو ، وليس يوم العيد مصلحة معينة يقوم بها البعض ، بل صلاة يوم العيد شرع لها الاجتماع أعظم من الجمعة ، فانه أمر النساء بشهوها ولم يؤمرن بالجمعة بل أذن لهن فيها ، وقال : « صلاتكن في بيوتكن خير لكن » . ثم هذه للمصلحة بأي عدد تحصل ؟ فمها قدر من ذلك كان تحكما ، سواء قيل بواحد ، او اثنين ، او ثلاثة . وإذا قيل بأربعين فهو قياس على الجمعة ، وهو فرض على الأعيان ، فليس لأحد أن يتخلف عن العيد

إلا لعجزه عنه ، وإن تخلف عن الجمعة لسفر أو انوثة . والله أعلم .

وكذلك يحتمل أن يقال بوجوب الجمعة على من في المصر من المسافرين ، وإن لم يجب عليهم الاتمام ، كما لو صلوا خلف من يتم فإن عليهم الاتمام تبعاً للإمام ، كذلك تجب عليهم الجمعة تبعاً للمقيمين ، كما أوجبها على المقيم غير المستوطن تبعاً من أثبت نوعاً ثالثاً بين المقيم المستوطن وبين المسافر وهو المقيم غير المستوطن ، فقال : تجب عليه ، ولا تتعقد به . وقد بين في غير هذا الموضع أنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله إلا مقيم ومسافر . والمقيم هو المستوطن ، ومن سوى هؤلاء فهو مسافر يقصر الصلاة ، وهؤلاء تجب عليهم الجمعة لأن قوله ( إذا نودي للصلاة ) ونحوها يتناولهم ، وليس لهم عذر ، ولا ينبغي أن يكون في مصر المسلمين من لا يصلي الجمعة إلا من هو عاجز عنها كالمرضى ، والمحبوس ، وهؤلاء قادرين عليها ؛ لكن المسافرين لا يعقدون الجمعة ، لكن إذا عقدها أهل المصر صلوا معهم ، وهذا أولى من اتمام الصلاة خلف الإمام المقيم .

وكذلك وجوبها على العبد قوي : أما مطلقاً ، وأما إذا أذن له السيد ، والمسافر في المصر لا يصلي على الراحة وإن كان يقصر الصلاة فكذلك الجمعة ، وإما افطاره : فالتبني صلى الله عليه وسلم دخل مكة في شهر رمضان ، وكان هو والمسلمون مفطرين ، وما نقل أنهم أمروا بابتداء

الصوم ، فالفطر كالقصر ؛ لأن الفطر مشروع للمسافر في الاقامات التي تتخلل السفر كالقصر ؛ بخلاف الصلاة على الراحة فانه لا يشرع إلا في حال السير ، ولأن الله علق الفطر والقصر بمسمى السفر ، بخلاف الصلاة على الراحة ، فليس فيه لفظ إتمام ، بل فيه الفعل الذي لا عموم له ، فهو من جنس الجمع بين الصلاتين الذي يباح للعذر مطلقاً ، كما ان الصلاة على الراحة تباح للعذر في السفر في الفريضة مع العذر المانع من النزول ، والمتطوع محتاج إلى دوام التطوع ، وهذا لا يمكن مع النزول والسفر ، وإذا جاز التطوع قاعداً مع إمكان القيام فعلى الراحة للمسافر اجوز .

وكانوا في العيد بأخذون من الصبيان من بأخذوه ، كما شهد ابن عباس العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن قد احتلم . واما من كان عاجزاً عن شهودها مع الامام فهذا أهل ان يفعل ما يقدر عليه ، فان الشريعة فرقت في الأمور كلها بين القادر والعاجز ، فالقادر عليها إذا لم يأت بشروطها لم يكن له فعلها ، والعاجز إذا عجز عن بعض الشروط سقط عنه ، فمن كان قادراً على الصلاة الى القبلة قائماً بطهارة لم يكن له ان يصلي بدون ذلك ، بخلاف العاجز فانه يصلي بحسب حاله كيف ما أمكنه ، فيصلّى عريانا ، وإلى غير القبلة ، وبالتيمم إذا لم يمكنه إلا ذلك فهكذا يوم العيد إذا لم يمكنه الخروج مع الامام سقط عنه ذلك وجوز له أن

بفعل ما يقدر عليه ليحصل له من العبادة في هذا اليوم ما يقدر عليه  
فيصلي أربعا وتكون الركعتان بدل الخطبة التي لم يصل بها ، كما كانت  
الخطبة يوم الجمعة قائمة مقام ركعتين ، والتكبير إنما شرع في الصلاة  
الثانية التي تكون معها خطبة ، وكذلك الجهر بالقراءة ، كما أنه في الجمعة  
يجهر الامام في الثانية ولا يجهر من يصلي الأربع ، كذلك يوم العيد  
لا يجهر من يصلي الأربع ، فالجوس ، والمرضى ، والذي خرج ليصلي  
ففاتته الصلاة مع الامام يصلون يوم العيد ، بخلاف من تعمد الترك .  
فهذا أصل عظيم مضت به السنة في الفرق بين الجمعة والعيد ، وقد  
اختلفت الرواية عن أحمد في من فاته العيد هل يصلي اربعا او ركعتين  
او يخير بينها ؟ على ثلاث روايات .

## وسئل

عن قوم مقيمين بقرية ، وم دون اربعين ، ماذا يجب عليهم ؛  
اجمة ؟ ام ظهر ؟

فاجاب : أما إذا كان في القرية اقل من اربعين رجلا ، فانهم  
يصلون ظهراً عند اكثر العلماء : كالشافعي واحد في المشهور عنه ،  
وكذلك أبو حنيفة ، لكن الشافعي وأحمد وأكثر العلماء يقولون :  
إذا كانوا اربعين صلوا جمعة (١).

---

(١) هذا نقل شيخ الاسلام عن هؤلاء الائمة ، كما هي عادته في بعض اجوبته بدون ترجيح .  
واما اختياره المعروف عنه فهو اتقاد الجمعة بثلاثة : واحد يخطب واثنان يستمعان .

## وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الصلاة بعد الأذان الأول يوم الجمعة : هل فعله النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو أحد من الصحابة والتابعين والأئمة ؟ أم لا ؟ وهل هو منصوص في مذهب من مذاهب الأئمة المتفق عليهم ؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بين كل أذانين صلاة » . هل هو مخصوص بيوم الجمعة ؟ أم هو عام في جميع الأوقات ؟ .

فأجاب : رضي الله عنه — الحمد لله رب العالمين . أما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئاً ، ولا نقل هذا عنه أحد ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن على عهد إلا إذا قعد على المنبر ، ويؤذن بلال ، ثم يخطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ، ثم يقيم بلال فيصلي النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ، فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان ، لا هو ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه صلى الله عليه وسلم ، ولا نقل عنه أحد أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ، ولا وقت بقوله : صلاة



مقدرة قبل الجمعة ، بل الفاظه صلى الله عليه وسلم فيها الترغيب في الصلاة إذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة ، من غير توقيت . كقوله : « من بكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، وصلى ما كتب له » .

وهذا هو المأثور عن الصحابة ، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر ، فمنهم من يصلي عشر ركعات ومنهم من يصلي اثنتي عشرة ركعة ، ومنهم من يصلي ثمان ركعات ، ومنهم من يصلي أقل من ذلك . ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤكدة بوقت ، مقدرة بعدد ، لأن ذلك إنما ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، أو فعله . وهو لم يسن في ذلك شيئاً ، لا بقوله ولا فعله ، وهذا مذهب مالك ، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه ، وهو المشهور في مذهب أحمد .

وذهب طائفة من العلماء إلى أن قبلها سنة ، فمنهم من جعلها ركعتين ، كما قاله طائفة من أصحاب الشافعي ، وأحمد . ومنهم من جعلها أربعاً ، كما نقل عن أصحاب أبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب أحمد وقد نقل عن الإمام أحمد ما استدل به على ذلك .

وهؤلاء منهم من يحتاج بحديث ضعيف ، ومنهم من يقول : هي

ظهر مقصورة ، وتكون سنة الظهر سنتها ، وهذا خطأ من وجهين .

( أحدهما ) أن الجمعة مخصوصة بأحكام تفارق بها ظهر كل يوم ، باتفاق المسلمين ، وإن سميت ظهراً مقصورة ، فإن الجمعة يشترط لها الوقت . فلا تقضى ، والظهر تقضى ، والجمعة يشترط لها العدد والاستيطان ، وأذن الإمام ، وغير ذلك ، والظهر لا يشترط لها شيء . من ذلك ، فلا يجوز أن تتلقى أحكام الجمعة من أحكام الظهر . مع اختصاص الجمعة بأحكام تفارق بها الظهر ، فإنه إذا كانت الجمعة تشارك الظهر في حكم ، وتفارقها في حكم ، لم يمكن إلحاق مورد النزاع بأحدهما إلا بدليل ، فليس جعل السنة من موارد الاشتراك بأولى من جعلها من موارد الاقتراق .

( الوجه الثاني ) أن يقال : هب أنها ظهر مقصورة ، فالتبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في سفره سنة الظهر للمقصورة ، لا قبلها ولا بعدها ، وإنما كان يصليها إذا أتم الظهر فصلى أربعاً ، فإذا كانت سنته التي فعلها في الظهر المقصورة خلاف التامة كان ما ذكره حجة عليهم لا لهم ، وكان السبب للمقتضى لحذف بعض الفريضة أولى بحذف السنة الراتبية ، كما قال بعض الصحابة : لو كنت متطوعاً لأتممت الفريضة . فإنه لو استحب للمسافر أن يصلي أربعاً لكانت خلافته للظهر أربعاً أولى من أن يصلي ركعتين فرضاً ، وركعتين سنة .

وهذا لأنه قد ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للتواترة انه كان لا يصلي في السفر إلا ركعتين : الظهر ، والعصر ،  
والعشاء . وكذلك لما حج بالناس عام حجة الوداع لم يصل بهم بقى  
وغيرها الا ركعتين . وكذلك ابو بكر بعده لم يصل الا ركعتين .  
وكذلك عمر بعده لم يصل الا ركعتين .

ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى الظهر أو  
العصر أو العشاء في السفر اربعا فقد أخطأ . والحديث المروى في ذلك  
عن عائشة هو حديث ضعيف في الأصل ، مع ما وقع فيه من التحريف .  
فان لفظ الحديث : أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : « افطرت  
وصمت ؟ وقصرت وأتممت ؟ فقال : اصبت يا عائشة » فهذا مع ضعفه  
وقيام الأدلة على أنه باطل ، روى ان عائشة روت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يفطر وبصوم ، ويقصر ويتم . فظن بعض الأئمة أن  
الحديث فيه انها روت الأمرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا : ان السنة للمسافر أن يصلي ركعتين ، والأئمة متفقون  
على ان هذا هو الأفضل ، الا قولاً مرجوحاً للشافعي . واكثر الأئمة  
يكرهون الترييع للمسافر ، كما هو مذهب ابى حنيفة ومالك وأحمد في  
أنص الروايتين عنه . ثم من هؤلاء من يقول : لا يجوز الترييع ،

كقول ابى خيفة . ومنهم من يقول : يجوز مع الكراهة : كقول مالك ، وأحمد . فيقال : لو كان الله يحب للمسافر ان يصلي ركعتين ، ثم ركعتين ، لكان يستحب له أن يصلي الفرض اربعاً ، فان التقرب إليه ببعض الظهر افضل من التقرب إليه بالتطوع مع الظهر . ولهذا أوجب على المقيم اربعاً ، فلو أراد المقيم ان يصلي ركعتين فرضاً ، وركعتين تطوعاً ، لم يحز له ذلك ، والله تعالى لا يوجب عليه وينهاه عن شيء الا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه . فعلم ان صلاة الظهر اربعاً خير عند الله من ان يصليها ركعتين مع ركعتين تطوعاً . فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر الترييع بخير الأمرين عنده ، فلأن لا يستحب الترييع بالأمر المرجوح عنده أولى .

ثبت بهذا الاعتبار الصحيح ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اكمل الأمور ، وان هديه خير الهدى ، وان للمسافر إذا اقتصر على ركعتي الفرض كان افضل له من ان يقرن بها ركعتي السنة .

وهذا يظهر ان الجمعة إذا كانت ظهراً مقصورة لم يكن من السنة ان يقرن بها سنة ظهر المقيم ، بل تجعل كظهر المسافر المقصورة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر ، ويصلي على راحلته قبل اي وجه توجهت به ، ويوتر عليها ، غير انه

لا يصلي عليها المكتوبة . وهذا لأن الفجر لم تقصر في السفر ، فبقيت سنتها على حالها ، بخلاف المقصورات في السفر ، والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل ، وهو أفضل الصلاة بعد المكتوبة ، وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه . فلهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ، لاستقلاله وقيام المقتضى له .

والصواب ان يقال : ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدره ، ولو كان الاذانان على عهده ، فانه قد ثبت عنه في الصحيح انه قال : « بين كل أذانين صلاة ، بين كل اذانين صلاة ، بين كل اذانين صلاة . » ثم قال في الثالثة : لمن شاء « كراهية ان يتخذها الناس سنة . فهذا الحديث الصحيح يدل على أن الصلاة مشروعة قبل العصر ، وقبل العشاء الآخرة ، وقبل المغرب ، وان ذلك ليس بسنة راتبة . وكذلك قد ثبت أن اصحابه كانوا يصلون بين أذان المغرب ، وهو يرام فلا ينهائم ، ولا يأمرهم ، ولا يفعل هو ذلك . فدل على ان ذلك فعل جائز .

وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله : « بين كل اذانين صلاة » . وعارضه غيره فقال : الأذان الذي على المنابر لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن عثمان أمر به لما كثر الناس على عهده ، ولم يكن يبلغهم الأذان حين خروجه وعوده على المنبر . ويتوجه ان يقال هذا الأذان لما سنه عثمان ،

واتفق المسلمون عليه ، صار اذاً شرعياً ، وحينئذ فتكون الصلاة  
بينه وبين الأذان الثانى جائزة حسنة ، وليست سنة راتبة ، كالصلاة  
قبل صلاة المغرب . وحينئذ فن فعل ذلك لم ينكر عليه ، ومن  
ترك ذلك لم ينكر عليه . وهذا اعدل الأقوال ، وكلام الامام أحمد  
يدل عليه .

وحينئذ فقد يكون تركها افضل إذا كان الجهال يظنون ان هذه  
سنة راتبة ، أو انها واجبة ، فتترك حتى يعرف الناس انها ليست سنة  
راتبة ، ولا واجبة ، لاسيما إذا داوم الناس عليها فينبغي تركها أحياناً  
حتى لا تشبه الفرض ، كما استحب أكثر العلماء ان لا يداوم على قراءة  
السجدة يوم الجمعة ، مع انه قد ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله  
عليه وسلم فعلها ، فإذا كان يكره المداومة على ذلك فترك المداومة  
على ما لم يسنه النبي صلى الله عليه وسلم أولى . وان صلاها الرجل  
بين الأذنين أحياناً ، لأنها تطوع مطلق ، أو صلاة بين الأذنين ، كما  
يصلي قبل العصر والعشاء ، لا لأنها سنة راتبة فهذا جائز . وان كان  
الرجل مع قوم يصلونها ، فان كان مطاعاً إذا تركها — وبين لهم  
السنة — لم ينكروا عليه ، بل عرفوا السنة فتركها حسن ، وإن لم  
يكن مطاعاً ورأى ان فى صلاحها تأليفاً لقلوبهم الى ما هو أنفع ، أو  
دفعاً للخصام والشر لعدم التمكن من بيان الحق لهم ، وقبولهم له ،

ونحو ذلك ، فهذا أيضاً حسن .

فالعمل الواحد يكون فعله مستجبا نارة ، وتركه نارة ، باعتبار ما يرجع من مصلحة فعله وتركه ، بحسب الأدلة الشرعية . والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجع على مصلحته ، كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم ، وقال لعائشة : « لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة ، ولأصقتها بالأرض ولجعلت لها بابين ، بابا يدخل الناس منه ، وبابا يخرجون منه » والحديث في الصحيحين . فترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأمر الذي كان عنده أفضل الأمور للمعارض الراجح ، وهو حدثان عهد قريش بالاسلام لما في ذلك من التفسير لهم ، فكانت المفسدة راجعة على المصلحة .

ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو ضده أفضل ، إذا كان فيه تأليف للمؤمنين ، مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل ، بأن يسلم في الشفع ، ثم يصلي ركعة الوتر ، وهو يؤم قوما لا يرون الا وصل الوتر ، فإذا لم يمكنه أن يتقدم الى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقه لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه ، وكذلك لو كان ممن يرى الحفاقة بالبسمة أفضل ، أو الجهر بها ، وكان للمؤمنون على خلاف رأيه ،

ففعل المفضل عنده لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان جائزاً حسناً .

وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسناً ، مثل ان يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس ان فعل ذلك حسن مشروع في الصلاة ، كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب جهر بالاستفتاح ، فكان يكبر ويقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » . قال الأسود بن يزيد : صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة ، فكان يكبر ، ثم يقول ذلك ، رواه مسلم في صحيحه . ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عمل به أكثر الناس . وكذلك كان ابن عمر وابن عباس يجهران بالاستعاذة ، وكان غير واحد من الصحابة يجهر بالبسملة . وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة راتبة كان ليعلم الناس ان قراءتها في الصلاة سنة ، كما ثبت في الصحيح ان ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بأمر القرآن جهراً ، وذكر انه فعل ذلك ليعلم الناس انها سنة . وذلك ان الناس في صلاة الجنازة على قولين :

منهم من لا يرى فيها قراءة بحال ، كما قاله كثير من السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك .



ومنه من يرى القراءة فيها سنة ، كقول الشافعي ، وأحمد لحديث  
ابن عباس هذا وغيره .

ثم من هؤلاء من يقول القراءة فيها واجبة كالصلاة .

ومنه من يقول : بل هي سنة مستحبة ، ليست واجبة . وهذا  
أعدل الأقوال الثلاثة ؛ فإن السلف فعلوا هذا ، وهذا ، وكان كلا  
الفعالين مشهوراً بينهم ، كانوا يصلون على الجنازة بقراءة وغير قراءة ،  
كما كانوا يصلون تارة بالجر بالبسملة ، وتارة بغير جهر بها ، وتارة باستفتاح  
وتارة بغير استفتاح ، وتارة برفع اليدين في المواطن الثلاثة ، وتارة  
بغير رفع اليدين ، وتارة بسلامون تسليمتين ، وتارة تسليمة واحدة ،  
وتارة يقرأون خلف الإمام بالسر ، وتارة لا يقرأون ، وتارة يكبرون  
على الجنازة أربعاً ، وتارة خمساً ، وتارة سبعا كان فيهم من يفعل  
هذا ، وفيهم من يفعل هذا . كل هذا ثابت عن الصحابة .

كما ثبت عنهم ان منهم من كان يرجع في الأذان . ومنهم من لم  
يرجع فيه .

ومنه من كان يوتر الإقامة ، ومنهم من كان يشفعها ، وكلاهما  
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فهذه الأمور وإن كان أحدها أرجح من الآخر ، فمن فعل المرجوح فقد فعل جائزاً . وقد يكون فعل المرجوح أرجح للمصلحة الراجحة ، كما يكون ترك الراجح أرجح أحياناً لمصلحة راجحة . وهذا واقع في عامة الأعمال ، فإن العمل الذي هو في جنسه أفضل ، قد يكون في مواطن غيره أفضل منه ، كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة ، وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر ، وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء . ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهي عنها ، والقراءة والذكر والدعاء أفضل منها في تلك الأوقات وكذلك القراءة في الركوع والسجود منهي عنها ، والذكر هناك أفضل منها ، والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد أفضل من الذكر ، وقد يكون العمل المفضل أفضل بحسب حال الشخص المعين ؛ لكونه عاجزاً عن الأفضل ، أو لكون محبته ورغبته واهتمامه وانتفاعه بالمفضل أكثر ، فيكون أفضل في حقه لما يقتزن به من مزيد عمله وجهه وإرادته وانتفاعه كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشتهي ما لا ينتفع بما لا يشتهي ، وإن كان جنس ذلك أفضل .

ومن هذا الباب صار الذكر لبعض الناس في بعض الأوقات خيراً من القراءة ، والقراءة لبعضهم في بعض الأوقات خيراً من الصلاة ، وأمثال ذلك ، لكل انتفاع به ، لا لأنه في جنسه أفضل .

وهذا الباب « باب تفضيل بعض الأعمال على بعض » ان لم يعرف فيه التفضيل ، وأن ذلك قد يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال وإلا وقع فيها اضطراب كثير . فان في الناس من اذا اعتقد استحباب فعل ورجحانه يحافظ عليه ما لا يحافظ على الواجبات ، حتى يخرج به الأمر الى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية ، كما تجده فيمن يختار بعض هذه الامور فيراها شعاراً لمذهبه .

وممن من اذا رأى ترك ذلك هو الأفضل ، يحافظ أبداً على هذا الترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات ، حتى يخرج به الامر إلى اتباع الهوى والحمية الجاهلية ، كما تجده فيمن يرى الترك شعاراً لمذهبه ، وأمثال ذلك ، وهذا كله خطأ .

والواجب أن يعطى كل ذي حق حقه ، وبوسع ما وسعه الله ورسوله . ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله ، ويراعي في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية ، والمقاصد الشرعية ، ويعلم ان خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وان الله بعثه رحمة للعالمين ، بعثه بسعادة الدنيا والآخرة ، في كل أمر من الامور ، وأن يكون مع الانسان من التفصيل ما يحفظ به هذا الاجمال ، والافكثير من الناس يعتقد هذا مجحلاً ، ويدعه عند التفصيل : إما جهلاً ، وإما ظمناً ، وإما اتباعاً للهوى . فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين

والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً .

## فصل

وأما السنة بعد الجمعة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين » كما ثبت عنه في الصحيحين « أنه كان يصلي قبل الفجر ركعتين : وبعد الظهر ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين » .

وأما الظهر ففي حديث ابن عمر : « أنه كان يصلي قبلها ركعتين » وفي الصحيحين من عائشة : « أنه كان يصلي قبلها أربعاً » .

وفي الصحيح عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة » . وجاء مفسراً في السنن : « أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الفجر » . فهذه هي السنن الاربعة التي ثبتت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله . مدارها على هذه الأحاديث الثلاثة : حديث ابن عمر ، وعائشة ، وأم حبيبة .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بالليل : إما إحدى عشرة ركعة ، وإما ثلاث عشرة ركعة ، فكان مجموع صلاته بالليل والنهار فريضة ونفله نحواً من أربعين ركعة .

والناس في هذه السنن الرواتب على ثلاثة أقوال :

منهم من لا يوقت في ذلك شيئاً . كقول مالك ، فإنه لا يرى سنة إلا الوتر ، وركعتي الفجر . وكان يقول إنما يوقت أهل العراق .

ومنهم من يقدر في ذلك أشياء بأحاديث ضعيفة ، بل باطلة ، كما يوجد في مذاهب أهل العراق ، وبعض من وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد ، فإن هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلوات المقدرة والأحاديث في ذلك ما يعلم أهل المعرفة بالسنة أنه مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم ، كمن روى عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه صلى قبل العصر أربعاً » أو أنه قضى سنة العصر ، أو « أنه صلى قبل الظهر ستاً » أو « بعدها أربعاً » أو « أنه كان يحافظ على الضحى » . وأمثال ذلك من الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم .

وأشد من ذلك ما يذكره بعض المصنفين في « الرقائق والفضائل » في الصلوات الأسبوعية ، والحولية : كصلاة يوم الأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، والجمعة ، والسبت ، المذكورة في كتاب أبي طالب ، وأبي حامد ، وعبد القادر ، وغيرهم . وكصلاة « الالفية » التي في أول رجب ، ونصف شعبان ، والصلاة « الاثني عشرية » التي في أول ليلة جمعة من رجب ، والصلاة التي في ليلة سبع وعشرين من

رجب ، وصلوات آخر تذكر في الأشهر الثلاثة ، وصلاة ليلتي العيدين  
وصلاة يوم عاشوراء ، وأمثال ذلك من الصلوات المروية عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ؛ مع اتفاق أهل المعرفة بحديثه أن ذلك كذب عليه ،  
ولكن بلغ ذلك أقواماً من أهل العلم والدين ، فظنوه صحيحاً ،  
فعملوا به ، وهم مأجورون على حسن قصد وجتهادهم ، لا على  
مخالفة السنة .

وأما من تينت له السنة فظن أن غيرها خير منها فهو ضال مبتدع ،  
بل كافر .

والقول الوسط العدل هو ما وافق السنة الصحيحة الثابتة عنه صلى  
الله عليه وسلم : وقد ثبت عنه انه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ، وفي  
صحيح مسلم عنه أنه قال : « من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل  
بعدها أربعاً » . وقد روى الست عن طائفة من الصحابة جمعاً بين  
هذا وهذا .

والسنة أن يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة ، وغيرها . كما  
ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن توصل صلاة  
بصلاة ، حتى يفصل بينهما بقيام أو كلام » فلا يفعل ما يفعله كثير من  
الناس . يصل السلام بركعتي السنة ، فإن هذا ركوب لتهي النبي صلى الله

عليه وسلم . وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض ، كما يميز بين العبادة وغير العبادة .

ولهذا استحب تعجيل الفطور ، وتأخير السحور ، والاكل يوم الفطر قبل الصلاة ، ونهى عن استقبال رمضان يوم أو يومين ، فهذا كله للفصل بين المأمور به من الصيام ، وغير المأمور به ، والفصل بين العبادة وغيرها . وهكذا تميز الجمعة التي أوجبها الله من غيرها .

وأيضاً فإن كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر ، ويظهرون أنهم سلموا ، وما سلموا ، فيصلون ظهراً ويظن الظان أنهم يصلون السنة ، فإذا حصل التمييز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة ، وهذا له نظائر كثيرة ، والله سبحانه أعلم .

## وسئل

عن رجل خرج إلى صلاة الجمعة ، وقد أقيمت الصلاة : فهل يجرى إلى أن يأتي الصلاة ، أو يأتي هونا ولو فاتته ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا خشي فوت الجمعة ، فإنه يسرع حتى يدرك منها ركعة فأكثر ، وأما إذا كان يدركها مع المشي وعليه السكينة فهذا أفضل ، بل هو السنة ، والله أعلم .

## وسئل

عن الصلاة يوم الجمعة بالسجدة : هل تجب المداومة عليها أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ليست قراءة ( الم تنزيل ) التي فيها السجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة ، ومن اعتقد ذلك واجباً أو ذم من ترك ذلك فهو ضال مخطيء ، يجب عليه



أن يتوب من ذلك باتفاق الأئمة . وإنما تنازع العلماء في استحباب ذلك وكراهيته . فعند مالك بكره أن يقرأ بالسجدة في الجهر . والصحيح انه لا بكره ، كقول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ؛ لأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في العشاء بـ ( إذا السماء انشقت ) وثبت عنه في الصحيحين انه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ( ألم نزيل ) و ( هل أتى ) . وعند مالك بكره أن يقصد سورة بعينها . وأما الشافعي وأحمد فيستحبون ما جاءت به السنة ، مثل الجمعة والمنافقين ، في الجمعة . والذاريات واقتربت في العيد ، ولم تنزل وهل أتى في فجر الجمعة .

لكن هنا مسألتان نافعتان :

( احداها ) انه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة ، فليس الاستحباب لأجل السجدة ، بل للسورتين ، والسجدة جاءت اتفاقاً ، فإن هاتين السورتين فيها ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث .

( الثانية ) انه لا ينبغي المداومة عليها ، بحيث يتوهم الجهال أنها واجبة ، وأن تاركها مسيء ، بل ينبغي تركها أحياناً لعدم وجوبها ، والله أعلم .

## وسئل

عن من قرأ « سورة السجدة » يوم الجمعة : هل المطلوب السجدة  
فيجزىء بعض السورة ، والسجدة في غيرها ؟ أم المطلوب السورة ؟.

فأجاب : الحمد لله . بل المقصود قراءة السورتين : ( الم تنزيل )  
و : ( هل أتى على الانسان ) لما فيها من ذكر خلق آدم ، وقيام  
الساعة ، وما يتبع ذلك ، فانه كان يوم الجمعة ، وليس المقصود السجدة ،  
فلو قصد الرجل قراءة سورة سجدة أخرى كره ذلك . والنبي صلى  
الله عليه وسلم بقرأ السورتين كلتاها ، فالسنة قراءتهما بكما لهما . ولا  
ينبغي المداومة على ذلك ، لئلا يظن الجاهل ان ذلك واجب ، بل  
يقرأ أحياناً غيرها من القرآن . والشافعي . واحمد اللذان يستحبان  
قراءتهما . وأما مالك وأبو حنيفة فعندهما يكره قصد قراءتهما .

## وسئل

عن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ، ثم قام ليقضي ما عليه . فهل يجهر بالقراءة أم لا ؟ .

فأجاب : بل يخافت بالقراءة ، ولا يجهر ؛ لأن المسبوق إذا قام يقضي فانه منفرد فيما يقضيه ، حكمه حكم المنفرد ، وهو فيها بدركه في حكم المؤتم ؛ ولهذا يسجد المسبوق إذا سها فيما يقضيه ، وإذا كان كذلك فالمسبوق إنما يجهر فيما يجهر فيه المنفرد ، فمن كان من العلماء مذهبه أن يجهر المنفرد في العشائين والفجر ، فانه يجهر إذا قضى الركعتين الأوليين ، ومن كان مذهبه أن المنفرد لا يجهر فانه لا يجهر المسبوق عنده . والجمعة لا يصلحها أحد منفرداً ، فلا يتصور أن يجهر فيها المنفرد . والمسبوق كالمنفرد فلا يجهر ، لكنه مدرك للجمعة ضمناً وتبعاً ، ولا يشترط في التابع ما يشترط في التبوع ، ولهذا لا يشترط لما يقضيه المسبوق العدد ، ونحو ذلك .

لكن مضت السنة ان من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فهو مدرك للجمعة ، كمن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس

ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ، فانه مدرك ، وإن كانت بقية الصلاة فعلت خارج الوقت ، والله اعلم .

## وسئل رحمه الله

عن صلاة الجمعة في جامع القلعة : هل هي جائزة ، مع أن في البلد خطبة أخرى ، مع وجود سورها ، وغلق أبوابها أم لا ؟

فأجاب : نعم ! يجوز ان يصلي فيها جمعة لأنها مدينة أخرى . كمصر والقاهرة ، ولو لم تكن كمدينة أخرى فاقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في موضعين للحاجة يجوز عند أكثر العلماء ؛ ولهذا لما بنيت بغداد ولها جانبان أقاموا فيها جمعة في الجانب الشرقي ، وجمعة في الجانب الغربي . وجوز ذلك أكثر العلماء ، وشبهوا ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> في مدينته إلا في موضع يخرج بالمسلمين فيصلي العيد بالصحراء ، وكذلك كان الأمر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان . فلما تولى علي بن أبي طالب وصار بالكوفة ، وكان الخلق بها كثيراً ، قالوا : يا أمير المؤمنين ! ان بالمدينة شيوخا وضعفاء يشق عليهم الخروج إلى الصحراء فاستخلف

---

(١) هكذا بالاصل .

على بن أبي طالب رجلاً يصلي بالناس العيد في المسجد ، وهو يصلي بالناس خارج الصحراء ، ولم يكن هذا يفعل قبل ذلك ، وعلي من الخلفاء الراشدين . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » . فمن تمسك بسنة الخلفاء الراشدين فقد أطاع الله ورسوله ، والحاجة في هذه البلاد وفي هذه الأوقات تدعو إلى أكثر من جمعة ، إذ ليس للناس جامع واحد بسهم ، ولا يمكنهم جمعة واحدة إلا بمشقة عظيمة .

وهنا وجه ثالث : وهو ان يجعل القلعة كأنها قرية خارج المدينة . والذي عليه الجمهور كمالك والشافعي وأحمد ان الجمعة تقام في القرى ، لأن في الصحيح عن ابن عباس انه قال : « أول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة المدينة جمعة « بجوائى » قرية من قرى البحرين » وكان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم عليه وفد عبد القيس . وكذلك كتب عمر بن الخطاب إلى المسلمين يأمرهم بالجمعة حيث كانوا . وكان عبد الله بن عمر يمر بالمياه التي بين مكة والمدينة وم يقيمون الجمعة فلا ينكر عليهم .

وأما قول علي رضي الله عنه : لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع . فلو لم يكن له مخالف لجاز أن يراد به ان كل قرية مصر جامع كما أن المصر الجامع يسمى قرية . وقد سمي الله مكة قرية ، بل سماها

« أم القرى » بل وما هو أكبر من مكة ، كما في قوله : ( وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم )  
وسمى مصر القديمة قرية بقوله : ( وأسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ) . ومثله في القرآن كثير ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجلين تنازعا في العيد اذا وافق الجمعة ، فقال أحدهما : يجب أن يصلي العيد ، ولا يصلي الجمعة ؛ وقال الآخر : يصليها . فما الصواب في ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يجب الجمعة على من شهد العيد . كما يجب سائر الجمع للعمومات الدالة على وجوب الجمعة .

والثاني : تسقط عن أهل البر ، مثل أهل العوالي والشواذ ؛ لأن عثمان بن عفان أرخص لهم في ترك الجمعة لما صلى بهم العيد .

والقول الثالث : وهو الصحيح أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن على الامام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها ، ومن لم يشهد العيد . وهذا هو المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : كعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير وغيرهم . ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف .

وأصحاب القولين المتقدمين لم يبلغهم ما في ذلك من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما اجتمع في يومه عيدان صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، وفي لفظ أنه قال : « أيها الناس ! إنكم قد أصبتم خيراً ، فمن شاء أن يشهد الجمعة فليشهد ، فانا مجمعون » .

وأيضاً فإنه اذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع ، ثم إنه يصلي الظهر اذا لم يشهد الجمعة ، فتكون الظهر في وقتها ، والعيد يحصل مقصود الجمعة . وفي إيجابها على الناس تضيق عليهم ، وتكدير لمقصود عيدهم ، وما سن لهم من السرور فيه ، والانبساط .

فإذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصوده بالابطال ، ولأن يوم الجمعة عيد ، ويوم الفطر والنحر عيد ، ومن شأن الشارع اذا اجتمع عبادتان من جنس واحد أدخل احدهما في الأخرى . كما يدخل الوضوء في الغسل ، وأحد الغسلين في الآخر . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

من رجل قال : اذا جاء يوم الجمعة يوم العيد ، وصلى العيد ،  
إن اشتئى أن يصلي الجمعة والا فلا . فهل هو فيما قال مصيب  
أم مخطئ ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . إذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ففيها ثلاثة  
أقوال للفقهاء :

( أحدها ) : ان الجمعة على من صلى العيد ، ومن لم يصله كقول  
مالك ، وغيره .

( والثاني ) : ان الجمعة سقطت عن السواد الخارج عن المصر ، كما  
يروى ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه صلى العيد ، ثم أذن  
لأهل القرى في ترك الجمعة ، واتبع ذلك الشافعي .

( والثالث ) : ان من صلى العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن ينبغي



للإمام ان يقيم الجمعة ليشهدها من أحب . كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه اجتمع في عهده عيدان فصلى العيد ثم رخص في الجمعة .

وفي لفظ انه صلى العيد وخطب الناس فقال : « أيها الناس إنكم قد أصبتم خيراً ، فمن شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد ، فانا مجمعون » وهذا الحديث روي في السنن من وجهين . أنه صلى العيد ثم خير الناس في شهود الجمعة . وفي السنن حديث ثالث في ذلك ان ابن الزبير كان على عهده عيدان فجمعها أول النهار ، ثم لم يصل الا العصر . وذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك ، وذكر ذلك لابن عباس - رضي الله عنه - فقال : قد أصاب السنة .

وهذا المنقول هو الثابت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه . وهو قول من بلغه من الأئمة كأحمد وغيره . والذين خالفوه لم يبلغهم ما في ذلك من السنن والآثار ، والله أعلم .

## وسئل رعمه الله

عن خطبة بين صلاتين . كلاهما فرض لوقتها ، في ساعة مشكلة العين . واعتبار الشرط فيها كما في غيرها من هيئة الدين . كالظهر والسنن . والوقت ، والقبلة أيضاً بالتأذين .

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة قد تنزل على عدة مسائل ، بعضها متفق عليه ، وبعضها متنازع فيه :

منها اذا اجتمع عيد وجمعة فمن قال : ان العيد فرض ، يقول : ان خطبة الجمعة هي خطبة بين صلاتين كلاهما فرض ، بخلاف خطبة العيد . فانه يقول ليست فرضاً .

واما ان تنزل على ما إذا اعتقد جعتان في موضع لا تصح فيه جعتان ، فانه تصح الأولى وتبطل الثانية ، اذا كانا باذن الامام . فان أشكل من السابقة بطلتا جميعاً ، وصلوا ظهراً . فالخطبة التي قبل الثانية خطبة بين صلاتين كلاهما فرض ، اذا كان الامام قد أذن في كل منهما ،

واعتقدوا أن الجمعة لا تقام عندم ، وكلاهما يعتقد أن جمعة فرض .

ويمكن أن يريد السائل الفجر والجمعة ، فإن الفجر فرض في وقتها ، والجمعة فرض لوقتها ، وبينها خطبة هي خطبة الجمعة .

ومنها خطب الحج : فإن خطبة عرفة تكون بين الصلاة بعرفة ، وبين صلاة المغرب ، فكلاهما فرض ، والخطبة يوم النحر : تكون بين الفجر والظهر ، فكلاهما فرض .

## وسئل

هل قراءة الكهف بعد عصر الجمعة ، جاء فيه حديث أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ، ذكرها أهل الحديث والفقه ، لكن هي مطلقة يوم الجمعة ، ما سمعت أنها مختصة بعد العصر ، والله أعلم .

## وسئل

من فرش السجادة في الروضة الشريفة ، هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : ليس لأحد أن يفرش شيئاً ويختص به مع غيبته .  
ويمنع به غيره . هذا غصب لتلك البقعة ، ومنع للمسلمين مما أمر الله تعالى به من الصلاة .

والسنة أن يتقدم الرجل بنفسه ، وأما من يتقدم بسجادة فهو ظالم ، ينهى عنه ويجب رفع تلك السجاجيد ، ويمكن الناس من مكانها .

هذا مع أن أصل الفرش بدعة ، لا سيما في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون على الأرض ، والخمرة التي كان يهلي عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم صغيرة ، ليست بقدر السجادة .

قلت فقد نقل ابن حزم في المحلى عن عطاء بن أبي رباح : أنه

لا يجوز الصلاة في مسجد الا على الأرض ، ولما قدم عبد الرحمن بن مهدي من العراق ، وفرش في للمسجد . أمر مالك بن أنس بحبسه تعزيراً له ، حتى روجع في ذلك ، فذكر أن فعل هذا في مثل هذا المسجد بدعة يؤدب صاحبها .

وعلى الناس الانكار على من يفعل ذلك ، والمنع منه ، لا سيما ولاية الأمر الذين لهم هنالك ولاية على المسجد ، فانه يتعين عليهم رفع هذه السجائيد ، ولو عوقب أصحابه بالصدقة بها لكان هذا مما يسوغ في الاجتهاد ، انتهى .

## وسئل رحمه الله

عن قول المؤذن يوم الجمعة وقت دخول الامام المسجد : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد وسلم . ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين » . وفي دعاء الامام بعد صعوده على المنبر ، وفي قول المؤذن بعد الأذان الثاني : عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت » أذلك مسنون ، أو مستحب ، أو مكروه في صلاة الجمعة ؟

فأجاب : الحمد لله ليس هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا استجبه أحد من أئمة المسلمين العلماء ، لكن تبليغ الحديث فعله من فعله لأمر الناس بالانصات ، وهو من نوع الخطبة .

وأما دعاء الامام بعد صعوده ، ورفع المؤذنين أصواتهم بالصلاة ، فهذا لم يذكره العلماء ، وإنما يفعله من يفعله بلا أصل شرعى .

وأما رفع المؤذنين أصواتهم وقت الخطبة بالصلاة وغيرها ، فهذا مكروه باتفاق الأئمة .

## وسئل

عن رجل مؤذن يقول عند دخول الخطيب الى الجامع : « إن الله وملائكته يصلون على النبي » . فقال رجل : هذا بدعة . فما يجب عليه ؟

فأجاب : جهر المؤذن بذلك ، كجهره بالصلاة والترضي عند رقي الخطيب المنبر ، أو جهره بالدعاء للخطيب والامام ، ونحو ذلك : لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه الراشدين ، ولا استجبه أحد من الأئمة .

وأشد من ذلك الجهر بنحو ذلك في الخطبة ، وكل ذلك بدعة ، والله أعلم .

## باب صلاة العبدین

### سئل شیخ الاسلام

هل يتعين قراءة بعينها في صلاة العبدین ؟ وما يقول الانسان بين كل تكبيرتين ؟

فأجاب : الحمد لله . مهما قرأ به جاز . كما تجوز القراءة في نحوها من الصلوات . لكن اذا قرأ بقاف ، واقتربت ، أو نحو ذلك . مما جاء في الأثر ، كان حسناً .

وأما بين التكبيرات : فإنه يحمد الله ، وبشيء عليه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء . هكذا روى نحو هذا العلماء عن عبد الله بن مسعود . وإن قال : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله الا الله ، والله أكبر . اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ، وارحمني ، كان حسناً . وكذلك ان قال : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً . ونحو ذلك ،

وليس في ذلك شيء مؤقت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة  
والله أعلم .

## وسئل

عن صفة التكبير في العيدين . ومتى وقته ؟

فأجاب : الحمد لله . أصح الأقوال في التكبير الذي عليه جمهور  
السلف والفقهاء من الصحابة والأئمة : أن يكبر من فجر يوم عرفة ،  
إلى آخر أيام التشريق ، عقب كل صلاة ، ويشرع لكل أحد أن  
يجهر بالتكبير عند الخروج إلى العيد . وهذا باتفاق الأئمة الأربعة .

وصفة التكبير المنقول عند أكثر الصحابة : قد روى مرفوعاً  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « الله أكبر ، الله أكبر ،  
لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد » . وإن قال  
الله أكبر ثلاثاً جاز . ومن الفقهاء من يكبر ثلاثاً فقط ، ومنهم  
من يكبر ثلاثاً ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك  
وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

وأما التكبير في الصلاة فيكبر للمأموم تبعاً للإمام ، وأكثر الصحابة  
رضي الله عنهم والأئمة يكبرون سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية .



وان شاء أن يقول بين التكبيرين : سبحان الله ، والحمد لله ،  
ولا إله إلا الله ، والله أكبر . اللهم اغفر لي ، وارحمني . كان حسناً ،  
كما جاء ذلك عن بعض السلف ، والله أعلم .

## وسئل

هل التكبير يجب في عيد الفطر أكثر من عيد الأضحي ؟  
لنا مأجورين .

فأجاب : أما التكبير فإنه مشروع في عيد الأضحي بالاتفاق .  
وكذلك هو مشروع في عيد الفطر : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد .  
وذكر ذلك الطحاوي من مذهب أبي حنيفة ، وأصحابه . والمشهور عنهم  
خلافه ، لكن التكبير فيه هو للمأثور عن الصحابة رضوان الله عليهم ،  
والتكبير فيه أوكد من جهة أن الله أمر به بقوله : ( وتكملوا العدة ،  
وتكبروا الله على ما هداكم ، ولعلكم تشكرون ) .

والتكبير فيه : أوله من رؤية الهلال ، وآخره انقضاء العيد ، وهو  
فراغ الامام من الخطبة على الصحيح .

وأما التكبير في النحر فهو أوكد من جهة أنه بشرع أدبار الصلوات

وانه متفق عليه ، وان عيد النحر يجتمع فيه المكان والزمان ، وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ، ولهذا كانت العبادة فيه التجمع مع الصلاة . والعبادة في ذلك الصدقة مع الصلاة . والنحر أفضل من الصدقة ، لانه يجتمع فيه العبادتان البدنية والمالية ، فالذبيح عبادة بدنية ومالية ، والصدقة والهدية عبادة مالية ولأن الصدقة في الفطر تابعة للصوم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها طهارة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين ولهذا سن ان تخرج قبل الصلاة ، كما قال تعالى : ( قد أفلح من زكى ، وذكر اسم ربه فصل ) . وأما النسك فانه مشروع في اليوم نفسه عبادة مستقلة ، ولهذا يشرع بعد الصلاة ، كما قال تعالى : ( فصل لربك وانحر ، إن شئت هو الأبر ) .

فصلالة الناس في الأمصار بمنزلة رمي الحجاج حجرة العقبة ، وذبحهم في الأمصار بمنزلة ذبح الحجاج هديهم .

وفي الحديث الذي في السنن « أفضل الايام عند الله يوم النحر ، ثم يوم القر » وفي الحديث الآخر الذي في السنن وقد صححه الترمذي « يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الاسلام » وهي أيام أكل وشرب وذكر لله ، ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء أن أهل الأمصار يكبرون من فجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ، لهذا الحديث ، ولحديث آخر رواه الدارقطني عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولأنه إجماع من أكبر الصحابة والله أعلم .

## وقال سبحانه الاسم

### فصل

قال الله تعالى ( وتكملوا العدة ، وتكبروا الله على ما هداكم ، ولعلمكم تشكرون ) و « اللام » إما متعلقة بمذكور : أي ( يريد الله بكم اليسر ... وتكملوا العدة ) . كما قال : ( يريد الله ليسين لكم ) . أو بحذوف : أي وتكملوا العدة " شرع ذلك .

وهذا أشهر لأنه قال : ( ولعلمكم تشكرون ) فيجب على الأول ان يقال ويريد لعلمكم تشكرون ، وفيه وهن .

لكن يحتاج للأول بقوله تعالى في آية الوضوء : ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم ، ولعلمكم تشكرون ) فان آية الصيام وآية الطهارة متساويتان في اللفظ والمعنى ، فقوله : ( يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر ) بمنزلة قوله :

---

(١) ياض بالامل .

( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ) وقوله : ( ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ) كقوله : ( وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ) .

والمقصود هنا : أن الله سبحانه أراد شرعا : التكبير على ما هدانا ، ولهذا قال من قال من السلف : كزيد بن أسلم هو التكبير تكبير العيد ، وانفقت الأمة على ان صلاة العيد مخصوصة بتكبير زائد ، ولعله يدخل في التكبير صلاة العيد ، كما سميت الصلاة نسيحاً ، وقياماً ، وسجوداً وقرآناً ، وكما ادخلت صلاتنا الجمع في ذكر الله في قوله : ( فاذا افتمم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ) وأريد الخطبة والصلاة بقوله : ( فاسمعوا إلى ذكر الله وفروا البيع ) ويكون لأجل ان الصلاة لما سميت تكبيرا خست بتكبير زائد ، كما ان صلاة الفجر لما سميت قرآناً خست بقرآن زائد ، وجعل طول القراءة فيها عوضاً عن الركعتين في الصلاة الرباعية . وكذلك « صلاة الليل » لما سميت قياماً بقوله : ( قم الليل ) خست بطول القيام ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبطل القيام والركوع والسجود بالليل ما لا يطيله بالنهار . ولهذا قال بعض السلف : إن التطويل بالليل أفضل ، وإن تكثير الركوع والسجود بالنهار أفضل .

وكان التكبير أيضاً مشروعا في خطبة العيد زيادة على الخطب الجمعية ، وكان التكبير أيضاً مشروعا عندنا ، وعند أكثر العلماء من حين اهللال العيد الى انقضاء العيد ، إلى آخر الصلاة والخطبة ؛ لكن هل يقطعه المؤمن إذا شهد المصلى لكونه مشغولا بعد ذلك بانتظار الصلاة ؟ او يقطعه بالشرع في الصلاة للاشتغال عنه بعد ذلك بالصلاة والخطبة أو لا يقطعه إلى انقضاء الخطبة ؟ فيه خلاف عن احمد وغيره . والصحيح انه إلى آخر العيد .

وقد قال تعالى في الحج ( ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما زرعهم من بهيمة الانعام ) فقيل : الأيام المعلومات . هي أيام الذبح ، وذكر اسم الله التسمية على الأضحية والهدى ، وهو قول مالك في رواية .

وقيل : هي أيام العشر ، وهو المشهور عن احمد ، وقول الشافعي وغيره . ثم ذكر اسم الله فيها هو ذكره في العشر بالتكبير عندنا ، وقيل هو ذكره عند رؤية الهدى ، واطنه مأثوراً عن الشافعي . وفي صحيح البخاري ان ابن عمر وابن عباس كانا يخرجان إلى السوق في أيام العشر ، فيكبران ، ويكبر الناس بتكبيرهما . وفي الصحيح عن أنس انهم كانوا غداة عرفة ، وهم ذاهبون من منى إلى عرفة يكبر منهم المكبر فلا ينكر عليه ، ويلبي الملبى فلا ينكر عليه ، وفي

امثلة الأحاديث المرفوعة مثل قوله : « فاكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد »

وعلى قول أصحابنا يكون ( ذكر اسم الله على ما رزقهم ) كقوله ( على ما هداكم ) وكقوله : ( فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، واذكروه كما هداكم ) وكقوله : ( كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم — إلى قوله — فاذكروني اذ كرتم ) .

وعلى القول الآخر يكون مثل قوله : ( فكلوا مما امسكن عليكم ، واذكروا اسم الله عليه ) وقوله : ( فاذكروا اسم الله عليها صواف ) ويدل عليه قوله : ( من بهيمة الأنعام ) فيدل على ان ( ما ) موصولة لا مصدرية ، بمعنى على الذي رزقهم من بهيمة الأنعام ، وكذلك قوله : ( ولكل أمة جعلنا منسكا ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) وعلى قولنا يكون ذكر اسم الله عليها وقت الذبح ، ووقت السوق بالتلبية عندها ، وبالتكبير . يدل عليه أنه لو أراد مجرد التسمية لم يكن للأضحية بذلك اختصاص ، فان اسمه مذكور عند كل ذبح ، لا فرق في ذلك بين الأضحية وغيرها ، فما وجب فيها وجب في غيرها ، وما لم يجب لم يجب .

وأيضاً فإنه لا يكون لقوله : ( واذن في الناس بالحبج بأثوك رجالا وعلى كل ضامر — إلى قوله — ليشهدوا منافع لهم وذكروا اسم الله ) فجعل آياتهم إلى المشاعر ليشهدوا منافع لهم ، وذكروا اسم الله في أيام معلومات . ولو أراد الاضحية فقط لم يكن للمشاعر بهذا اختصاص ؛ فان الاضحية مشروعة في جميع الأرض ، إلا أن هذا الوجه يرد على قولنا : بذكر اسم الله في جميع العشر في الأمصار . فيقال : لم خص ذلك بالآيتين إلى المشاعر ؟ وقد يحتج به من يرى ذكر الله عند رؤية الهدي ؛ لأن الهدي يساق إلى مكة ، لكن عنده يجوز ذبح الهدي ، متى وصل فاي فائدة لتوقيته بالأيام المعلومات . وبجواب عن هذا بوجهين :

أحدهما : ان الذبح بللمشاعر اصل ، وبقية الأمصار تبع لمكة ، ولهذا كان عيد النحر العيد الأكبر ، ويوم النحر يوم الحبج الأكبر لأنه يجتمع فيه عيد المكان والزمان .

الثاني : ان ذكر الله هناك على ما رزقهم من الأضحية ، والهدي جميعا بخلاف غير مكة فإنه ليس فيها الا الأضحية . وهي مخصصة بالأيام المعلومات ، فان الهدي عندنا مؤقت ، فاذا ساق الهدي لم ينحره إلا عند الاحلال ، ولا يجوز له ان يحل حتى ينحر هديه ، كما قال تعالى : ( حتى يبلغ الهدي محله ) وامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في

حجة الوداع ان يحلوا إلا من ساق الهدى ، فلا يحل حتى ينحره ،  
وهذا إذا قسم به في العشر بلا نزاع ، وأما إذا قدم به قبل العشر  
ففيه روايتان :

فان قيل : فاذا كان الكتاب والسنة قد أمرا بذكره في الأيام  
المعلومات ، فهلا شرع التكبير فيها في أدبار الصلوات ، كما شرع في  
أيام العيد ؟

قيل : كما شرع التكبير في ليلة الفطر إلى حين انقضاء العيد ، ولم  
بشرع عقب الصلاة ، لأن التكبير عقب الصلاة أوكد . فاختص به العيد  
الكبير ، وأيام العيد خمسة ، هي أيام الاجتماع ، كما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى عيدنا أهل الاسلام ،  
وهي أيام أكل وشرب » وقد قال تعالى : ( واذكروا الله في أيام  
معدودات ) وهي أيام التشريق في المشهور عندنا ، وقول الشافعي ،  
وغيره . وفيه قول آخر أنها أيام الذبيح . فعلى الأول يكون من ذكر  
الله فيها التكبير في أدبار الصلوات ، والتكبير عند رمي الجمار ، كما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم « إنما جعل السعي بين الصفا والمروة ورمي  
الجمار لأقامة ذكر الله » فالذكر في هذه الآيات مطلق ، وإن كانت  
السنة قد جاءت بالتكبير في عيد النحر في صلاته وخطبته ودبر صلواته  
ورمى جهزاته والذكر في آية الصيام يعني بالتكبير على الهداية ، فهذا



ذكر الله ، وتكبير له على الهداية ، وهناك على الرزق .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما أشرف على خير قال : « الله أكبر ، خربت خير ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » وكان يكبر على الأشراف مثل التكبير إذا ركب دابة ، وإذا علا نشزا من الأرض ، وإذا صعد على الصفا والمروة . وقال جابر « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا علونا كبرنا ، وإذا هبطنا سبحنا ، فوضعت الصلاة على ذلك » رواه ابو داود . وجاء التكبير مكرراً في الأذان في أوله وفي آخره ، والأذان هو الذكر الرفيع ، وفي أثناء الصلاة ، وهو حال الرفع والخفض والقيام إليها ، كما قال « تحريمها التكبير » وروى « أن التكبير بطنى الحريق » .

فالتكبير شرع ايضاً لدفع العدو من شياطين الانس والجن ، والنار التي هي عدو لنا ، وهذا كله يبين ان التكبير مشروع في المواضع الكبار ، لكثرة الجمع ، او لعظمة الفعل ، او لقوة الحال . او نحو ذلك من الأمور الكبيرة : ليعين ان الله أكبر ، وتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء تلك الأمور الكبار ، فيكون الدين كله لله . ويكون العباد له مكبرون ، فيحصل لهم مقصودان . مقصود العبادة بتكبير قلوبهم لله ، ومقصود الاستعانة بانقياد سائر المطالب لكبريائه ، ولهذا شرع التكبير على الهداية والرزق والنصر ؛ لأن هذه الثلاث

أكبر ما يطلبه العبد ، وهي جماع مصالحه . والهدى اعظم من الرزق والنصر ، لأن الرزق والنصر قد لا ينتفع بهما إلا في الدنيا ، وأما الهدى فمنفعته في الآخرة قطعاً ، وهو المقصود بالرزق والنصر ، فخص بصريح التكبير ؛ لأنه أكبر نعمة الحق . وذاتك دونه ، فوسع الأمر فيها بعموم ذكر اسم الله .

فجماع هذا ان التكبير مشروع عند كل أمر كبير من مكان وزمان وحال ورجال ، فتبين ان الله أكبر لتستولي كبرياؤه في القلوب على كبرياء ما سواه ، ويكون له الشرف على كل شرف . قال تعالى فيما روى عنه رسوله صلى الله عليه وسلم : « العظمة ازارى ، والكبرياء رداى ، فمن نازعني واحداً منها غزبته »

ولما قال سبحانه : ( ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ) ذكر التكبير والشكر ، كما في قوله : ( فاذكروني اذكركم ، واشكروا لي ولا تكفرون ) والشكر يكون بالقول وهو الحمد ، ويكون بالعمل كما قال تعالى : ( اعملوا آل داود شكراً ) ففرق بتكبير الأعياد الحمد . ف قيل : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد ؛ لأنه قد طلب فيه التكبير والشكر . ولهذا روى في الأثر أنه يقال فيه : « الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما اولانا » ليجمع بين التكبير والحمد حمد الشكر ، كما جمع بين

التحميد تحميد الثناء ، والتكبير في قوله : ( وقل الحمد لله الذي لم  
يتخذ ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدن  
وكبره تكبيراً ) فامر بتحميده وتكبيره .

ومعلوم ان الكلمات التي هي أفضل الكلام بعد القرآن اربع  
« سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » وهي  
شطران : فالتسبيح قرين التحميد ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم  
« كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن  
سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » اخرجاه في الصحيحين عن  
أبي هريرة .

وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن أبي ذر « أفضل  
الكلام ما اصطفى الله للملائكته : سبحان الله وبحمده » .

وفي القرآن ( ونحن نسبح بحمدك ) ( فسبح بحمد ربك واستغفره  
انه كان تواباً ) . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه  
« سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » يتأول القرآن هكذا  
في الصحاح عن عائشة فحمل قوله : « سبحانك اللهم وبحمدك » تأويل  
( فسبح بحمد ربك ) وقد قال تعالى : ( فاصبر ان وعد الله حق ،  
واستغفر لذنبك ، وسبح بحمد ربك بالعشي والابكار ) وقال :

( فسبحان الله حين تمسون ، وحين تصبحون ، وله الحمد في السموات والأرض ) والآثار في اقترانها كثيرة .

وأما التهليل فهو قرين التكبير ، كما في كلمات الأذان : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم بعد دعاء العباد إلى الصلاة : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، فهو مشتمل على التكبير والتشهد أوله وآخره . وهو ذكر لله تعالى ، وفي وسطه دعاء الخلق إلى الصلاة ، والفلاح . فالصلاة هي العمل . والفلاح هو ثواب العمل لكن جعل التكبير شفعاً ، والتشهد وترأ ، فمع كل تكبيرين شهادة : وجعل أوله مضاعفاً على آخره ، ففي [ أول ] الأذان يكبر أربعاً ، ويتشهد مرتين والشهادتان جميعاً باسم الشهادة ، وفي آخره التكبير مرتين فقط مع التهليل الذي لم يقترن به لفظ الشهادة ، ولا الشهادة الأخرى .

وهذا والله أعلم بمنزلة الركعتين الأولتين ، من الصلاة ، مع الركعتين الأخريين ، فإن الأولتان فضلتا بقراءة السورة ، وبالجهر في القراءة ، فحصل الفضل في قدر القراءة ، ووصفها ، كما أن الشطر الأول من الأذان ، فضل في قدر الذكر ، وفي وصفه ، لكن الوصف هنا كونه التوحيد قرن به لفظ أشهد ، ولهذا حذف في الإقامة عند من يختار إيتارها ، وهي إقامة بلال — ما فضل به من القدر ، كما يخفض

من صوت الإقامة ، لأن هذا المزيد من جنس الأصل فاشبه حذف  
الركعتين الآخرين في صلاة المسافر . وأما الكلمات الاصول فلم يحذف  
منها شيء .

وهكذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الليل ، وصلاة  
الكسوف ، وغيرها تطويل أول العبادة على آخرها : لأسباب  
تقتضي ذلك .

وكما جمع بين التكبير والتهيل في الأذان ، جمع بينهما في تكبير  
الاشراف ، فكان على الصفا والمروة ، وإذا علا شرفاً في غزوة أو حجة  
أو عمرة يكبر ثلاثاً . ويقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له  
الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، صدق  
وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده » يفعل  
ذلك ثلاثاً . وهذا في الصحاح وكذلك على الدابة كبر ثلاثاً ، وهلل  
ثلاثاً ، فجمع بين التكبير والتهيل . وكذلك حديث عدي بن حاتم  
الذي رواه أحمد والترمذي ، فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« له يا عدي ما يفرك ؟ أيفرك ان يقال : لا إله إلا الله ، فهل تعلم من  
إله إلا الله ؟ يا عدي ! ما يفرك ، أيفرك ان يقال : الله أكبر ؟ فهل من  
شيء أكبر من الله » فقرن النبي صلى الله عليه وسلم بين  
التهيل والتكبير .

وفي صحيح مسلم حديث أبي مالك الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله ، والحمد لله تملآن ، أو قال تملأ ما بين السماء والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو عليك ، كل الناس يغدو : فبائع نفسه ، فمعتقها أو موبقها » فأخبر انه يملأ ما بين السماء والأرض ، وهذا أعظم من ملئه للميزان .

وفي الحديث الذي في الموطأ حديث طلحة بن عبد الله بن كريب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » . فجمع في هذا الحديث بين « أفضل الدعاء وأفضل الثناء ، فإن الذكر نوعان : دعاء ، وثناء ، فقال : أفضل الدعاء ، دعاء يوم عرفة . وأفضل ما قلت هذا الكلام » . ولم يقل أفضل ما قلت يوم عرفة ، هذا الكلام . وإنما هو أفضل ما قلت مطلقاً . وكذلك في حديث رواه ابن أبي الدنيا « أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله » .

وإيضاً في الصحيح من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة : أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » فقد صرح بان أعلى شعب

الإيمان هي هذه الكلمة .

وأيضاً في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا أباي :  
أُنْدرِي أي آية في كتاب الله أعظم ؟ قال : ( الله لا اله الا هو الحي  
القيوم ) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليهنك العلم أبا المنذر »  
فاخبر في هذا الحديث الصحيح أنها اعظم آية في القرآن وفي ذلك أنها  
اعلا شعب الإيمان ، وهذا غاية الفضل ، فان الأمر كله مجتمع في  
القرآن والإيمان ، فاذا كانت أعظم القرآن ، واعلا الإيمان ثبت لها  
غاية الرجحان .

وايضاً فان التوحيد اصل الإيمان ، وهو الكلام الفارق بين أهل  
الجنة وأهل النار ، وهو تمن الجنة ، ولا يصح اسلام احد إلا به ،  
ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ، وكل خطبة ليس فيها  
تشهد ، فهي كاليد الجنماء ، فنزلته منزلة الأصل ، ومنزلة التوحيد والتسبيح  
منزلة الفرع .

وايضاً فانه مشروع على وجه التعظيم ، والجهر ، وعند الأمور  
ال عظيمة مثل الأذان الذي ترفع به الأصوات ، وعند الصعود على الأماكن  
العالية لما في ذلك من العلو والرفعة ، ويجهر بالتكبير في الصلوات ،  
وهو للمشروع في الأعياد .

وقال جابر : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا علونا كبرنا ، وإذا هبطنا سبحنا ، فوضعت الصلاة على ذلك » رواه أبو داود وغيره . فيين أن التكبير مشروع عند العلو من الأمانة ، والأفعال ، كما في الصلاة والأذان ، والتسبيح مشروع عند الانخفاض في الأمانة والأفعال ، كما في السجود والركوع . ولهذا كانت السنة في التسبيح الاخفاء حين شرع ، فلم يشرع من الجهر به والاعلان ما شرع من ذلك في التكبير والتهيل ، ومعلوم أن الزيادة في وصف الذكر انما هو للزيادة في أمره .

وأما حديث أبي ذر : « أفضل الكلام ما اصطفى الله لملائكته : سبحان الله وبحمده » فيشبهه والله أعلم ان يكون هذا في الكلام الذي لا يسن فيه الجهر ، كما في الركوع والسجود ، ونحوه ، ولا يلزم ان يكون أفضل مطلقاً ، بدليل أن قراءة القرآن أفضل من الذكر ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها في الركوع والسجود . وقال : « اني نهيت ان اقرأ القرآن راكعاً او ساجداً ، أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم » .

وهنا أصل ينبغي أن نعرفه . وهو أن الشيء إذا كان أفضل من حيث الجملة لم يجب ان يكون أفضل في كل حال ، ولا لكل أحد ،



بل المفضل في موضعه الذي شرع فيه أفضل من الفاضل المطلق ، كما ان التسبيح في الركوع والسجود أفضل من قراءة القرآن ، ومن التهليل والتكبير ، والتشهد في آخر الصلاة والدعاء بعده أفضل من قراءة القرآن . وهذا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنة أو إسلاما » ثم اتبع ذلك بقوله : « ولا يؤمن الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على نكرمه إلا باذنه » فذكر الأفضل فالأفضل في الامامة ، ثم بين ان صاحب المرتبة ذو السلطان مثل الامام الراتب كالمير الحرب في العهد القديم ، وكأئمة المساجد ونحوم مقدمون على غيرهم ، وان كان غيرهم أفضل منهم ، وهذا كما أن الذهب أفضل من الحديد ، والنورة ، وقد تكون هذه المعادن مقدمة على الذهب عند الحاجة اليها دونه ، وهذا ظاهر .

وكذلك أيضاً : اكثر الناس يعجزون عن أفضل الأعمال ، فلو أمروا بها لفعلوها على وجه لا ينتفعون به ، او ينتفعون انتفاعاً مرجوحاً ، فيكون في حق أحد هؤلاء العمل الذي يناسبه وينتفع به أفضل له مما ليس كذلك . ولهذا يكون الذكر لكثير من الناس أفضل من قراءة القرآن ، لأن الذكر يورثه الايمان ، والقرآن يورثه العلم ، والعلم بعد الايمان . قال الله تعالى : ( يرفع الله الذين آمنوا منكم ، والذين أتوا

العلم درجات ) والقرآن يحتاج الى فهم وتدبر ، وقد يكون عاجزاً عن ذلك ، لكن هؤلاء يغلطون فيعتقد أحدهم ان الذكر أفضل مطلقاً ؛ وليس كذلك ، بل قراءة القرآن في نفس الأمر أفضل من الذكر باجماع المسلمين ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » رواه مسلم . وقال له رجل : انى لأستطيع ان أحمل من القرآن شيئاً ، فعلمني ما يجزئني في صلاتي . فقال : « قل : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ولهذا كان العلماء على ان الذكر في الصلاة بدل عن القراءة لا يجوز الانتقال اليه إلا عند العجز عن القراءة ، بمنزلة التيسم مع الوضوء ، وبمنزلة صيام الشهرين مع العتق ، والصيام مع الهدى .

وفي الحديث الذي في الترمذي « ما تقرب العباد الى الله بأفضل مما خرج منه » يعنى القرآن ، وفي حديث ابن عباس الذي رواه أبو داود والترمذي ، وصححه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان لله أهليين من الناس ، قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : اهل القرآن هم أهل الله وخاصته » وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقدم أهل القرآن في المواطن ، كما قدمهم يوم احد في القبور ، فاذن لهم أن يدفنوا الرجلين والثلاثة في القبر الواحد ، وقال : قدموا الى القبلة اكثرهم قرآناً .

فقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي خر لما سئل : أي الكلام أفضل : « فقال : سبحان الله وبحمده » هذا خرج على سؤال سائل . فربما علم من حال السائل حالا مخصوصة ، كما أنه لما قال : « أفضل ما قلت انا والنيبون من قبلي لا اله الا الله » إلى آخره . أراد بذلك من الذكر لا من القراءة ، فان قراءة القرآن أفضل من جنس الذكر من حيث الجملة ، وان كان هذا الكلام قد يكون افضل من القراءة ، كما ان الشهادتين في وقت الدخول في الاسلام ، أو تجديده ، أو عندما يقتضي ذكرها مثل عقب الوضوء ، ودبر الصلاة والأذان ، وغير ذلك : أفضل من القراءة . وكذلك في موافقة المؤذن ، فانه إذا كان يقرأ وسمع المؤذن فان موافقته في ذكر الأذان أفضل له حيثئذ من القراءة حتى يستحب له قطع القراءة لأجل ذلك ، لان هذا وقت هذه العبادة يفوت بفوتها ، والقراءة لا تفوت .

فنقول : الأحوال ثلاثة : حال يستحب فيها الأسرار ، ويكره فيها الجهر ؛ لأنها حال انخفاض الركوع والسجود . فها التسبيح أفضل من التهليل والتكبير ، وكذلك في بطون الأودية ، وأما ما السنة فيه الجهر والاعلان كالإشراف والأذان فالسنة فيه التهليل والتكبير ، وأما ما بشرع فيه الأمران ، فقد يكون هذا .

## فصل

واذا عرف ان التوحيد قرين التسييح ، وان التهليل قرين التكبير ، ففي تكبير الأعياد جمع بين القرينين ، فجمع بين التكبير والتهليل ، وبين التكبير والتوحيد لقوله : ( ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ) فان الهداية اقتضت التكبير عليها ، فضم إليه قرينه ، وهو التهليل . والنعمة اقتضت الشكر عليها ، فضم إليه أيضاً التوحيد ، وهذا كما ان ركوب الدابة لما اجتمع فيه أنه شرف من الاشراف ، وانه موضع نعمة ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع عليها بين الأمرين ، فانه قال سبحانه : ( لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه ، وتقولوا : سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين : وانا الى ربنا لمنقلبون ) فأمر بذكر نعمة الله عليه ، وذكرها بحمدها ، وأمر بالتسييح الذي هو قرين الحمد فكان النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بالدابة فوضع رجله في الفرج قال : « بسم الله » فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد لله » ثم قال : ( سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وانا الى ربنا لمنقلبون ) ثم « حمد ثلاثاً ، وكبر ثلاثاً » ثم قال : « لا إله إلا أنت

سبحانك ، ظلمت نفسي فاغفر لي ، ثم ضحك وقال : ضحكت من ضحك  
الرب اذا قال العبد ذلك يقول الله : علم عبدي انه لا يغفر  
الذنوب غيري .

فذكر بعد ذلك ذكر الاشراف وهو التذكير مع التهليل ، وختمه  
بالاستغفار لأنه مقرون بالتوحيد ، كما قد رتب اقتران الاستغفار بالتوحيد  
في غير موضع ، كقوله : ( فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك )  
وقوله : ( ان لا تعبدوا إلا الله ، اتى لكم منه نذير وبشير ، وان  
استغفروا ربكم ) وقوله : ( فاستقيموا إليه واستغفروه ) فكان ذكره  
على الدابة مشتملا على الكلمات الأربع الباقيات الصالحات مع الاستغفار .

فهكذا ذكر الأعياد اجتمع فيه التعظيم ، والثناء ، فجمع بين  
التكبير والحمد . فالله اكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا .

وقد روى عن ابن عمر انه كان يكبر ثلاثاً ، ويقول : لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء  
قدير . فيشبهه بذكر الاشراف في تثليثه ، وضم التهليل إليه ، وهذا  
اختيار الشافعي .

وأما أحد وأبو خيفة وغيرها فاختاروا فيه ما رووه عن طائفة

من الصحابة ، ورواه الدار قطني من حديث جابر مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الله اكبر ، الله اكبر ، لا إله إلا الله ، والله اكبر ، الله اكبر ، والله الحمد » فيشفعونه مرتين ، ويقرون به في احداها التهليل ، وفي الأخرى الحمد ، نشيهاً له بذكر الأذان . فان هذا به أشبه ، لأنه متعلق بالصلاة ، ولأنه في الأعياد التي يجتمع فيها اجتماعاً عاماً ، كما ان الأذان لاجتماع الناس ، فشابه الأذان ، في أنه تكبير اجتماع لا تكبير مكان ، وانه متعلق بالصلاة لا بالشرف ، فشرع تكريره كما شرع تكرير تكبير الأذان ، وهو في كل مرة مشفوع ، وكل المأثور حسن .

ومن الناس من يثله أول مرة ، ويشفعه ثاني مرة ، وطائفة من الناس تعمل بهذا .

وقاعدتنا في هذا الباب أصح القواعد ، ان جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال اذا كانت مأثورة أثراً يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك ، بل يشرع ذلك كله كما قلنا في أنواع صلاة الخوف ، وفي نوعي الأذان الترجيع وتركه ، ونوعي الإقامة شفعها وإفرادها ، وكما قلنا في أنواع الشهادات ، وأنواع الاستفتاحات ، وأنواع الاستعاذات وأنواع القراءات ، وأنواع تكبيرات العيد الزوائد ، وأنواع صلاة الجنابة وسجود السهو ، والقنوت قبل الركوع ، وبعده ، والتحميد بآيات الواو

وحذفها ، وغير ذلك ، لكن قد يستحب بعض هذه المأثورات ، ويفضل على بعض اذا قام دليل يوجب التفضيل ، ولا يكره الآخر .

ومعلوم أنه لا يمكن المكلف ان يجمع في العبادة المتنوعة بين النوعين في الوقت الواحد ، لا يمكنه أن يأتي بتشهدين معاً ، ولا بقرأتين معاً ، ولا بصلاتي خوف معاً ، وان فعل ذلك مرتين كان ذلك منهياً عنه ، فالجمع بين هذه الأنواع محرم تارة ، ومكروه أخرى ، ولا تنظر الى من قد يستحب الجمع في بعض ذلك ، مثل ما رأيت بعضهم قد لفق ألفاظ الصلوات على النبي المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم واستحب فعل ذلك الدعاء الملقق ، وقال في حديث أبي بكر الصديق المتفق عليه لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم : علمني دعاء ادمو به في صلاتي فقال : « قل : اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً ، وفي رواية كثيراً ، وانه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمي انك أنت الغفور الرحيم » . فقال يستحب ان يقول : كثيراً ، كثيراً ، وكذلك يقول في أشباه هذا : فان هذا ضعيف ، فان هذا اولاً ليس سنة ، بل خلاف المسنون ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك جميعه جميعاً . وانما كان يقول هذا تارة ، وهذا تارة ، ان كان الأمران ثابتين عنه ، فالجمع بينهما ليس سنة ، بل بدعة وان كان جائزاً .

الثاني ان جمع ألفاظ الدعاء ، والذكر الواحد ، على وجه التبعيد مثل جمع حروف القراء كلهم لا على سبيل الترس والحفظ ، لكن على سبيل التلاوة والتدبر ، مع تنوع المعاني ، مثل أن يقرأ في الصلاة ( في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ، ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ) ( بما كانوا يكذبون ) . ( ربنا باعد بين أسفارنا ) ( بعد بين أسفارنا ) . ( وما الله بغافل عما تعملون ) ( عما يعملون ) . ( وبضع عنهم إصرهم ) ( أصرم ) . ( وارجلكم الى الكمين ) ( وارجلكم ) . ( ولا تقربوهن حتى يطهرن ) ( حتى يطهرن ) . ( ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتينوهن شيئاً الا أن يخافا ) ( الا أن يخافا ) ، ( أو لامستم النساء ) ( أو لمستم ) . ومعلوم ان هذا بدعة مكروهة قبيحة .

الثالث ان الاذكار المشروعة أيضاً لو وفق الرجل له تشهداً من الشهادات المأثورة فجمع بين حديث ابن مسعود ، و (١) وصلواته ، وبين زكيات تشهد عمر ، ومباركات ابن عباس ، بحيث يقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، والمباركات ، والزكيات ، لم يشرع له ذلك ، ولم يستحب فغيره أولى بعدم الاستحباب .

---

(١) ياض في الامل .



الرابع ان هذا انما بفعله من [ ذهب ] الى كثرة الحروف .  
والألفاظ ، وقد ينقص المعنى ، او يتغير بذلك ، ولو تدبر القول لعلم  
ان كل واحد من المأثور يحصل المقصود ، وان كان بعضها يحصله الكل  
فانه اذا قال : ظلما كثيرا ، فتي كثر فهو كبير في المعنى ، ومتى كبر فهو  
كثير في المعنى .

واذا قال : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد » أو قال :  
« اللهم صل على محمد ، وأزواجه وذريته » ، فأزواجه وذريته من آله  
بلا شك ، أو هم آله ، فاذا جمع بينها وقال : « على آل محمد ، وعلى  
أزواجه وذريته » لم يكن قد تدبر المشروع . فالخاص ان أحد الذكـرين  
ان وافق الآخر في أصل المعنى كان كالقراءتين اللتين معناها واحد ، وان  
كان المعنى متوسعا ، كان كالقراءتين المتوسعتي المعنى ، وعلى التقديرين  
فالجمع بينهما في وقت واحد لا يشـرع .

وأما الجمع في صلوات الخوف ، أو التشهدات ، أو الاقامة أو نحو  
ذلك بين نوعين ، فمنهى عنه باتفاق المسلمين ، واذا كانت هذه العبادات  
القولية أو الفعلية لا بد من فعلها على بعض الوجوه ، كما لا بد من  
قراءة القرآن على بعض القراءات ، لم يجب ان يكون كل من فعل ذلك  
على بعض الوجوه انما يفعله على الوجه الأفضل عنده ، أو قد لا يكون

فيها أفضل ، وإنما ذلك بمنزلة الطرق الى مكة ، فكل أهل ناحية يحجون من طريقهم ، وليس اختيارهم لطريقهم ؛ لأنها أفضل ، بحيث يكون حجهم أفضل من حج غيرهم ، بل لأنه لا بد من طريق يسلكونها ، فسلكوا هذه اما ليسرها عليهم ، واما لتيسير ذلك ، وان كان الجميع سواء . فينبغي ان يفرق بين اختيار بعض الوجوه المشروعة لفضله في نفسه عند مختاره ، وبين كون اختيار واحد منها ضروري . والمرجح له عنده سهولته عليه ، أو غير ذلك .

والسلف كان كل منهم يقرأ ويصلي ويدعو ويذكر على وجه مشروع ، وأخذ ذلك الوجه عنه أصحابه ، وأهل بقعته ، وقد تكون تلك الوجوه سواء ، وقد يكون بعضها أفضل ، فجاء في الخلف من يريد أن يجعل اختياره لما اختاره لفضله ، فجاء الآخر فعارضه في ذلك ، ونشأ من ذلك اهواء مردية مضلة ، فقد يكون النوعان سواء عند الله ورسوله فترى كل طائفة طريقها أفضل ، وتحب من يوافقها على ذلك ، وتعرض عن يفضل ذلك الآخر ، فيفضلون ما سوى الله بينه ، ويسوون ما فضل الله بينه ، وهذا باب من أبواب التفرق والاختلاف الذي دخل على الأمة ، وقد نهى عنه الكتاب والسنة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن مین هذا الاختلاف ، في الحديث الصحيح ، كما قررت مثل ذلك في « الصراط المستقيم » ، حيث قال : « اقرأوا كما علمتم » .

فالواجب ان هذه الأنواع لا يفضل بعضها على بعض الا بدليل شرعي ،  
لا يجعل نفس تعيين واحد منها لضرورة أداء العبادة موجباً لرجحانه ؛  
فان الله اذا أوجب علي عتق رقبة ، أو صلاة جماعة ، كان من ضرورة  
ذلك ، ان أعتق رقبة واصلى جماعة ، ولا يجب أن تكون  
أفضل من غيرها ، بل قد لا تكون أفضل بحال ، فلا بد من نظر في  
الفضل ، ثم اذا فرض ان الدليل الشرعي يوجب الرجحان ، لم يجب  
على من فعل الجائز ، ولا ينفر عنه لأجل ذلك ، ولا يزداد الفضل على  
مقدار ما فضله الشريعة ، فقد يكون الرجحان بسيراً .

لكن هنا مسألة تابعة ، وهو أنه مع التساوي أو الفضل ، إما  
أفضل للانسان المداومة على نوع واحد من ذلك ، أو أن يفعل هذا  
نارة ، وهذا نارة ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . فمن الناس  
من يداوم على نوع من ذلك مختاراً له ، أو معتقداً انه أفضل ، ويرى  
أن مداومته على ذلك النوع أفضل . وأما أكثرهم فمداومته عادة ،  
ومراعاة لعادة أصحابه وأهل طريقته ، لا لاعتقاد الفضل .

والصواب أن يقال : التنوع في ذلك متابعة للنبي صلى الله عليه  
وسلم ، فان في هذا اتباعاً للسنة والجماعة ، وإحياء لسنة ، وجمعاً بين  
قلوب الأمة ، وأخذاً بما في كل واحد من الخاصة ، أفضل من المداومة  
على نوع معين ، لم يداوم عليه النبي صلى الله عليه وسلم لوجوه :

احدها: ان هذا هو اتباع السنة والشرعة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان قد فعل هذا تارة ، وهذا تارة ، ولم يداوم على احدهما كان موافقته في ذلك هو التأسي والاتباع المشروع ، وهو أن يفعل ما فعل على الوجه الذي فعل لأنه فعله .

الثاني: ان ذلك يوجب اجتماع قلوب الأمة واتلافها ، وزوال كثرة التفرق والاختلاف والاهواء بينها ، وهذه مصلحة عظيمة ، ودفع مفسدة عظيمة ، ندب الكتاب والسنة الى جلب هذه ، ودفع هذه ، قال الله تعالى : ( واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ) وقال تعالى : ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات ) وقال تعالى : ( ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء ) .

الثالث: ان ذلك يخرج الجائز المسنون من ان يشبه بالواجب ، فان المداومة على المستحب أو الجائز مشبهة بالواجب ، ولهذا أكثر هؤلاء المداومين على بعض الأنواع الجائزة أو المستحبة لو انتقل عنه لنفر عنه قلبه ، وقلب غيره أكثر مما ينفر عن ترك كثير من الواجبات ؛ لأجل العادة التي جعلت الجائز كالواجب .

الرابع: ان في ذلك تحصيل مصلحة كل واحد من تلك الأنواع ، فان كل نوع لا بد له من خاصة ، وان كان مرجوحاً ، فكيف اذا كان

مساوياً ، وقد قدمنا ان المرجوح يكون راجحاً في مواضع .

الخامس: أن في ذلك وضعاً لكثير من الآصار والاغلال التي وضعها الشيطان على الأمة بلا كتاب من الله ، ولا أمانة من علم ، فان مداومة الانسان على أمر جائز مرجحاً له على غيره ، ترجيحاً يحب من يوافقه عليه ، ولا يحب من لم يوافقه عليه ، بل ربما ابغضه ، بحيث ينكر عليه تركه له ، ويكون ذلك سبباً لترك حقوق له وعليه ، يوجب ان ذلك يصير إصراراً عليه ، لا يمكنه تركه ، وغلا في عنقه يمنعه ان يفعل بعض ما أمر به ، وقد يوقعه في بعض ما نهى عنه .

وهذا القدر الذي قد ذكرته واقع كثيراً ، فان مبدأ المداومة على ذلك يورث اعتقاداً ومحبة غير مشروعين ، ثم يخرج الى اللبس والنم ، والأمر والهي ، بغير حق ، ثم يخرج ذلك الى نوع من الموالاة والمعاداة غير المشروعين ، من جنس اخلاق الجاهلية كأخلاق الأوس والخزرج في الجاهلية ، وأخلاق (١) .

ثم يخرج من ذلك الى العطاء والمنع ، فيبذل ماله على ذلك عطية ودفعاً ، وغير ذلك من غير استحقاق شرعى ، ويمنع من امر الشارع

---

(١) خرم بالاصل .

باعطائه إيجاباً أو استجباً ، ثم يخرج من ذلك إلى الحرب والقتال ، كما وقع في بعض أرض الشرق ، ومبدأ ذلك تفضيل مالم تفضله الشريعة والمداومة عليه ، وإن لم يعتقد فضله سبب لاتخاذ فاضلاً اعتقاداً وإرادة فتكون المداومة على ذلك اما منهيها عنها ، واما مفضولة ، والتنوع في المشروع بحسب ما تنوع فيه الرسول صلى الله عليه وسلم افضل وأكمل .

السادس : ان في المداومة على نوع دون غيره هجران لبعض المشروع وذلك سبب لنسيانه والاعراض عنه ، حتى يعتقد انه ليس من الدين ، بحيث يصير في نفوس كثير من العامة انه ليس من الدين ، وفي نفوس خاصة هذه العامة عملهم مخالف علمهم ، فان علماءهم يعلمون أنه من الدين ثم يتركون بيان ذلك اما خشية من الخلق ، واما اشتراء بآيات الله ثمناً قليلاً من الرئاسة والمال ، كما كان عليه أهل الكتاب ، كما قد رأينا من تعود ان لا يسمع اقامة الاموترة ، او مشفوعة ، فاذا سمع الاقامة الأخرى نفر عنها وانكرها ، ويصير كأنه سمع أذاناً ليس اذان المسلمين وكذلك من اعتاد القنوت قبل الركوع او بعده .

وهجران بعض المشروع سبب لوقوع العداوة والبغضاء بين الأمة . قال الله تعالى : ( ومن الذين قالوا انا نصارى . أخذنا ميثاقهم ، فنسوا حظاً مما ذكروا به ، فاغرينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة )

فأخبر سبحانه ان نسيانهم حظاً مما ذكروا به سبب لاغراء العداوة والبغضاء بينهم ، فإذا اتبع الرجل جميع المشروع المسنون ، واستعمل الأنواع المشروعة ، هذا تارة ، وهذا تارة ، كان قد حفظت السنة علماً وعملاً ، وزالت المفسدة المخوفة من ترك ذلك .

ونكتة هذا الوجه انه وإن جاز الاقتصار على فعل نوع ، لكن حفظ النوع الآخر من الدين ليعلم انه جائز مشروع ، وفي العمل به تارة حفظ للشرعية ، وترك ذلك قد يكون سبباً لاضاعته ونسيانه .

السابع : ان الله يأمر بالعدل والاحسان ، والعدل التسوية بين المتباينين ، وحرم الظلم على نفسه ، وجعله محرماً بين عباده ، ومن أعظم العدل العدل في الأمور الدينية ، فان العدل في أمر الدنيا من الدماء والأموال كالقصاص والموارث ، وإن كان واجباً ، وتركه ظلم فالعدل في أمر الدين أعظم منه ، وهو العدل بين شرائع الدين ، وبين أهله .

فإذا كان الشارع قد سوى بين عمليين أو عاملين : كان تفضيل أحدهما من الظلم العظيم ، وإذا فضل بينها كانت التسوية كذلك ، والتفضيل أو التسوية بالظن وهوى النفوس من جنس دين الكفار ، فان جميع أهل الملل والنحل يفضل أحدهم دينه إما ظناً ، وإما هوى ، إما اعتقاداً ، وإما اقتصاداً ، وهو سبب التمسك به وذم غيره .

فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شرع تلك الأنواع ،  
إما بقوله ، وإما بعمله ، وكثير منها لم يفضل بعضها على بعض : كانت  
التسوية بينها من العدل والتفضيل من الظلم ، وكثير مما تتنازع الطوائف  
من الأمة في تفاضل أنواعه : لا يكون بينها تفاضل ، بل هي متساوية  
وقد يكون ما يختص به أحدها مقاوماً لما يختص به الآخر ، ثم نجد  
أحدهم يسأل : أيما أفضل هذا أو هذا ؟ وهي مسألة فاسدة ، فإن  
السؤال عن التعيين فرع ثبوت الأصل ، فمن قال ان بينها تفاضلا ،  
حتى نطلب عين التفاضل ؟ ! .

والواجب أن يقال : هذان متماثلان ، أو متفاضلان ، وإن كانا  
متفاضلين : فهل التفاضل مطلقاً ، أو فيه تفصيل بحيث يكون هذا  
أفضل في وقت ، وهذا أفضل في وقت ؟ ثم إذا كانت المسألة كما ترى  
فغالب الأجوبة صادرة عن هوى وظنون كاذبة خاطئة ، ومن أكبر  
أسباب ذلك المداومة على ما لم تشرع المداومة عليه ، والله أعلم .



## وسئل رحمه الله تعالى :

هل التهنة في العيد وما يجري على ألسنة الناس : « عيدك مبارك » وما أشبهه ، هل له أصل في الشريعة ؟ أم لا ؟ وإذا كان له أصل في الشريعة ، فما الذي يقال ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : أما التهنة يوم العيد بقول بعضهم لبعض إذا لقيه بعد صلاة العيد : تقبل الله منا ومنكم ، وأحاله الله عليك ، ونحو ذلك ، فهذا قد روى عن طائفة من الصحابة أنهم كانوا يفعلونه ورخص فيه ، الأئمة ، كأحمد وغيره .

لكن قال أحد : أنا لا أبتدىء أحداً ، فإن ابتدأني أحد أجبت ، وذلك لأن جواب التحية واجب ، وأما الابتداء بالتهنة فليس سنة مأموراً بها ، ولا هو أيضاً مما نهى عنه ، فن فعله فله قدوة ، ومن تركه فله قدوة . والله أعلم .

## باب صلاة الكسوف

### سئل شيخ الإسلام

عن قول أهل التقويم : في أن الرابع عشر من هذا الشهر يخسف القمر ، وفي التاسع والعشرين تكسف الشمس ، فهل يصدقون في ذلك ؟ وإذا خسفا هل يصلى لهما ؟ أم يسبح ؟ وإذا صلى كيف صفة الصلاة ؟ ويذكر لنا أقوال العلماء في ذلك .

فأجاب : الحمد لله . الحسوف والكسوف لهما أوقات مقدرة ، كما تطلوع الهلال وقت مقدر ، وذلك ما أجرى الله عادته بالليل والنهار . والشتاء والصيف ، وسائر ما يتبع جريان الشمس والقمر .

وذلك من آيات الله تعالى . كما قال تعالى : ( وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون ) وقال تعالى : ( هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً ، وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ، ما خلق الله ذلك الا بالحق ) وقال تعالى :

( والشمس والقمر بحسبان ) وقال تعالى : ( فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسيباناً ذلك تقدير العزيز العليم ) وقال تعالى : ( يسألونك عن الأهلة . قل هي مواقيت للناس والحج ) وقال تعالى : ( ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم ) .

وقال تعالى : ( وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون ) .

وكما أن العادة التي أجراها الله تعالى أن الهلال لا يستهل إلا ليلة ثلاثين من الشهر ، أو ليلة احدى وثلاثين ، وان الشهر لا يكون الا ثلاثين ، أو تسعة وعشرين . فمن ظن أن الشهر يكون أكثر من ذلك ، أو أقل ، فهو غلط .

فكذلك أجرى الله العادة أن الشمس لا تحسف الا وقت الاستسرار ، وأن القمر لا يخسف الا وقت الابدار ، ووقت إبداره هي الليالي البيض التي يستحب صيام أيامها : ليلة الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر . فالقمر لا يخسف الا في هذه الليالي .

والهلال يستسر آخر الشهر : اما ليلة ، واما ليلتين . كما يستسر  
ليلة تسع وعشرين ، وثلاثين ، والشمس لا تكسف الا وقت استسارها  
والشمس والقمر ليالي معتادة ، من عرفها عرف الكسوف والخسوف .  
كما ان من علم كم مضى من الشهر يعلم ان الهلال يطلع في الليلة الفلانية  
أو التي قبلها .

لكن العلم بالعادة في الهلال علم عام ، يشترك فيه جميع الناس ،  
وأما العلم بالعادة في الكسوف والخسوف فالتما يعرفه من يعرف حساب  
جريانها ، وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب ، ولا من باب  
ما يخبر به من الأحكام التي يكون كذبه فيها أعظم من صدقه ، فان  
ذلك قول بلا علم ثابت ، وبناء على غير أصل صحيح .

وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من  
اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد » .  
وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أتى  
عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم يقبل الله صلاته أربعين يوماً » . والكهان  
أعلم بما يقولونه من التنجيم في الأحكام ، ومع هذا صرح عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه نهى عن اتيانهم ، ومسألتهم ، فكيف بالتنجيم ؟  
وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع ، عن هذا الجواب .

وأما ما يعلم بالحساب فهو مثل العلم بأوقات الفصول ، كأول  
الريـسـع ، والصيف ، والخريف ، والشتاء ، لحاذاة الشمس أوائل  
البروج ، التي يقولون فيها ان الشمس زلت في برج كذا : اي حاذته .

ومن قال من الفقهاء ان الشمس تكسف في غير وقت الاستمرار  
فقد غلط ، وقال ما ليس له به علم . وما يروى عن الواقدي من  
ذكره : ان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم العاشر من  
الشهر ، وهو اليوم الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم صلاة  
الكسوف : غلط . والواقدي لا يحتاج بمسانيد ، فكيف بما أرسله من  
غير أن يسند الى احد ، وهذا فيما لم يعلم انه خطأ ، فاما هذا  
فيعلم انه خطأ . ومن جوز هذا فقد قفا ما ليس له به علم ، ومن  
حاج في ذلك فقد حاج في ما ليس له به علم .

وأما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف  
فهذا ذكره في ضمن كلامهم فيها اذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها  
من الصلوات ، فقد رأوا اجتماعها مع الوتر ، والظهر ، وذكروا صلاة  
العيد ، مع عدم استحضارهم هل يمكن ذلك في العادة أو لا يمكن .  
فلا يوجد في تقديرهم ذلك العلم بوجود ذلك في الخارج ، لكن استفيد  
من ذلك العلم علم ذلك على تقدير وجوده ، كما يقدر على مسائل يعلم  
انها لا تقع لتحريم القواعد ، وتعمير الأذهان على ضبطها .

وأما تصديق الخبر بذلك وتكذيبه فلا يجوز ان يصدق الا ان يعلم صدقه ، ولا يكذب الا ان يعلم كذبه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوا ، ولا تكذبوا ، فاما ان يحدثكم بحق فتكذبوا ، واما ان يحدثكم بباطل فتصدقوا » .

والعلم بوقت الكسوف والخسوف وان كان ممكناً ، لكن هذا الخبر الم عين قد يكون علماً بذلك ، وقد لا يكون ، وقد يكون ثقة في خبره ، وقد لا يكون . وخبر المجهول الذي لا يوثق بعلمه وصدقه ولا يعرف كذبه موقوف . ولو أخبر غيبر بوقت الصلاة وهو مجهول لم يقبل خبره ، ولكن اذا نواتماً خبر أهل الحساب على ذلك فلا يكادون يخطئون ، ومع هذا فلا يترتب على خبرهم علم شرعي ، فان صلاة الكسوف والخسوف لا تصلى الا اذا شاهدنا ذلك ، واذا جوز الانسان صدق الخبر بذلك ، أو غلب على ظنه فنوى ان يصلي الكسوف والخسوف عند ذلك ، واستعد ذلك الوقت لرؤية ذلك ، كان هذا حثاً من باب المسارعة الى طاعة الله تعالى وعبادته ، فان الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين ، وقد تواترت بها السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواها أهل الصحيح ، والسنن ، والمسائيد من وجوه كثيرة . واستفاض عنه انه صلى بالمسلمين صلاة الكسوف يوم مات ابنه ابراهيم .

وكان بعض الناس ظن ان كسوفها كان لان ابراهيم مات ، فخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة » . وفي رواية في الصحيح « ولكنها آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده » . وهذا بيان منه صلى الله عليه وسلم انها سبب لنزول عذاب بالناس ، فان الله انما يخوف عباده بما يخافونه اذا عصوه ، وعصوا رسله ، وانما يخاف الناس مما يضرهم ، فلولا إمكان حصول الضرر بالناس عند الخسوف ما كان ذلك تخويفاً ، قال تعالى : ( وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها ، وما نرسل بالآيات الا تخويفاً ) ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بما يزيل الخوف . أمر بالصلاة والدعاء ، والاستغفار ، والصدقة ، والتقوى ، حتى يكشف ما بالناس ، وصلى بالمسلمين في الكسوف صلاة طويلة .

وقد روى في صفة صلاة الكسوف انواع ، لكن الذي استفاض عند أهل العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه البخاري ومسلم من غير وجه ، وهو الذي استجبه أكثر أهل العلم : كمالك ، والشافعي ، وأحمد : انه على بهم ركعتين ، في كل ركعة ركوعان ، يقرأ قراءة طويلة ، ثم يركع ركوعاً طويلاً ، دون القسرة ، ثم يقوم فيقرأ قراءة طويلة دون القراءة الأولى ، ثم يركع ركوعاً دون الركوع

الأول ، ثم يسجد سجدتين طويلتين . وثبت عنه في الصحيح : انه جهر بالقراءة فيها .

والمقصود ان تكون الصلاة وقت الكسوف الى ان يتجلى ، فان فرغ من الصلاة قبل التجلي ذكر الله ودعا ، الى أن يتجلى .

والكسوف بطول زمانه تارة ، ويقصر أخرى ، بحسب ما يكسف منها ، فقد تكسف كلها ، وقد يكسف نصفها ، أو ثلثها . فاذا عظم الكسوف طول الصلاة ، حتى يقرأ بالبقرة ونحوها ، في أول ركعة ، وبعد الركوع الثاني يقرأ بدون ذلك .

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرناه كله مثل ما في الصحيحين عن أبي مسعود الأنصاري قال : « انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله ، وإلى الصلاة » . وفي الصحيح عن أبي موسى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « هذه الآيات التي يرسلها الله لا تكون لموت أحد ، ولا لحياته ، ولكن الله يخوف بها عباده ، فاذا رأيتم شيئاً من ذلك ، فافزعوا الى ذكره » .



ودعائه ، واستغفاره . وفي الصحيحين من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا حتى ينجلي » وفي رواية عن ابن مسعود « فإذا رأيتم شيئاً منها فصلوا وادعوا ، حتى يكشف ما بكم » . وفي رواية لمالشة « فصلوا حتى يفرج الله ما بكم » .

وفي الصحيحين عن عائشة : « أن الشمس خفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد ، فقام وكبر ، وصف الناس وراءه ، فاقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه . فقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . ثم قام فاقرأ قراءة طويلة ، هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً هو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، حتى استكمل أربع ركعات ، وأربع سجعات ، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف » .

وقد جاء إطلاله للسجود في حديث صحيح ، وكذلك الجهر بالقراءة لكن روي في القراءة الخافتة ، والجهر أصح . وأما تطويل السجود فلم

يختلف فيه الحديث ، لكن في كل حديث زيادة ليست في الآخر .  
والأحاديث الصحيحة كلها متفقة لا تختلف ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله :

عن المطر ، والرعد ، والزلازل ، على قول أهل الشرع ، وعلى  
قول الفلاسفة .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما المطر : فإن الله يخلقه في  
السماء من السحاب ، ومن السحاب ينزل ، كما قال تعالى : ( أفرايتم  
الماء الذي تشربون . أأنتم أنزلتموه من لزن أم نحن المنزلون ؟ )  
وقال تعالى : ( وأنزلنا من المعصرات ماءً ثجاجاً ) وقال تعالى : ( فترى  
الودق يخرج من خلاله ) أي من خلال السحاب .

وقوله في غير موضع من السماء : أي من العلو ، والسماء اسم  
جنس للعالي ، قد يختص بمنا فوق العرش تارة ، وبالأفلاك تارة ،  
وبسقف البيت تارة ، لما يقرن باللفظ ، وللمادة التي يخلق منها المطر  
هي الهواء الذي في الجو تارة ، وبالبخار المتصاعد من الأرض تارة ،  
وهذا ما ذكره علماء المسلمين ، والفلاسفة يوافقون عليه .

## فصل

وأما « الرعد والبرق » في الحديث المرفوع في الترمذي وغيره ،  
أنه سئل عن الرعد قال : « ملك من الملائكة موكل بالسحاب ، معه  
مخاريق من نار ، يسوق بها السحاب حيث شاء الله » .  
وفي مكارم الأخلاق للخرائطي : « من علي أنه سئل عن الرعد  
فقال : « ملك ، وسئل عن البرق فقال : مخاريق بأيدي الملائكة  
— وفي رواية منه — مخاريق من حديد يده » . وروى في ذلك  
آثار كذلك .

وقد روى عن بعض السلف أقوال لا تخالف ذلك . كقول من  
يقول : انه اصطكاك أجرام السحاب ، بسبب انضغاط الهواء فيه ، فان  
هذا لا يناقض ذلك ، فان الرعد مصدر رعد يرعد رعداً . وكذلك  
الراعد يسمى رعداً . كما يسمى العادل عدلاً . والحركة توجب الصوت  
والملائكة هي التي تحرك السحاب ، وتنقله من مكان إلى مكان  
وكل حركة في العالم العلوي والسفلي فهي عن الملائكة ، وصوت  
الانسان هو عن اصطكاك أجرامه الذي هو شفتاه ، ولسانه ، وأسنانه

ولهاته ، وحلقه . وهو مع ذلك يكون مسجاً للرب . وآمراً بمعروف  
وناهياً عن منكر .

فالرعد إذا صوت يزجر السحاب ، وكذلك البرق قد قيل : لمعان  
الماء ، أو لمعان النار ، وكونه لمعان النار أو الماء لا ينافي أن يكون  
اللامع مخراقاً بيد الملك ، فإن النار التي تلمع بيد الملك ، كالخراق ،  
مثل مزجي المطر . وللك يزجي السحاب كما يزجي السائق للمطي .

والزلازل من الآيات التي يخوف الله بها عباده ، كما يخوفهم  
بالكسوف وغيره من الآيات ، والحوادث لها أسباب وحكم ، فكونها  
آية يخوف الله بها عباده ، هي من حكمة ذلك .

وأما أسبابه : فمن أسبابه انضغاط البخار في جوف الأرض ، كما ينضغط  
الرياح والماء في المكان الضيق ، فإذا انضغط طلب مخرجاً ، فيشق ويزلزل  
ما قرب منه من الأرض .

وأما قول بعض الناس : إن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض ،  
فهذا جهل ، وإن نقل عن بعض الناس ، وبطلانه ظاهر ، فإنه لو  
كان كذلك لكانت الأرض كلها تزلزل ، وليس الأمر كذلك ،  
والله أعلم .

# كتاب الجنائز

## سئل رحمه الله تعالى

عن قوم مسلمين مجاوريي النصارى : فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصراني أن يموده ؟ وإذامات أن يتبع جنازته ؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين وزر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يتبع جنازته ، وأما عيادته فلا بأس بها . فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الاسلام ، فإذا مات كافراً فقد وجبت له النار ؛ ولهذا لا يصل عليه . والله أعلم .

## وسئل

عن حرارة ما يذبح وغيره مما يحل أكله ، أو يحرم ، هل يجوز التدأوي بمرارته ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان المذبوح مما يباح أكله جاز التداوي  
بمرارته ، وإلا فلا .

## وسئل

هل يجوز التداوي بالخر ؟

فأجاب : التداوي بالخر حرام ، بنص رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وعلى ذلك جماهير أهل العلم . ثبت عنه في الصحيح : أنه سئل  
عن الخمر تصنع للدواء ، فقال : « إنها داء ، وليست بدواء » وفي  
السنن عنه : أنه نهى عن الدواء بالخمر . وقال ابن مسعود : إن الله  
لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وروى ابن جابر في صحيحه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما  
حرم عليها » وفي السنن أنه سئل من ضفدع تجعل في دواء ، فهي عن قتلتها  
وقال : « إن نقيتها تسيح » .

وليس هذا مثل أكل المضطر للميتة ، فإن ذلك يحصل به  
المقصود قطعاً . وليس له عنه عوض ، والأكل منها واجب ، فمن  
اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات ، دخل النار . وهنا لا يعلم

حصول الشفاء ، ولا يتعين هذا البواء ، بل الله تعالى يعافى العبد  
بأسباب متعددة ، والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ، ولا يقاس  
هذا بهذا ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن المداواة بالخر : وقول من يقول إنها جائزة . فما معنى قول  
النبي صلى الله عليه وسلم « إنها داء وليست بدواء » فالذي يقول  
تجوز للضرورة فما حجته وقالوا إن الحديث الذي قال فيه « إن الله لم  
يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها » ضعيف والذي يقول بجواز المداواة  
به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجته ؟ .

فأجاب : وأما التداوي بالخر فانه حرام عند جماهير الأئمة : كمالك  
وأحمد ، وأبي حنيفة ، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ، لأنه  
قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر  
تصنع للدواء ، فقال : « إنها داء ، وليست بدواء » وفي سنن أبي  
داود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انه نهى عن الدواء الخبيث »  
والخر أم الخبائث ، وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال :  
« إن الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها » ورواه أبو حاتم بن حبان

في صحيحه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والذين جوزوا التداوي بالمحرم قاسوا ذلك على إباحة المحرمات :  
كلينة والدم للمضطر ، وهذا ضعيف لوجوه :

أحدها : ان المضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات ، فانه إذا  
أكلها سدت رمقه ، وأزالت ضرورته ، وأما الجائث بل وغيرها فلا  
يتيقن حصول الشفاء بها ، فما أكثر من يتداوى ولا يشفى ؛ ولهذا  
أباحوا دفع الفصة بالتمر لحصول المقصود بها ، وتعيينها له ، بخلاف شربها  
للعطش ، فقد تنازعوا فيه : فاتهم قالوا : انها لا تروي .

الثاني : ان المضطر لا طريق له إلى إزالة ضرورته الا الاكل  
من هذه الأيمان ، وأما التداوي فلا يتعين تناول هذا الحيث ، طريقا  
لشفائه ، فان الأدوية أنواع كثيرة ، وقد يحصل الشفاء بغير الأدوية  
كالسعاء ، والرقية ، وهو أعظم نوعي الدواء . حتى قال بقراط : نسبة  
طبنا إلى طب أرباب الهياكل ، كنسبة طب العجائز إلى طبنا .

وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري ، بل بما يجعله الله في  
الجسم من القوى الطبيعية ، ونحو ذلك .



الثالث : ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهري مذهب الأئمة وغيرهم ، كما قال مسروق : من اضطر إلى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار . وأما التداعي فليس بواجب عند جماهير الأئمة . وإنما أوجبه طائفة قليلة ، كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد ، بل قد تنازع العلماء : إما أفضل : التداعي ؟ أم الصبر ؟ للحديث الصحيح . حديث ابن عباس عن الجارية التي كانت تصرع ، وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها ، فقال : « ان أحيت ان تصبري ولك الجنة ، وان أحيت دعوت الله ان يشفيك » فقالت : بل أصبر ، ولكنني أتكشف فادع الله لي ان لا أتكشف ، فدعا لها ان لا تكشف ولأن خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون ، بل فيهم من اختار المرض . كأيي بن كعب ، وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداعي .

وإذا كان أكل الميتة واجبا ، والتداعي ليس بواجب ، لم يجوز قياس أحدهما على الآخر ، فان ما كان واجبا قد يباح فيه ما لا يباح في غير الواجب ؛ لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم ، والشارع يعتبر للمفاسد والمصالح ، فاذا اجتمع قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة ؛ ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يباح فيه في غيره ، حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق ، وان أفضى ذلك إلى قتل

النساء والصبيان ، وتعتمد ذلك بحرم ، ونظار ذلك كثيرة في الشريعة ،  
والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن رجل وصف له شحم الخنزير لمرض به : هل يجوز له  
ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : وأما التداوي بأكل شحم الخنزير فلا يجوز .

وأما التداوي بالتطبخ به ، ثم يفسله بعد ذلك ، فهذا ينبنى على  
جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة . وفيه نزاع مشهور .  
والصحيح أنه يجوز للحاجة . كما يجوز استجاء الرجل بيده ، وإزالة  
النجاسة بيده .

وما أيسح للحاجة جاز التداوي به . كما يجوز التداوي بلبس  
الخبر على أصح القولين ، وما أيسح للضرورة كالطعام الحثينة فلا يجوز  
التداوي بها . كما لا يجوز التداوي بشرب الخمر ، لاسيا على قول من  
يقول : إنهم كانوا ينتفعون بشحوم الميتة في طلي السفن ، ودهن الجلود ،

والاستنصاح به ، وأقرم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وإنما  
نهام من ثمنه .

ولهذا رخص من لم يقل بطهارة جلود الميتة بالدباغ في الانتفاع  
بها في اليابسات ، في أصح القولين ، وفي اللامعات التي لا تجسها .

## وسئل

عنم يتداوى بالتمر ، ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات : هل  
يباح للضرورة أم لا ؟ وهل هذه الآية : ( وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) في إباحة ما ذكر ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا يجوز التداوي بذلك ، بل قد ثبت في الصحيح من  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن التمر يتداوى بها فقال :  
« إنها داء . وليست بدواء » وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخبيث  
وقال : « ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » .

وليس ذلك بضرورة ، فانه لا يتيقن الشفاء بها ، كما يتيقن الشبع  
باللحم المحرم ؛ ولأن الشفاء لا يتعين له طريق ، بل يحصل بأنواع

من الأدوية ، وبغير ذلك ، بخلاف الحمصة ، فانها لا تزول  
إلا بالأكل .

## وسئل

من المريض إذا قالت له الأطباء : مالك دواء غير أكل لحم  
الكلب ، أو الخنزير . فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى : ( ويحل لهم  
الطيبات ويحرم عليهم الجبائث ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم :  
« ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ؟ وإذا وصف له الحمر أو  
النبيذ : هل يجوز شربه مع هذه النصوص ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : لا يجوز التداوي بالحمر وغيرها من الجبائث ، لما رواه  
وائل بن حجر ان طارق بن سويد الجمعي . سأل النبي صلى الله عليه  
وسلم عن الحمر ، فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال : « انه  
ليس بدواء ، ولكنه داء » رواه الامام أحمد ، ومسلم في صحيحه . وعن  
أبي النرداء : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله أزل  
الدواء ، وأزل الداء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولا تتداووا  
بحرام » . رواه أبو داود ، وعن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالحديث » ، وفي لفظ يعنى السم ، رواه

أحمد وابن ماجه والترمذي .

وعن عبد الرحمن بن عثمان قال : « ذكر طيب عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء ، وذكر الضفدع تجمل فيه ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع » رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . وقال عبد الله بن مسعود في السكر : « ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم » ذكره البخاري في صحيحه . وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التدوي بالخبائث ، مصرحة بتحريم التدوي بالخر اذ هي ام الخبائث ، وجماع كل اثم .

والخر اسم لكل مسكر ، كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وفي رواية « كل مسكر حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال : قلت : يا رسول الله ! افتا في شرايين كنا نضعها باليمن : البع ، وهو من السمل ، ينبذ حتى يشتد ، وللزر : وهو من الذرة والشعير ، ينبذ حتى يشتد ؟ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الكلم ، فقال : « كل مسكر حرام » .

وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن البتع . وهو نبيذ العسل — وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال : « كل شراب اسكر فهو حرام » ورواه مسلم في صحيحه ، والنسائي ، وغيرهما : عن جابر ان رجلا من حبشان من اليمن « سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من النرة ، يقال له : المزرة . فقال : أسكر هو ؟ قال : نعم ، فقال : « كل مسكر حرام ، ان على الله عهداً لمن شرب المسكر ان يسقيه من طينة الجبال » الحديث . فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بان كل مسكر حرام ، وانه خمر من أي شيء كان ، ولا يجوز التداوي بشيء من ذلك .

وأما قول الأطباء : انه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء الملعين . فهذا قول جاهل ، لا يقوله من يعلم الطب أصلاً ، فضلاً عن يعرف الله ورسوله ، فان الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة ، كما للشعب سبب معين يوجب في العادة ، اذ من الناس من يشفيه الله بلا دواء ، ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجثمانية ، حالها وحرامها ، وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لقوات شرط ، أو لوجود مانع ، وهذا بخلاف الأكل فانه سبب للشعب . ولهذا أباح الله للمضطر الجائث أن يأكلها عند الاضطرار اليها في الحمصة ، فان الجوع يزول بها ، ولا يزول بغيرها ، بل يموت أو يمرض من الجوع ، فلما تعينت طريقاً

الى المقصود أباحها الله ، بخلاف الأدوية الحية . .

بل قد قيل : من استشفى بالأدوية الحية كان دليلا على مرض في قلبه ، وذلك في إيمانه ، فانه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاه فيها حرم عليه ، ولهذا إذا اضطر الى اللينة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة ، وأما المتداوي فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلال ، وتنازعوا : هل الافضل فعله ؟ أو تركه على طريق التوكل ؟ .

ومما يبين ذلك ان الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، وغيرها ، لم يبيح ذلك الا لمن اضطر اليها غير باغ ولا عاد ، وفي آية أخرى : ( فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم ) ومعلوم ان المتداوي غير مضطر اليها ، فعلم انها لم تحل له .

وأما ما أبيع للحاجة لا لمجرد الضرورة : كلباس الحرير . فقد ثبت في الصحيح : « ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير ، لحكمة كانت بهما ، وهذا جائز على أصح قولي العلماء ، لأن لبس الحرير انما حرم عند الاستثناء عنه . ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن الى التزين به ، وأبيع لمن التستر به مطلقا فالحاجة إلى المتداوي به كذلك ، بل أولى ، وهذه حرمت لما فيها من

السرف والخيلاء والفخر ، وذلك منتف إذا احتيج اليه ، وكذلك لبسها للبرد : أو إذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها .

## وسئل ربه الله

هل الشرع المطهر ينكر ما تفعله الشياطين الجانة من مسها وتخييطها وجولان بوارقها على بني آدم ، واعتراضها ؟ فهل لذلك معالجة بالخرقات والأحراز ، والعزائم ، والأقسام ، والرقى ، والتعوذات ، والتأائم ؟ وأن بعض الناس قال : لا يحكم عليهم ؛ لأن الجن يرجعون إلى الحقائق عند عامرة الأجساد بالبوار ، وإن هذه الحواتم المتخذة مع كل انسان من سرياني ، وعبراني ، وعجمي ، وعربي ، ليس لها برهان ، وإنها من مخلوق الاقاول . وخرافات الأباطيل ، وأنه ليس لأحد من بني آدم من القوة ، ولا من القبض بحيث يفعل ما ذكرنا من متولي هذا الشأن على ممر الدهور ، والأوقات؟.

فأجاب : الحمد لله . وجود الجن ثابت بكتاب الله ، وسنة رسوله ، واتفاق سلف الأمة ، وأئمتها . وكذلك دخول الجنى فى بدن الانسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة ، قال الله تعالى : ( الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ) وفى



الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » . وقال عبد الله بن الامام أحمد بن حنبل قلت لأبي : إن أقواما يقولون : إن الجنى لا يدخل فى بدن المصروع ، فقال : يا بني يكذبون ، هذا يتكلم على لسانه .

وهذا الذي قاله أمر مشهور ، فانه يضرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه ، ويضرب على بدنه ضربا عظيما لو ضرب به جل لأثر به أثرا عظيما . والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب ، ولا بالكلام الذي يقوله . وقد يجز المصروع ، وغير المصروع ، ويجز البساط الذي يجلس عليه ، ويحول آلات ، وينقل من مكان إلى مكان ، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها ، أفادته علما ضروريا ، بان الناطق على لسان الانسي ، والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الانسان .

وليس فى أئمة المسلمين من ينكر دخول الجنى فى بدن المصروع وغيره ، ومن أنكرك ذلك وادعى ان الشرع يكذب ذلك ، فقد كذب على الشرع ، وليس فى الأدلة الشرعية ما بنى ذلك .

وأما معالجة المصروع بالرقى ، والتعوذات ، فهذا على وجهين :

فان كانت الرقى والتعاويذ مما يعرف معناها ، ومما يجوز في دين الاسلام أن يتكلم بها الرجل . داعياً لله ، ذاكراً له ، ومخاطباً لخلقه ، ونحو ذلك ، فانه يجوز أن يرقى بها المصروع ، ويعوذ ، فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه أذن في الرقى ، ما لم تكن شركاً » . وقال : « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » .

وان كان في ذلك كلمات محرمة مثل ان يكون فيها شرك ، أو كانت مجهولة المعنى ، يحتمل ان يكون فيها كفر ، فليس لأحد أن يرقى بها ولا يعزم ، ولا يقسم ، وان كان الجني قد ينصرف عن المصروع بها ، فلتأخره الله ورسوله ضرره أكثر من نفعه ، كالسبا وغيرها من أنواع السحر ، فان الساحر السباوي وان كان ينال بذلك بعض أغراضه ، كما ينال السارق بالسرقة بعض أغراضه ، وكما ينال الكاذب بكذبه وبالحيانة بعض أغراضه ، وكما ينال المشرك بشركه وكفره بعض أغراضه ، وهؤلاء وان نالوا بعض أغراضهم بهذه المحرمات ، فانها تعقبهم من الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظم مما حصلوه من أغراضهم .

فان الله بعث الرسل بتحصيل المصالح ، وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، فكل ما أمر الله به ورسوله فصلحته راجحة على مفسدته ، ومنقصة راجحة على المضرة . وان كرهته النفوس . كما قال تعالى : ( كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير )

( لكم ) الآية . فامر بالجهد وهو مكروه للنفوس ، لكن مصلحة ومنفعته راجحة على ما يحصل للنفوس من ألمه ، بمنزلة من يشرب الدواء الكريه لتحصل له العافية ، فان مصلحة حصول العافية له راجحة على ألم شرب الدواء . وكذلك التاجر الذي يترب عن وطنه ، ويسهر ، ويخاف ، ويتحمل هذه المكروهات ، مصلحة الربح الذي يحصل له راجحة على هذه المكاره . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حفت الجنة بالمكاره ، وحفت النار بالشهوات » .

وقد قال تعالى في حق الساحر : ( ولا يفلح الساحر حيث أتى ) وقال تعالى : ( وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر — الى قوله — ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ) فيين سبحانه أن هؤلاء يعلمون أن الساحر ماله في الآخرة من نصيب . وإنما يطلبون بذلك بعض أغراضهم في الدنيا ( ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ) آمنوا واتقوا بفعل ما أمر الله به ، وترك ما نهى الله عنه ، لكان ما يأتيهم به على ذلك في الدنيا والآخرة خير لهم مما يحصل لهم بالسحر . قال الله تعالى : ( أنا لننصر رسلا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد ) . وقال : ( ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ) . وقال : ( والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوتهم في الدنيا حسنة )

الآيتين . وقال : ( ومنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، أولئك لهم نصيب مما كسبوا ) .

والأحاديث فيها يثيب الله عبده المؤمن على الأعمال الصالحة في الدنيا والآخرة كثيرة جداً ، وليس للعبد أن يدفع كل ضرر بما شاء ، ولا يجلب كل نفع بما شاء ، بل لا يجلب النفع إلا بما فيه تقوى الله ، ولا يدفع الضرر إلا بما فيه تقوى الله ، فإن كان ما يفعله من العزائم والأقسام والدعاء والحلوة والسهر ونحو ذلك مما أباحه الله ورسوله فلا بأس به ، وإن كان مما نهى الله عنه ورسوله لم يفعله .

فن كذب بما هو موجود من الجن والشياطين والسحر ، وما يأتون به على اختلاف أنواعه : كدعاء الكواكب ، وتخريج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية ، وما ينزل من الشياطين على كل أفاك أثيم ، فالشياطين التي تنزل عليهم ، ويسمونها روحانية الكواكب وأنكروا دخول الجن في أبدان الانس ، وحضورها بما يستحضرون به من العزائم والأقسام ، وأمثال ذلك ، كما هو موجود ، فقد كذب بما لم يحيط به علماً .

ومن جوز أن يفعل الانسان بما رآه مؤثراً من هذه الأمور من غير أن يزن ذلك بشريعة الاسلام — فيفعل ما أباحه الله ، ويترك

ما حرم الله — وقد دخل فيها حرمة الله ورسوله ، إما من الكفر ، وإما من الفسوق ، وإما العصيان ، بل على كل أحد أن يفعل ما أمر الله به ورسوله ، ويترك ما نهى الله عنه ورسوله .

ومما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من التعوذ : فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « من قرأ آية الكرسي إذا أوى إلى فراشه لم يزل عليه من الله حافظ . ولم يقربه شيطان حتى يصبح » وفي السنن أنه كان يعلم أصحابه أن يقول أحدهم : « أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه ، وشر عباده ، ومن همزات الشياطين ، وأن يحضرون » . ولما جاءته الشياطين بلهب من نار ، أمر بهذا التعوذ : « أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، من شر ما خلق ، وذرأ ، ومن شر ما ينزل من السماء ، وما يرفع فيها ، ومن شر ما ذرأ في الأرض ، وما يخرج منها ، ومن فتن الليل والنهار ، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يارحمنا ! » .

فقد جمع العلماء من الأذكار والدعوات التي يقولها المبد إذا أصبح ، وإذا أمسى ، وإذا نام ، وإذا خاف شيئاً ، وأمثال ذلك من الأسباب ما فيه بلاغ . فمن سلك مثل هذه السبيل ، فقد سلك سبيل أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، ومن دخل في سبيل أهل الجبت والطاغوت الداخلة في الشرك والسحر فقد خسر الدنيا والآخرة ، وبذلك

ضم الله من ذمه من مبدلة أهل الكتاب . حيث قال : ( ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على - إلى قوله - : ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ) والله سبحانه وتعالى أعلم .

## وقال أيضاً رحمه الله في موضع آخر

### فصل

وأما كونه لم يتبين له كيفية الجن ومقاتلتهم بعدم علمه لم ينكر وجودهم إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة ، غير دلالة الكتاب والسنة . فإن من الناس من رآهم ، وفيهم من رأي من رآهم ، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين ، ومن الناس من كلهم وكلوه . ومن الناس من يأسرم وينههم ويتصرف فيهم . وهذا يكون لصالحين ، وغير صالحين .

ولو ذكرت ما جرى لي ، ولأصحابي معهم لطال الخطاب ، وكذلك

ما جرى لغيرنا ، لكن الاعتماد في الأجوبة العلمية على ما يشترك الناس في علمه ، لا يكون لما يختص بعلمه المحيبي ، إلا أن يكون الجواب لمن يصدقه فيما يخبر به .

## وسئل

عن بقول : يا أزران : يا كيان ! هل صح أن هذه أسماء وردت بها السنة ، لم يحرم قولها ؟

فأجاب : الحمد لله . لم ينقل هذه من الصحابة أحد ، لا بإسناد صحيح ، ولا بإسناد ضعيف ، ولا سلف الأمة ، ولا أثمها . وهذه الألفاظ لا معنى لها في كلام العرب ، فكل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقى به ، فضلا عن أن يدعو به ، ولو عرف معناها ، وأنه صحيح ، لكره أن يدعو الله بغير الأسماء العربية .

## وسئل

عن أصيب بمرض ، فاذا اشتد عليه الوجع استغاث بالله تعالى وببي . فهل تكون استغاثته مما ينافي الصبر للأمور به ؟ أو هو

## تضرع والتجاء ؟

فأجاب : دعاء الله ، واستغاثته به ، واشتكأؤه إليه ، لا يتنافى الصبر  
المأمور به . وإنما يتنافى في ذلك الاشتكاه إلى المخلوق . ولقد قال يعقوب  
عليه السلام : ( فصر جليل ) وقال : ( إنما أشكو بثي وحزني إلى الله )

وقد روى عن طاووس : أنه كره أنين المريض . وقال : إنه شكوى ،  
وقرىء ذلك على أحمد بن حنبل في مرض موته ، فما أن حتى مات .  
ويروى عن السري السقطي أنه جعل قول المريض : آه ! من ذكر  
الله ، وهذا إذا كان بينه وبين الله ، وهذا كما يروى عن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ في صلاة الفجر : ( إنما أشكو بثي  
وحزني إلى الله ) ثم بكى ، حتى سمع نشيجه من آخر الصفوف ،  
فالأنين والبكاء من خشية الله ، والتضرع والشكابة إلى الله عز وجل  
حسن ، وأما المكروه فيكره : والله أعلم .

## وسئل

عن رجل مبتلى سكن في دار بين قوم أحماء ، فقال بعضهم :  
لا يمكننا مجاورتك ، ولا ينبغي أن تجاور الأحماء ، فهل يجوز إخراجه ؟



فأجاب : نعم لهم أن يمنعوه من السكن بين الأصحاء ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يورد ممرض على مصح » ، فنهى صاحب الابل المراض أن يوردها على صاحب الابل الصحاح ، مع قوله : « لا عدوى ولا طيرة » . وكذلك روى أنه لما قدم مجذوم ليبيعه ، أرسل إليه بالبيعة ، ولم يأذن له في دخول المدينة .

## وسئل رحمه الله

عن الصلاة على الميت الذي كان لا يصلي ، هل لأحد فيها أجر ؟ أم لا ؟ وهل عليه اثم اذا تركها ، مع علمه انه كان لا يصلي ؟ وكذلك الذي يشرب الخمر ، وما كان يصلي ، هل يجوز لمن كان يعلم حاله ان يصلي عليه ام لا ؟

فأجاب : أما من كان مظهراً للإسلام فانه تجري عليه احكام الاسلام الظاهرة : من المناحة ، والموارة ، وتفسيه ، والصلاة عليه ، ودفنه في مقابر المسلمين ، ونحو ذلك ؛ لكن من علم منه النفاق والزندقة فانه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه . وان كان مظهراً للإسلام فان الله نهى نبيه عن الصلاة على المنافقين . فقال : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره ؛ انهم كفروا بالله ورسوله .

وماتوا وهم فاسقون ) وقال : ( سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم )

وأما من كان مظهراً للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبار، فهؤلاء لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين . ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجراً لامثاله عن مثل ما فعله ، كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على قاتل نفسه ، وعلى القاتل ، وعلى المدين الذي لا وفاء له . وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على أهل البدع — كان عمله بهذه السنة حسناً . وقد قال الجندب بن عبد الله البجلي ابنه : إني لم أتم البارحة بشياً ، فقال : أما انك لو مت لم أصل عليك . كانه يقول : قتلت نفسك بكثرة الاكل . وهذا من جنس هجر المظهرين للكبار حتى يتوبوا ، فاذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة الراجعة كان ذلك حسناً ، ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله ، ولم يكن في امتناعه مصلحة راجعة . كان ذلك حسناً ، ولو امتنع في الظاهر ودعاه في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان تحصيل المصلحتين أولى من تقويت أحدهما .

وكل من لم يعلم منه التفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له ، والصلاة عليه ، بل يشرع ذلك ، ويؤمر به . كما قال تعالى : ( واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات ) وكل من أظهر الكبار فانه تسوغ عقوبته بالهجر

وغيره ، حتى ممن في هجرة مصلحة له راجحة فتحصل للمالح الشرعية في ذلك بحسب الامكان ، والله أعلم .

## وسئل

من رجل يصلي وقتاً ، ويترك الصلاة كثيراً ، أو لا يصلي ، هل يصلي عليه ؟ ؟

فأجاب : مثل هذا ما زال المسلمون يصلون عليه ، بل المنافقون الذين يكتُمون النفاق يصلي المسلمون عليهم ، ويفسلون ، وتجري عليهم أحكام الاسلام . كما كان المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وان كان من علم نفاق شخص لم يجوز له أن يصلي عليه ، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من علم نفاقه .

وأما من شك في حاله فتجوز الصلاة عليه ، إذا كان ظاهراً الاسلام . كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على من لم ينه عنه ، وكان فيهم من لم يعلم نفاقه . كما قال تعالى : ( ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم ) ومثل هؤلاء لا يجوز التهي

عنه ، ولكن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين على المنافق لا تنفعه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم - لما ألبس بن أبي قبيصه « وما يغني عنه قبيص من الله » وقال تعالى : ( سواء عليهم استغفرت لهم أم لم نستغفر لهم لن بغفر الله لهم ) .

وتارك الصلاة أحياناً ، وأمثاله من المتظاهرين بالفسق ، فأهل العلم والدين إذا كان في حجر هذا ، وترك الصلاة عليه منفعة للمسلمين بحيث يكون ذلك باعثاً لهم على المحافظة على الصلاة عليه [ مجبروه ولم يصلوا عليه ] ، كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه والنعال ، والمدين الذي لا وفاء له ، وهذا شر منهم .

## وقال شيخ الإسلام رحمه الله

### فصل

قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه امتنع عن الصلاة على من عليه دين حتى يخلف وفاءه ، قبل أن يتمكن من وفاء الدين عنه ، فلما تمكن صار هو يوفيه من عنده ، فصار للمدين يخلف وفاءه .

هذا مع قوله فيما رواه ابو موسى عنه : « إن أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه عبد بها ، بعد الكبائر التي نهى عنها ، أن يموت الرجل وعليه دين لا بدع قضاء » رواه أحمد . ثبت بهذا أن ترك الدين بعد الكبائر .

فإذا كان قد ترك الصلاة على المدين الذي لا قضاء له ، فعلى فاعل الكبائر أولى ، ويدخل في ذلك قاتل نفسه ، والغال : لما لم يصل عليها . ويستدل بذلك على أنه يجوز لنوي الفضل ترك الصلاة على ذوي الكبائر الظاهرة ، والدعاة إلى البدع ، وإن كانت الصلاة عليهم جائزة في الجملة .

فأما قوله : « الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين » فأراد به أن صاحبه يوفاه .

## وسئل

عن رجل له مملوك هرب ، ثم رجع . فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه ، فهل يأثم سيده ؟ وهل تجوز عليه الصلاة ؟

فأجاب : الحمد لله . لم يكن له أن يقتل نفسه . وإن كان سيده قد ظلمه ، واعتدى عليه ، بل كان عليه إذا لم يمكنه رفع الظلم عن نفسه

أن يصبر إلى أن يفرج الله .

فإن كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك ، مثل أن يقتل عليه في النفقة ، أو يعتدى عليه في الاستعمال ، أو يضربه بغير حق ، أو يريد به فاحشة ونحو ذلك . فإن على سيده من الوزر بقدر ما نسب إليه من المصيبة .

ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه . فقال لأصحابه : « صلوا عليه » فيجوز لمعوم الناس أن يصلوا عليه . وأما أئمة الدين الذين يقتدى بهم . فإذا تركوا الصلاة عليه زجرا لغيره ، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق ، والله أعلم .

### وسئل رحمه الله :

عن رجل يدعي المشيخة : فرأى شعبانا ، فقام بعض من حضر ليقتله ، فمنعه عنه ، وأمسكه بيده ، على معنى الكرامة له ، فلدغه الشعبان فمات . فهل تجوز الصلاة عليه ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ينبغي لأهل العلم والدين أن يتركوا الصلاة على هذا ، ونحوه ، وإن كان يصل عليه عموم الناس كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة على قاتل نفسه ، وعلى

الغال من الغنيمة ، وقال : « صلوا على صاحبكم » . وقالوا لسرة بن جندب : إن ابنك البارحة لم يبت ، فقال : بشما ؟ قالوا : نعم ! قال : أما إنه لو مات لم أصل عليه . فبين سمة أنه لو مات بشما لم يصل عليه ؛ لأنه يكون قاتلا لنفسه بكثرة الأكل .

فهذا الذي منع من قتل الحية ، وأمسكها بيده حتى قتله ، أولى أن يترك أهل العلم والدين الصلاة عليه ، لأنه قاتل نفسه ، بل لو فعل هذا غيره به لوجب القود عليه .

وإن قيل : إنه ظن أنها لا تقتل ، فهذا شبيه عمله بمنزلة الذي أكل حتى بشم ، فانه لم يقصد قتل نفسه ، فن جنى جناية لا تقتل غالباً ، كان شبه عمد ، وإمساك الحيات من نوع الجنايات ، فانه فعل غير مباح . وهذا لم يقصد بهذا الفعل إلا إظهار خارق العادة ، ولم يكن معه ما يمنع انخراق العادة .

كيف وغالب هؤلاء كذابون ملبسون خارجون عن أمر الله تعالى ونهيه ، يخرجون الناس عن طاعة الرحمن إلى طاعة الشيطان ، ويفسدون عقل الناس ودينهم ودينام ، فيجعلون العاقل مولها كالجنون ، او متروها بمنزلة الشيطان المفتون ، ويخرجون الانسان عن الشريعة التي بعث الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم إلى بدع مضادة لها ، فيقتلون الشعور

ويكشفون الرؤوس ، بدلاً عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترجيل الشعر ، وتغطية الرأس ويجمعون على المكاء والتصدية ، بدلاً عن سنة الله ورسوله من الاجتماع على الصلوات الخمس ، وغيرها من العبادات ، ويصلون صلاة ناقصة الأركان والواجبات ، ويجمعون على بدعهم للشكوة على أتم الحالات ، ويضعون اللاذن ، وماء الورد ، والزعفران ، لأمساك الحيات ، ودخول النار بأنواع من الحيل الطبيعية ، والأحوال الشيطانية بدلاً عما جعله الله لأولياته المتقين من الطرق الشرعية والأحوال الرحمانية ، ويفسدون من يفسدونه من النساء والصبيان بدلاً عما أمر الله به من العفة وغيض البصر ، وحفظ الفرج ، وكف اللسان .

ومن كان مبتدعاً ظاهراً البدعة ، وجب الإنكار عليه ومن الإنكار المشروع أن يهجر حتى يتوب ، ومن الهجر امتناع أهل الدين من الصلاة عليه لينزجر من ينسبه بطريقته ، ويدعو إليه . وقد أمر بمثل هذا مالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، وغيرها من الأئمة ، والله أعلم .



## وسئل

عن رجل ركب البحر للتجارة : ففرق ، فهل مات شهيداً ؟.

فأجاب : نعم ! مات شهيداً ، إذا لم يكن عاصياً بركوبه ، فانه قد صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الفريق شهيد ، والمبطون شهيد ، والحريق شهيد ، والميت بالطاعون شهيد ، والمرأة تموت في نفاسها شهيدة ، وصاحب المدم شهيد » . وجاء ذكر غير هؤلاء .

وركوب البحر للتجارة جائز إذا غلب على الظن السلامة . وأما بدون ذلك فليس له أن يركبه للتجارة ، فان فعل فقد أعان على قتل نفسه ، ومثل هذا لا يقال : إنه شهيد ، والله أعلم .

## وسئل

من رفع الصوت في الجنائزة ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يستحب رفع الصوت مع الجنائزة ، لا بقراءة

ولا ذكر ، ولا غير ذلك . هذا مذهب الأئمة الاربعة ، وهو المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين ، ولا أعلم فيه مخالفاً ؛ بل قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى أن يتبع بصوت ، أو نار » رواه أبو داود . وسمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقول في جنازة : استغفروا لأخيكم . فقال ابن عمر : لاغفر الله بعد . وقال قيس بن عباد — وهو من أكابر التابعين من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه — : كانوا يستحبون خفض الصوت عند الجنائز ، وعند الذكر ، وعند القتال .

وقد اتفق أهل العلم بالحديث والآثار أن هذا لم يكن على عهد القرون الثلاثة المفضلة .

وأما قول السائل : ان هذا قد صار إجماعاً من الناس فليس كذلك ، بل ما زال في المسلمين من يكره ذلك ، وما زالت جنازات كثيرة تخرج بغير هذا في عدة أمصار من أمصار المسلمين .

وأما كون أهل بلد ، أو بلدين ، أو عشر : تعودوا ذلك فليس هذا باجماع ؛ بل أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم التي نزل فيها القرآن والسنة ، وهي دار الهجرة ، والنصرة ، والإيمان ، والعلم ، لم يكونوا يفعلون ذلك ؛ بل لو اتفقوا في مثل زمن مالك وشيوخه على شيء ، ولم ينقلوه عن النبي

صلى الله عليه وسلم ، أو خلفائه ، لم يكن إجماعهم حجة عند جمهور المسلمين ، وبعد زمن مالك وأصحابه ليس إجماعهم حجة ، باتفاق المسلمين فكيف بغيرهم من أهل الأمصار .

وأما قول القائل : ان هذا يشبه بجنائز اليهود والنصارى ، فليس كذلك ، بل أهل الكتاب عادتهم رفع الاصوات مع الجنائز ، وقد شرط عليهم في شروط أهل النعمة ان لا يفعلوا ذلك ، ثم انما نهينا عن التشبه بهم فيما ليس هو من طريق سلفنا الأول ، وأما إذا اتبعنا طريق سلفنا الأول كنا مصيين ، وان شاركنا في بعض ذلك من شاركنا ، كما انهم يشاركوننا في الدفن في الأرض ، وفي غير ذلك .

## وسئل رحمه الله

عن امرأة نصرانية ، بعثها مسلم : توفيت وفي بطنها جنين له سبعة أشهر . فهل تدفن مع المسلمين ؟ أو مع النصارى ؟ .

فأجاب : لا تدفن في مقابر المسلمين ، ولا مقابر النصارى ، لأنه اجتمع مسلم ، وكافر ، فلا يدفن الكافر مع المسلمين ، ولا المسلم مع الكافرين ؛ بل تدفن منفردة ، ويجعل ظهرها الى القبلة ؛ لأن

وجه الطفل إلى ظهرها ، فإذا دفنت كذلك كان وجه الصبي للمسلم مستقبل القبلة ، والطفل يكون مسلماً بإسلام أبيه ، وإن كانت أمه كافرة باتفاق العلماء .

## وسئل رحمه الله

مفتى الأنام ، بقية السلف الكرام ، نقي الدين بقية المجتهدين ، أثابه الله ، وأحسن إليه .

عن تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه ، هل صح فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . أو عن صحابته ؟ وهل إذا لم يكن فيه شيء يجوز فعله ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : هذا التلقين المذكور قد نقل عن طائفة من الصحابة : أنهم أمروا به ، كابن أمية الباهلي ، وغيره . وروي فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه مما لا يحكم بصحته ، ولم يكن كثير من الصحابة يفعل ذلك ، فلماذا قال الامام أحمد وغيره من العلماء : إن هذا التلقين لا بأس به ، فرخصوا فيه ، ولم يأمرؤا به . واستحبه طائفة من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، وكرهه طائفة من العلماء من أصحاب مالك ، وغيرهم .

والذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يقوم على قبر الرجل من أصحابه إذا دفن ، ويقول : « سلوا له التثبيت ، فإنه الآن يسأل » ، وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لفقوا أمواتكم لا إله إلا الله » . فتلقين المحتضر سنة . مأمور بها .

وقد ثبت ان المقبور يسأل ، ويمتحن ، وأنه يؤمر بالدعاء له ؛ فلهذا قيل : ان التلقين ينفعه ، فان الميت بسمع النداء . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انه ليسمع قرع نعالهم » وأنه قال : « ما أتم بأسمع لما أقول منهم » وأنه أمرنا بالسلام على الموتى . فقال : « ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا رد الله روحه حتى يرد عليه السلام » والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

هل يجب تلقين الميت بعد دفنه ؟ أم لا ؟ وهل القراءة تصل إلى الميت ؟

فأجاب : تلقينه بعد موته ليس واجباً ، بالاجماع . ولا كان من

عمل المسلمين المشهور بينهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ،  
وخلفائه . بل ذلك مأثور عن طائفة من الصحابة : كأبي أمامة ،  
ووائل بن الأسقع .

فن الأئمة من رخص فيه كالإمام أحمد ، وقد استجبه طائفة من  
أصحابه ، وأصحاب الشافعي . ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة .  
فالأقوال فيه ثلاثة : الاستحباب ، والكره ، والإباحة ، وهذا  
أعدل الأقوال .

فأما المستحب الذي أمر به وحض عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
فهو الدعاء للميت .

وأما القراءة على القبر فكرها أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في  
إحدى الروايتين . ولم يكن يكرها في الأخرى . وإنما رخص فيها  
لأنه بلغه أن ابن عمر أوصى أن يقرأ عند قبره بفواتح البقرة ،  
وخواتيمها . وروي عن بعض الصحابة قراءة سورة البقرة . فالقراءة  
عند الدفن مأثورة في الجملة ، وأما بعد ذلك فلم ينقل فيه أثر .  
والله أعلم .

## وسئل

هل بشرع تلقين الميت الكبير والصغير ؟ أو لا ؟

فأجاب : وأما تلقين الميت فقد ذكره طائفة من الحراسانيين من أصحاب الشافعي ، واستحسنوه أيضاً . ذكره المتولى . والرافعي ، وغيرها . وأما الشافعي نفسه فلم ينقل عنه فيه شيء .

ومن الصحابة من كان يفعله : كأبي أمامة الباهلي ، ووائلة بن الاسقع وغيرها من الصحابة .

ومن أصحاب أحمد من استجبه . والتحقيق أنه جائز ، وليس بسنة رتبة والله أعلم .

## وسئل

عن الحمة التي تعمل على الميت ، والمقرئين بالأجرة . هل قراءتهم تصل إلى الميت ؟ وطعام الحمة يصل إلى الميت ؟ أم لا ؟ وإن كان

ولد الميت يداين لأجل الصدقة إلى الميسور : نصل إلى الميت ؟.

فأجاب : استئجار الناس ليقروا ، ويهدوه إلى الميت ، ليس بمشروع ، ولا استحبه أحد من العلماء ، فإن القرآن الذي يصل ماقرىءه لله . فإذا كان قد استؤجر للقراءة لله ، والمستأجر لم يتصدق عن الميت ، بل استأجر من يقرأ عبادة لله عز وجل لم يصل إليه .

لكن إذا تصدق عن الميت على من يقرأ القرآن ، أو غيرهم : ينفعه ذلك باتفاق المسلمين . وكذلك من قرأ القرآن محتسباً ، وأهداه إلى الميت نفعه ذلك ، والله أعلم .

## وسئل

عن جعل المصحف عند القبر ، ووقيد قنديل في موضع يكون من غير أن يقرأ فيه ، مكروه أم لا ؟

فأجاب : وأما جعل المصحف عند القبور ، وإيقاد القناديل هناك ، فهذا مكروه منهى عنه ، ولو كان قد جعل للقراءة فيه هنالك ، فكيف إذا لم يقرأ فيه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لمن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » فإيقاد السرج من قنديل



وغيره على القبور منهى عنه ، مطلقاً ؛ لأنه أحد الفعلين اللذين لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعلهما .

كما قال : « لا يخرج الرجلان بضربان المائط ، كاشفين عن هوراتهما يتحدثان ، فان الله يمقت على ذلك » زواه أبو داود وغيره . ومعلوم انه ينهي عن كشف العورة وحده ، وعن التحدث وحده ، وكذلك قوله تعالى : ( والذين لا بدعون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة . ويخلد فيه مهاناً ) فتوعده صلى مجموع أفعال ، وكل فعل منها محرم .

وذلك لأن ترتيب النعم على المجموع ، يقتضى أن كل واحد له تأثير في النعم ، ولو كان بعضها مباحاً لم يكن له تأثير في النعم . والحرام ، لا يتوكد بانضمام المباح المخصص اليه .

والأئمة قد تنازعوا في القراءة عند القبر : فكرها أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في أكثر الروايات ، ورخص فيها في الرواية الأخرى عنه : هو وطائفة من اصحاب أبي حنيفة ، وغيرهم .

وأما جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك ،

وتلاوته ، فبعدة منكرة ، لم يفعلها أحد من السلف . بل هي تدخل في معنى « اتخاذ المساجد على القبور » وقد استفاضت السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم [في النهي] عن ذلك ، حتى قال : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما صنعوا . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ؛ ولكن كره ان يتخذ مسجداً . وقال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » . ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد .

ومعلوم ان المساجد بنيت للصلاة والذكر ، وقراءة القرآن ، فإذا اتخذ القبر لبعض ذلك كان داخلا في النهي ، فإذا كان هذا مع كونهم يقرأون فيها ، فكيف إذا جعلت المصاحف بحيث لا يقرأ فيها ؟ : ولا ينتفع بها لآحي ولا ميت . فان هذا لا نزاع في النهي عنه .

ولو كان الميت ينتفع بمثل ذلك لفعله السلف ، فانهم كانوا أعلم بما يحبه الله ويرضاه ، واسرع الى فعل ذلك ، وتحريه .

## وسئل

من الميت هل يجوز نقله ، أم لا ؟ وأرواح الموتى هل تجتمع بعضها ببعض ، أم لا ؟ وروح الميت هل تنزل في القبر ، أم لا ؟ ويعرف الميت من يزوره ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا ينبش الميت من قبره ، الا لحاجة . مثل ان يكون المدفن الأول فيه ما يؤذي الميت ، فينقل إلى غيره ، كما نقل بعض الصحابة في مثل ذلك .

وأرواح الأحياء إذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى ، ويسأل الموتى القادم عليهم عن حال الأحياء فيقولون : ما فعل فلان ؟ فيقولون : فلان تزوج . فلان على حال حسنة . ويقولون : ما فعل فلان ؟ فيقول : ألم يأتكم ؟ فيقولون : لا . ذهب به إلى أمه الهاوية . .

وأما أرواح الموتى فتجتمع : الأعلى ينزل الى الأدنى ، والأدنى لا يصعد الى الأعلى . والروح تشرف على القبر ، وتعاد إلى اللحد أحياناً . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يمر بقبر الرجل

كان يعرفه في الدنيا ، فيسلم عليه ، إلا رد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه السلام .

والميت قد يعرف من يزوره ، ولهذا كانت السنة أن يقال : السلام عليكم ، أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا ان شاء الله بكم لاحقون . ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم . والمستأخرين . والله أعلم .

## وسئل رحمه الله

عن قوم لهم تربة : وهي في مكان منقطع ، وقتل فيها قتل ، وقد بنوا لهم تربة أخرى ، هل يجوز نقل موتاهم الى التربة المستجدة ؟ أم لا ؟  
فأجاب : لا ينبش الميت لأجل ما ذكر . والله أعلم .

## وسئل

عما يقوله بعض الناس : ان الله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر اليهود ، والنصارى ، وينقلون من مقابر اليهود والنصارى إلى مقابر المسلمين . ومقصودهم أن من ختم له بشر في علم الله ، وقد مات في الظاهر مسلماً ، أو كان

كتابياً وختم له بخير ، فمات مسلماً في علم الله ، وفي الظاهر مات كافراً  
فهؤلاء ينقلون . فهل ورد في ذلك خبر أم لا ؟ وهل لذلك حجة ؟  
أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما الأجساد فإنها لا تنقل من القبور . لكن  
نعلم أن بعض من يكون ظاهره الاسلام ، ويكون منافقاً ، إما يهودياً ،  
أو نصرانياً ، أو مرتدأً معطلاً . فمن كان كذلك فإنه يكون يوم  
القيامة مع نظرائه . كما قال تعالى : ( احشروا الذين ظلموا وأزواجهم )  
أي أشباههم ، ونظراءهم .

وقد يكون في بعض من مات ، وظاهره كافراً ، أن يكون آمن  
بالله ، قبل أن يفرغ ، ولم يكن عنده مؤمن ، وكنتم أهله ذلك ، إما  
لأجل ميراث ، أو لغير ذلك ، فيكون مع المؤمنين ، وإن كان مقبوراً  
مع الكفار .

وأما الاثر في نقل الملائكة ، فما سمعت في ذلك أثراً .

---

## وسئل رصم الله تعالى

عن قوله تعالى : ( وأن ليس للانسان إلا ما سعى ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » فهل يقتضي ذلك إذا مات لا يصل إليه شيء من أفعال البر ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس في الآية ، ولا في الحديث أن الميت لا ينتفع بدعاء الخلق له ، وبما يعمل عنه من البر ، بل أئمة الاسلام متفقون على انتفاع الميت بذلك ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام ، وقد دل عليه الكتاب والسنة والاجماع ، فمن خالف ذلك كان من أهل البدع .

قال الله تعالى : ( الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ، ويؤمنون به ، ويستغفرون للذين آمنوا : ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما ، فاغفر للذين تابوا ، واتبعوا سبيلك ، وقهم عذاب الجحيم . ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ، ومن صلح من آبائهم ، وأزواجهم ، وفرياتهم : إنك أنت العزيز الحكيم . وقهم

السيئات ، ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته ) . فقد أخبر سبحانه أن الملائكة يدعون للمؤمنين بالغفرة ، ووقاية العذاب ، ودخول الجنة ودعاء الملائكة ليس عملاً للعبد .

وقال تعالى : ( واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ) وقال الخليل عليه السلام : ( رب اغفر لي ، ولوالدي ، وللمؤمنين : يوم يقوم الحساب ) وقال نوح عليه السلام : ( رب اغفر لي ولوالدي ، وللمؤمنين ، وللمؤمنات ) ولما دخل بيتي مؤمناً ، وللمؤمنين والمؤمنات ) فقد ذكر استغفار الرسل للمؤمنين ، أمراً بذلك ، وإخباراً عنهم بذلك .

ومن السنن المتواترة التي من جردها كفر : صلاة المسلمين على الميت ، ودعائهم له في الصلاة . وكذلك شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، فإن السنن فيها متواترة ، بل لم ينكر شفاعته لأهل لكبائر إلا أهل البدع ، بل قد ثبت أنه يشفع لأهل الكبائر ، وشفاعته دعاؤه ، وسؤاله الله تبارك وتعالى . فهذا وأمثاله من القرآن ، والسنن المتواترة ، وجاحد مثل ذلك كافر بعد قيام الحجة عليه .

والأحاديث الصحيحة في هذا الباب كثيرة ، مثل ما في الصحيح عن ابن عباس — رضي الله عنها — « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أُمِّي توفيت ، أفينفعها أن أتصدق عنها ؟ قال : نعم !

قال : ان لي مخرفا — أي بستاناً — أشهدكم أنني تصدقت به عنها »  
وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : « أن رجلاً قال للنبي صلى  
الله عليه وسلم : ان أُمِّي اقتلت نفسها ، ولم توص ، وأظنها لو  
تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم » .  
وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رجلاً قال للنبي  
صلى الله عليه وسلم : إن أبي مات ولم يوص ، أينفعه إن تصدقت  
عنه ؟ قال : نعم » .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص : « ان العاص بن وائل نذر  
في الجاهلية أن يذبح مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته  
خمسين ، وان عمرأ سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال :  
أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت عنه ، أو تصدقت عنه نفعه ذلك »

وفي سنن الدارقطني : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال : يا رسول الله ! إن لي أبوان ، وكنت أبرهما حال حياتهما .  
فكيف بالبر بعد موتها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان من  
بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك ، وأن تصوم لهما مع صيامك . وأن  
تصدق لهما مع صدقتك » .

وقد ذكر مسلم في أول كتابه عن أبي إسحق الطالقاني ، قال :



قلت لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ! الحديث الذي جاء « إن البر بعد البر ، أن تصلي لأبويك مع صلاتك ، وتصوم لهما مع صيامك ؟ قال عبد الله : يا أبا إسحاق ! عن هذا ؟ قلت له : هذا من حديث شهاب بن حراس ، قال : ثقة ، قلت : عن ؟ قال عن الحجاج بن دينار . فقال : ثقة ، عن ؟ قلت : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا إسحاق ! إن بين الحجاج وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم مفاوز تقطع فيها أعناق المطي ، ولكن ليس في الصدقة اختلاف . والأمر كما ذكره عبد الله بن المبارك ، فإن هذا الحديث مرسل .

والأئمة اتفقوا على أن الصدقة تصل إلى الميت ، وكذلك العبادات المالية : كالعتق .

وإنما تازعوا في العبادات البدنية : كالصلاة ، والصيام ، والقراءة ، ومع هذا ففي الصحيحين عن عائشة — رضي الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » وفي الصحيحين عن ابن عباس — رضي الله عنه — « أن امرأة قالت يا رسول الله ! إن أمي ماتت ، وعليها صيام نذر ، قال : أرأيت إن كان على أمك دين فقضيته ، أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت : نعم ، قال : فصومي عن أمك »

وفي الصحيح عنه : « أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أختي ماتت ، وعليها صوم شهرين متتابعين ، قال : أرأيت لو كان على أختك دين أكتت تقضيه ؟ قالت : نعم قال فحق الله أحق » وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن بريدة بن حصيب عن أبيه : « أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمِّي ماتت ، وعليها صوم شهر . أفيجزي عنها أن أصوم عنها ، قال : نعم . »

فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة في أنه بصام من الميت ما نذر ، وأنه شبه ذلك بقضاء الدين .

والأئمة تنازعوا في ذلك ، ولم يخالف هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة من بلغته ، وإنما خالفها من لم يبلغه ، وقد تقدم حديث عمرو بنهم إذا صاموا عن المسلم نفعه . وأما الحج فيجزي عند علمهم ، ليس فيه إلا اختلاف شاذ .

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما « إن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمِّي نذرت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ فقال : حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين ، أكتت قاضيته عنها ؟ اقضوا الله ، قاله أحق

بالوفاء » وفي رواية البخاري : « إن اختى نذرت أن تحج » وفي صحيح مسلم عن بريدة « أن امرأة قالت : يا رسول الله ! إن أمي ماتت ، ولم تحج ، أفيجزى — أو يقضي — أن أحج عنها ، قال : نعم . »

ففي هذه الأحاديث الصحيحة : « أنه امر بحج الفرض عن الميت وبحج النذر » . كما امر بالصيام . وإن المأمور نارة يكون ولدًا ، ونارة يكون أخا ، وشبه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بالدين ، يكون على الميت . والدين يصح قضاؤه من كل أحد ، فدل على أنه يجوز أن يفعل ذلك من كل أحد ، لا يختص ذلك بالولد . كما جاء مصرحا به في الأخ .

فهذا الذي ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم مفصل مبين . فعلم أن ذلك لا يتناقى قوله : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » ؛ بل هذا حق ، وهذا حق .

أما الحديث فانه قال : « انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » فذكر الولد ، ودعاؤه له خاصين ؛ لأن الولد من كسبه ، كما قال : ( ما أغنى عنه ماله وما كسب ) قالوا : إنه ولده . وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن

أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه . فلما كان هو الساعي في وجود الولد كان عمله من كسبه ، بخلاف الأخ ، والعم والأب ، ونحوم . فانه ينتفع أيضاً بدعائهم ، بل بدعاه الأجانب ، لكن ليس ذلك من عمله . والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « انقطع عمله إلا من ثلاث .. » لم يقل : إنه لم ينتفع بعمل غيره . فاذا دعا له ولده كان هذا من عمله الذي لم ينقطع ، وإذا دعا له غيره لم يكن من عمله ، لكنه ينتفع به .

وأما الآية فللناس عنها أجوبة متعددة . كما قيل : إنها تخص بشرع من قبلنا ، وقيل : إنها مخصوصة ، وقيل : إنها منسوخة ، وقيل : إنها تنال السعي مباشرة ، وسبياً . والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه . ولا يحتاج الى شيء من ذلك ، بل ظاهر الآية حق لا يخالف بقية النصوص . فانه قال : ( ليس للانسان إلا ما سعى ) وهذا حق ، فانه إنما يستحق سعيه ، فهو الذي يملكه ويستحقه . كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو . وأما سعي غيره فهو حق ، وملك لذلك الغير ، لاله ، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره ، كما ينتفع الرجل بكسب غيره .

فمن صلى على جنازة فله قيراط ، فيثاب المصلي على سعيه الذي هو صلاته ، ولليت أيضاً يرحم بصلاة الحي عليه ، كما قال : « ما من

مسلم يموت فيصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا مائة  
ويروى أربعين ، ويروى ثلاثة صفوف ، ويشفعون فيه ، إلا شفّعوا  
فيه — أو قال الا غفر له — « فأنه تعالى يثيب هذا الساعي على  
سعيه الذي هو له ، ويرحم ذلك الميت بسعي هذا الحي لدعائه له ،  
وصدقته عنه ، وصيامه عنه ، ووجهه عنه .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« ما من رجل يدعو لأخيه دعوة إلا وكل الله به ملكا ، كلما دعا  
لأخيه دعوة قال الملك الموكل به : آمين . ولك بمثله » . فهذا من  
السعي الذي ينفع به المؤمن أخاه يثيب الله هذا ، ويرحم هذا . ( وان  
ليس للانسان إلا ما سعى ) وليس كل ما ينتفع به الميت ، او الحي ،  
أو يرحم به يكون من سعيه ، بل اطفال المؤمنين يدخلون الجنة مع  
آبائهم بلا سعي ، قالني لم يجز الا به أخص من كل ارتفاع ، لثلا  
يطلب الانسان الثواب على غير عمله ، وهو كالدين يوفيه الانسان  
عن غيره ، فترا دتمته ، لكن ليس له ماوفي به الدين ، وينبغي له أن  
يكون هو الموفي له ، والله أعلم .

## وسئل رحمه الله :

ما تقول السادة الفقهاء وأئمة الدين — وفقهم الله تعالى لمرضاته —  
في القراءة للميت ، هل تصل إليه ؟ أم لا ؟ والأجرة على ذلك ،  
وطعام أهل الميت لمن هو مستحق ، وغير ذلك ، والقراءة على القبر  
والصدقة عن الميت ، أيها المشروع الذي أمرنا به ؟ والمسجد الذي  
في وسط القبور ، والصلاة فيه ، وما يعلم هل بنى قبل القبور ؟ أو  
القبور قبله ؟ وله ثلاث : رزق ، وأربعائة اصددمون قديمة من زمان  
الروم ، ما هو له ، بل للمسجد ، وفيه الخطبة كل جمعة ، والصلاة  
أيضاً في بعض الأوقات ، وله كل سنة موسم يأتي إليه رجال كثير ونساء  
ويأتون بالتذور معهم ، فهل يجوز للامام أن يتناول من ذلك شيئاً  
لمصالح المسجد الذي في البلد ؟ أفئتنا يرحمكم الله مأجورين .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما الصدقة عن الميت فانه ينتفع  
بها باتفاق المسلمين ، وقد وردت بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أحاديث صحيحة . مثل قول سعد : « يا رسول الله ! ان أُمِّي افتلتت  
نفسها ، وأراها لو تكلمت تصدقت ، فهل ينفعها ان أنصدق عنها ؟

فقال : نعم « وكذلك ينفعه الحج عنه ، والأُخْيَة عنه ، والعق عنه ، والدعاء والاستغفار له بلا نزاع بين الأئمة .

وأما الصيام منه وصلاة التطوع عنه ، وقراءة القرآن عنه ، فهذا فيه قولان للعلماء :

أحدهما : ينتفع به ، وهو مذهب احمد ، وإبي حنيفة ، وغيرها .  
وبعض اصحاب الشافعي وغيرهم .

والثاني : لا نصل إليه ، وهو المشهور في مذهب مالك والشافعي .

وأما الاستئجار لنفس القراءة ، والاهداء ، فلا يصح ذلك . فان العلماء إنما تازعوا في جواز اخذ الأجرة على تعليم القرآن ، والأذان ، والامامة ، والحج عن الغير ، لأن المستأجر يستوفي المنفعة . ف قيل : يصح لذلك ، كما هو المشهور من مذهب مالك ، والشافعي . وقيل : لا يجوز ، لأن هذه الأعمال يختص فاعلها أن يكون من اهل القرية فانها إنما تصح من المسلم دون الكافر ، فلا يجوز إيقاعها إلا على وجه التقرب الى الله تعالى . وإذا فعلت بعروض لم يكن فيها أجر بالاتفاق ، لأن الله إنما يقبل من العمل ما أريد به وجهه ، لا ما فعل لأجل عروض الدنيا .

وقيل يجوز اخذ الأجرة عليها للفقير ، دون الغنى . وهو القول الثالث فى مذهب أحمد ، كما أذن الله لولي اليتيم أن يأكل مع الفقر ويستغنى مع الغنى . وهذا القول أقوى من غيره على هذا ، فاذا فعلها الفقير لله ، وإنما اخذ الأجرة لحاجته الى ذلك ، وليستعين بذلك على طاعة الله ، فאלله يأجره على نيته ، فيكون قد اكل طيباً ، وعمل صالحاً .

وأما اذا كان لا يقرأ القرآن الا لأجل العروض ، فلا ثواب لهم على ذلك . وإذا لم يكن فى ذلك ثواب . فلا يصل الى الميت شيء ؛ لأنه إنما يصل الى الميت ثواب العمل ، لا نفس العمل . فاذا تصدق بهذا المال على من يستحقه وصل ذلك الى الميت ، وان قصد بذلك من يستعين على قراءة القرآن وتعليمه كان افضل ، وأحسن ، فان إعانة المسلمين بأنفسهم وأموالهم على تعلم القرآن وقراءته وتعليمه من أفضل الأعمال .

وأما صنعة اهل الميت طعاماً يدعون الناس إليه فهذا غير مشروع وإنما هو بدعة ، بل قد قال جرير بن عبد الله : كنّا نعد الاجتماع إلى اهل الميت ، وصنعتهم الطعام للناس من النباحة .

وانما المستحب اذا مات الميت ان يصنع لأهله طعام . كما قال



النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء نعي جعفر بن أبي طالب : « اصنعوا  
لآل جعفر طعاما ، فقد أتاهم ما يشغلهم » .

وأما القراءة الدائمة على القبور ، فلم تكن معروفة عند السلف .  
وقد تنازع الناس في القراءة على القبر ، فكرها أبو حنيفة ومالك ،  
وأحمد في أكثر الروايات عنه ، ورخص فيها في الرواية المتأخرة ،  
لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح  
البقرة ، وخواتمها .

وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصى عند قبره بالبقرة ، وهذا  
إنما كان عند الدفن ، فأما بعد ذلك فلم ينقل عنهم شيء من ذلك ،  
ولهذا فرق في القول الثالث بين القراءة حين الدفن ، والقراءة الراجعة  
بعد الدفن . فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل .

ومن قال : إن الميت ينتفع بسماع القرآن ، ويؤجر على ذلك ،  
فقد غلط ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مات ابن آدم  
انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد  
صالح يدعو له » . فليت بعد الموت لا يثاب على سماع ، ولا غيره .  
وإن كان الميت يسمع قرع نعالهم ، ويسمع سلام النبي يسلم عليه ،  
ويسمع غير ذلك ، لكن لم يبق له عمل غير ما استثنى .

وأما بناء المساجد على القبور ، وتسمى « مشاهد » فهذا غير سائع ؛ بل جميع الأمة يهتدون عن ذلك ، لما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا » . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً ، وفي الصحيح أيضاً عنه أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » وفي السنن عنه قال : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد ، والسرح » .

وقد اتفق أئمة المسلمين على أن الصلاة في المشاهد ليس مأموراً بها ، لا أمر إيجاب ، ولا أمر استحباب . ولا في الصلاة في المشاهد التي على القبور ونحوها فضيلة على سائر البقاع ، فضلاً عن المساجد ، باتفاق أئمة المسلمين ، فمن اعتقد أن الصلاة عندها فيها فضل على الصلاة على غيرها ، أو أنها أفضل من الصلاة في بعض المساجد ، فقد فارق جماعة المسلمين ، وهرق من الدين ، بل الذي عليه الأمة أن الصلاة فيها منهي عنه نهى تحريم ، وإن كانوا متنازعين في الصلاة في المقبرة : هل هي محرمة ؟ أو مكروهة ؟ أو مباحة ؟ أو يفرق بين النبوشة والقديمة ، فذلك لأجل تعليل الهي بالنجاسة لاختلاط التراب بصديد الموتى .

وأما هذا فإنه نهى عن ذلك لما فيه من التشبه بالمشركين ، وأن ذلك أصل عبادة الأصنام . قال تعالى : ( وقالوا لا نذرن آلهتكم ، ولا نذرن وداً ، ولا سواعا . ولا يغوث ، ويعوق ، ونسرا ) قال غير واحد من الصحابة والتابعين : هذه أسماء قوم كانوا قوماً صالحين ، في قوم نوح ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره مالك في الموطأ : « اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ولهذا لا يشرع باتفاق للمسلمين أن ينذر للمشاهد التي على القبور ، لا زيت ، ولا شمع ، ولا دراهم ، ولا غير ذلك ، وللمجاورين عندها ، وخدام القبور . فإن النبي صلى الله عليه وسلم : قد لعن من يتخذ عليها المساجد والسرر . ومن نذر ذلك فقد نذر معصية . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » .

وأما الكفارة فهي على قولين : فذهب أحمد وغيره عليه كفارة يمين ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كفارة النذر كفارة اليمين » . رواه مسلم . وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » ومذهب مالك والشافعي وغيرهما لا شيء عليه . لكن إن تصدق بالنذر

فى المشاهد على من يستحق ذلك من فقراء المسلمين ، الذين يستعينون بذلك على طاعة الله ورسوله ، فقد أحسن فى ذلك ، وأجره على الله .

ولا يجوز لأحد باتفاق المسلمين أن ينقل صلاة المسلمين ، وخطبهم من مسجد يجتمعون فيه ، الى مشهد من مشاهد القبور ، ونحوها . بل ذلك من أعظم الضلالات والمنكرات ، حيث تركوا ما أمر الله به ورسوله ، وفعلوا ما نهى الله عنه ورسوله ، وتركوا السنة ، وفعلوا البدعة . تركوا طاعة الله ورسوله ، وارتكبوا معصية الله ورسوله ، بل يجب إعادة الجمعة والجماعة الى المسجد الذى هو بيت من بيوت الله . ( أذن الله أن ترفع . ويذكر فيها اسمه ، يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ) وقد قال تعالى : ( إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ) .

وأما القبور التى فى المشاهد وغيرها ، فالسنة لمن زارها أن يسلم على الميت ، ويدعو له بمنزلة الصلاة على الجنائز ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه أن يقولوا إذا زاروا القبور : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين ، والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم عن قريب لاحقون » . ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم ، والمستأخرين ،

نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تجرمنا أجرم ، ولا تفتنا بعدم  
واغفر لنا ولهم . »

وأما التمسح بالقبر ، أو الصلاة عنده ، أو قصده لأجل الدعاء  
عنده ، معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره ، أو النذر  
له ونحو ذلك ، فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو مما أحدث من  
البدع القبيحة ، التي هي من شرب الشرك ، والله أعلم وأحكم .

## وسئل

عن يقرأ القرآن العظيم ، أو شيئاً منه ، هل الأفضل أن يهدي  
ثوابه لوالديه ، ولموتى المسلمين ؟ أو يجعل ثوابه لنفسه خاصة ؟

فأجاب : أفضل العبادات ما وافق هدي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وهدي الصحابة ، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
كان يقول في خطبته : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي  
محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » . وقال صلى الله عليه  
وسلم : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم » .

وقال ابن مسعود : من كان منكم مستأناً فليستن بمن قد مات :

فان الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد .

فاذا عرف هذا الأصل . فالأمر الذي كان معروفاً بين المسلمين في القرون المفضلة ، أنهم كانوا يعبدون الله بأنواع العبادات المشروعة ، فرضها ونفلها ، من الصلاة ، والصيام ، والقراءة ، والذكر ، وغير ذلك وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات ، كما أمر الله بذلك لأحيائهم ، وأمواتهم ، في صلاتهم على الجنازة ، وعند زيارة القبور ، وغير ذلك .

وروي عن طائفة من السلف عند كل ختمه دعوة مجابة ، فاذا دعا الرجل عقيب الختم لنفسه ، ولوالديه ، ولمشائخه ، وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات ، كان هذا من الجنس المشروع . وكذلك دعاؤه لهم في قيام الليل ، وغير ذلك من مواطن الاجابة .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر بالصدقة على الميت ، وأمر أن يصام عنه الصوم . فالصدقة عن الموتى من الأعمال الصالحة ، وكذلك ما جاءت به السنة في الصوم عنهم . وهذا وغيره احتج من قال من العلماء إنه يجوز إهداء ثواب العبادات المالية ، والبدنية الى موتى المسلمين . كما هو مذهب أحمد ، وأبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي .

فاذا اهدى ميت ثواب صيام ، أو صلاة ، أو قراءة ، جاز ذلك ،

وأكثر أصحاب مالك ، والشافعي يقولون : إنما بشرع ذلك في العبادات المالية ، ومع هذا فلم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعا ، وضاموا ، وحجوا ، أو قرأوا القرآن . يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين ، ولا لخصوصهم ، بل كان عادتهم كما تقدم ، فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف ، فانه أفضل وأكمل . والله أعلم .

## وسئل

عن « هلل سبعين ألف حرة ، وأهداه للميت ، يكون برادة للميت من النار » حديث صحيح ؟ أم لا ؟ وإذا هلل الانسان وأهداه الى الميت يصل إليه ثوابه ، أم لا ؟

فأجاب : إذا هلل الانسان هكذا : سبعون ألفا ، أو أقل ، أو أكثر . وأهديت إليه نفعه الله بذلك ، وليس هذا حديثا صحيحا ، ولا ضعيفا . والله أعلم .

## وسئل

عن قراءة أهل الميت نصل إليه ؟ والتسبيح والتحميد ، والتهليل والتكبير ، إذا أهداه الى الميت يصل إليه ثوابها أم لا ؟

فأجاب : يصل الى الميت قراءة أهله ، وتسبيحهم ، وتكبيرهم ، وسائر ذكركم لله تعالى ، إذا أهدوه الى الميت ، وصل إليه ، والله أعلم .

## وسئل

هل القراءة تصل الى الميت من الولد أولا ؟ على مذهب الشافعي

فأجاب : أما وصول ثواب العبادات البدنية : كالقراءة ، والصلاة ، والصوم ، فذهب أحمد ، وأبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي ، الى أنها تصل ، وذهب أكثر أصحاب مالك ، والشافعي ، الى أنها لا تصل ، والله أعلم .



## وسئل رحمه الله

عمن ترك والديه كفاراً : ولم يعلم هل أسلموا ؟ هل يجوز  
أن يدعو لهم ؟

فأجاب : الحمد لله . من كان من أمة أصلها كفار لم يجوز أن  
يستغفر لأبويه ، إلا أن يكونا قد أسلما . كما قال تعالى : ( ما كان  
للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من  
بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ) .

## باب زيارة القبور

### سئل رحمه الله

من المشروع في زيارة القبور ؟

فأجاب : أما زيارة القبور : فهي على وجهين : شرعية ، وبدعية .

فالشرعية : مثل الصلاة على الجنازة ، والمقصود بها الدعاء للميت كما يقصد بذلك الصلاة على جنازته . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزور أهل البقيع ، ويزور شهداء أحد ، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » .

وهكذا كل ما فيه دعاء للمؤمنين من الأنبياء وغيرهم : كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والسلام . كما في الصحيح عنه أنه قال :

« إذا سمعتم المؤذن فقولوا : مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، فإنه من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله : وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد ، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له شفاعتي يوم القيامة . وما من مسلم يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام . »

وأما الزيارة البدعية : وهي زيارة أهل الشرك ، من جنس زيارة النصارى الذين يقصدون دعاء الميت ، والاستعانة به ، وطلب الحوائج عنده ، فيصلون عند قبره ، ويدعون به ، فهذا ونحوه لم يفعله أحد من الصحابة ، ولا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا استجبه أحد من سلف الأمة ، وأئمتها ، بل قد سد النبي صلى الله عليه وسلم « باب الشرك » . في الصحيح أنه قال في مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا » قالت عائشة — رضي الله عنها — ولولا ذلك لا برز قبره . لكن كره أن يتخذ مسجداً . وقال قبل أن يموت بخمس : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فاني أنهاكم من ذلك . »

فالزيارة الأولى من جنس عبادة الله ، والاحسان الى خلق الله ،

وذلك من جنس الزكاة التي أمر الله بها .

والثاني : من جنس الاشرار بالله ، والظلم في حق الله ، وحق عباده ، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما أنزل الله تعالى ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك ، ألم تسمعون قول العبد الصالح : ( ان الشرك لظلم عظيم ) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد » . وقد قال الله تعالى : ( وقالوا لا تدرن آلهتكم . ولا تدرن وداً ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا ) . قال طائفة من السلف : هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، وصوروا تماثيلهم فكان هذا أول عبادة الأوثان ، وهذا من جنس دين النصارى ولم يكن الصحابة — رضي الله عنهم — والتابعون يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا غيره ، بل كره الأئمة وقوف الانسان عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم للدعاء ، وقالوا هذه بدعة لم يفعلها الصحابة والتابعون ، بل كانوا يسلمون عليه ، وعلى صاحبيه ، ثم يذهبون .

وكان عبد الله بن عمر إذا دخل المسجد يقول : السلام عليك يا رسول الله ! السلام عليك يا أبا بكر ! السلام عليك يا أبتاه ! ثم ينصرف . وقد نص عليه مالك ، وغيره من الأئمة ، ونص أبو يوسف وغيره من العلماء على أنه ليس لأحد أن يسأل الله بمخلوق ، لا النبي ، ولا الملائكة ولا غيرهم .

وقد أصاب المسلمين جذب وشدة ، وكانوا يدعون الله ، ويستسقون ويدعون على الأعداء ويستنصرون ، ويتوسلون بدعاء الصالحين ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « وهل تصرون وترزقون إلا بضعفائكم : بدعاتهم ، وصلاتهم ، وإخلاصهم » . ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا صالح ، ولا الصلاة عنده ، ولا طلب الحوائج منه ، ولا الأقسام على الله به ، مثل أن يقول القائل : أسألك بحق فلان ، وفلان ؛ بل كل هذا من البدع المحدثه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خير القرون القرن الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم » . وقد اتفق المسلمون على أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير طباق الأمة ..

## وسئل الشيع عن الزيارة ؟

فأجاب : أما الاختلاف إلى القبر بعد الدفن فليس بمستحب ، وإنما المستحب عند الدفن ان يقام على قبره ، ويدعى له بالتثيت . كما روى أبو داود في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا دفن الرجل من أصحابه يقوم على قبره ، ويقول : سلوا له التثيت ، فانه الآن يسأل » . وهذا من معنى قوله : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ) فانه لما نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين ، وعن القيام على قبورهم ، كان دليل الخطاب ان المؤمن يصل على قبره قبل الدفن ، ويقام على قبره بعد الدفن .

فزيارة الميت المشروعة بالدعاء ، والأستغفار هي من هذا القيام المشروع .

## وسئل

عن الأحياء إذا زاروا الأموات هل يعلمون بزيارتهم ؟ وهل يعلمون بالميت إذا مات من قرابتهم ، أو غيره ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم قد جاءت الآثار بتلاقيهم ، ونسأؤلهم ، وعرض أعمال الأحياء على الأموات . كما روى ابن المبارك عن أبي أيوب الأنصاري : قال : « إذا قبضت نفس المؤمن تلقاها الرحمة من صباد الله ، كما يتلقون البشير في الدنيا ، فيقبلون عليه ويسألونه ، فيقول بعضهم لبعض : أنظروا أخاكم بسترٍ ، فإنه كان في كرب شديد . قال : فيقبلون عليه ، ويسألونه ما فعل فلان وما فعلت فلانة ، هل تزوجت » الحديث .

وأما علم الميت بالحي إذا زاره ، وسلم عليه ، ففي حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه ، إلا عرفه ، ورد عليه السلام » . قال ابن المبارك : ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وصححه عبد الحق صاحب الأحكام .

وأما ما أخبر الله به من حياة الشهيد ، ورزقه ، وما جاء في الحديث الصحيح من دخول أرواحهم الجنة ، فذهب طوائف الى ان ذلك يختص بهم دون الصديقين ، وغيرهم . والصحيح الذي عليه الأئمة ، وجماهير أهل السنة : ان الحياة ، والرزق ، ودخول الأرواح الجنة ، ليس مختصاً بالشهيد . كما دلت على ذلك النصوص الثابتة ، ويختص الشهيد بالذكر ، لكون الظان يظن أنه يموت ، فينكل عن الجهاد ، فأخبر بذلك ليزول المانع من الاقدام على الجهاد ، والشهادة .

كما نهى عن قتل الاولاد خشية الاملاق ؛ لانه هو الواقع . وان كان قتلهم لا يجوز مع عدم خشية الاملاق .



## وسئل شيخ الإسلام

ومفتي الانام ، العالم ، العامل ، الزاهد ، الورع ، ناصر السنة ، وقامع البدعة ، تقي الدين ابو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني — رحمه الله تعالى — عن الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » هل هو منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، قلها تذكركم الآخرة » ؟ أم لا ؟ وهل صح الحديث الأول أم لا ؟ وهل يحرم على النساء زيارة القبور ؟ أم يكره ؟ أم يستحب ؟

وإذا قيل : بالكراهة . هل تكون كراهة تحريم ؟ أم تنزيه ؟ وهل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » . أم لا ؟ وهل صح في فضل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم شيء من الأحاديث ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما زيارة القبور فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان قد نهى عنها نهياً عاماً ، ثم أذن

في ذلك . فقال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . فانها تذكركم الآخرة » وقال صلى الله عليه وسلم : « استأذنت ربي في أن أزور قبر أُمي ، فأذن لي ، واستأذنت في أن أستغفر لها ، فلم يأذن لي ، فزوروا القبور ، فانها تذكركم الآخرة » . وهنا مسألان :

إحداها : متفق عليها ، والأخرى متنازع فيها .

فأما الأولى : فان الزيارة تنقسم إلى قسمين : زيارة شرعية ، وزيارة بدعية .

فالزيارة الشرعية : السلام على الميت ، والدعاء له ، بمنزلة الصلاة على جنازته ، كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا : « السلام عليكم أهل الديار من المسلمين ، وللمؤمنين ، وإنا ان شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم ، والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » وهذا الدعاء يروى بعضه في بعض الأحاديث ، وهو مروي بعدة ألفاظ . كما رويت ألفاظ التشهد وغيره وهذه الزيارة هي التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها إذا خرج لزيارة قبور أهل البقيع .

وأما الزيارة البدعية : فمن جنس زيارة اليهود والنصارى ، وأهل

البدع ، الذين يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وقد استفاض  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتب الصحاح وغيرها أنه قال عند  
 موته : « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر  
 ما فعلوا » . قالت عائشة — رضي الله عنها — : ولولا ذلك لأبرز قبره  
 ولكن كره أن يتخذ مسجداً . وثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا  
 فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » .

فالزيارة البدعية مثل قصد قبر بعض الأنبياء والصالحين للصلاة عنده  
 أو الدعاء عنده ، أو به ، أو طلب الحوائج منه ، أو من الله تعالى  
 عند قبره ، أو الاستغاثة به ، أو الاقسام على الله تعالى به ، ونحو ذلك  
 هو من البدع التي لم يفعلها أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم باحسان  
 ولا سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من خلقه  
 الراشدين ، بل قد نهى عن ذلك أئمة المسلمين الكبار .

والحديث الذي يرويه بعض الناس « إذا سألت الله فاسأله بجاهي »  
 هو من المكذوبات التي لم يروها أحد من علماء المسلمين ، ولا هو في  
 شيء من كتب الحديث بمنزلة ما يروونه من قوله : « لو أحسن أحدكم  
 ظنه بحجر لنفعه الله به » ، فإن هذا أيضاً من المكذوبات .

وقد نص غير واحد من العلماء على أنه لا يقسم على الله بمخلوق  
لأنبي ولا غيره ، فمن ذلك ما ذكره أبو الحسين القدوري في « كتاب  
شرح الكرخي » عن بشر بن الوليد قال : سمعت أبا يوسف قال :  
قال أبو حنيفة : لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به ، واكره أن  
يقول : بمعاقد العز من عرشك ، وبحق خلقك . وهو قول أبي يوسف ،  
وقال أبو يوسف : بمعاقد العز من عرشه : هو الله تعالى ، فلا  
أكره هذا . واكره بحق فلان ، وبحق أنبيائك ، ورسلك ، وبحق  
البيت ، والمشر الحرام .

قال القدوري شارح الكتاب : المسألة بخلقه لا تجوز : لأنه لاحق  
للمخلوق على الخالق ، فلا يجوز ، يعني : وفاقا .

قلت : وأما الاستشفاع إلى الله تعالى به ، وهو طلب الشفاعة  
منه ، والتوسل إلى الله بدعائه وشفاعته ، وبالإيمان به ، وبمحبه وطاعته  
والتوجه إلى الله تعالى بذلك ، فهذا مشروع باتفاق المسلمين ، كما جاءت  
بذلك الأحاديث الصحيحة .

وقد ثبت في صحيح البخاري عن أبي حميد الساعدي — رضي  
الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ألفين أحدكم  
يجيء يوم القيامة فيقول : يا رسول الله ! أغثنى ، فأقول : لا أملك

لك من الله شيئاً ، قد أبلغتك » . وفي الصحيح أنه قال صلى الله عليه وسلم : « يا فاطمة بنت محمد ! لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا عباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ! لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا صفية عمة رسول الله ! لا أغني عنك من الله شيئاً ، سلوني من مالي ما شئتم » وقال ذلك لعشيرته الأقربين .

وروي أنه قال : « غير أن لكم رحماً سألها يلاها » فين صلى الله عليه وسلم ما هو موافق لكتاب الله من أنه ليس عليه إلا البلاغ المبين ، وأما الجزاء بالثواب والعقاب ، فهو إلى الله تعالى . كما قال تعالى ( قل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وإن تطيعوه تهتدوا . وما على الرسول إلا البلاغ المبين ) وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغ البلاغ المبين ، قد بلغ الرسالة ، وأشهد الله على أمته أنه بلغهم ، كما جعل في حجة الوداع يقول : « ألا هل بلغت ؟ فيقولون : نعم ! فيرفع إصبعه إلى السماء ، وينكبها إليهم ، ويقول : اللهم أشهد » رواه مسلم في صحيحه .

وأما إجابة الداعي ، وتفريج الكربات ، وقضاء الحاجات ، فهذا لله سبحانه وتعالى وحده لا يشركه فيه أحد .

ولهذا فرق الله سبحانه في كتابه بين ما فيه حق للرسول ، وبين

ما هو الله وحده ، كما في قوله تعالى : ( ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون ) فيمن سبحانه ما يستحقه الرسول من الطاعة ، فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله . وأما الخشية والتقوى فجعل ذلك له سبحانه وحده ، وكذلك قوله : ( ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله . وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون ) فجعل الايتاء لله والرسول . كما في قوله تعالى : ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) . وأما التوكل والرغبة فله وحده . كما في قوله تعالى : ( وقالوا حسبنا الله ) . ولم يقل ورسوله . وقال : ( إنا إلى الله راغبون ) ولم يقل : وإلى الرسول ، وذلك موافق لقوله تعالى : ( فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ) .

فالعادة والخشية والتوكل والدعاء والرجاء والخوف لله وحده ، لا يشركه فيه أحد ، وأما الطاعة والمحبة والارضاء : فعلينا أن نطيع الله ورسوله ، ونحب الله ورسوله ، ورضي الله ورسوله ، لأن طاعة الرسول طاعة لله ، وإرضاءه إرضاء لله ، وحب من حب الله .

وكثير من أهل الضلال من الكفار وأهل البدع بدلوا الدين ، فان الله تعالى جعل الرسل صلوات الله وسلامه عليهم وسائط في تبليغ أمره ونهيه ، ووعدوه ووعد ، فليس لأحد طريق إلى الله الا متابعة

الرسول ، بفعل ما أمر ، وترك ما حذر .

ومن جعل إلى الله طريقاً غير متابعة الرسول للخاصة والعامة فهو كافر بالله ورسوله : مثل من يزعم ان من خواص الأولياء أو العلماء أو الفلاسفة أو اهل الكلام أو الملوك من له طريق الى الله تعالى غير متابعة رسوله ، ويذكرون في ذلك من الأحاديث المغتررة ما هو أعظم الكفر والكذب . كقول بعضهم : إن الرسول صلى الله عليه وسلم استأذن على أهل الصفة ، فقالوا : اذهب إلى من أنت رسول إليه . وقال بعضهم : إنهم أصبحوا ليلة المعراج ، فأخبروه بالسر الذي ناجاه الله به ، وأن الله أعلمهم بذلك بدون اعلام الرسول . وقول بعضهم : إنهم قاتلوه في بعض الغزوات مع الكفار ، وقالوا : من كان الله معه كنا معه ، وأمثال ذلك من الأمور التي هي من أعظم الكفر ، والكذب .

ومثل احتجاج بعضهم بقصة الخضر وموسى عليه السلام : على أن من الأولياء من يستغنى عن محمد صلى الله عليه وسلم ، كما استغنى الخضر عن موسى ، ومثل قول بعضهم : ان خاتم الأولياء له طريق الى الله ، يستغنى به عن خاتم الأنبياء ، وأمثال هذه الامور التي كثرت في كثير من المنتسبين الى الزهد والفقر ، والتصوف والكلام والتفلسف . وكفر هؤلاء قد يكون من جنس كفر اليهود والنصارى ، وقد يكون

أعظم ، وقد يكون أخف بحسب أحوالهم .

والله سبحانه لم يجعل له أحداً من الأنبياء والمؤمنين واسطة في شيء من الربوبية ، والألوهية ، مثل ما ينفرد به من الخلق والرزق ، وإجابة الدعاء والنصر على الأعداء ، وقضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ؛ بل غاية ما يكون العبد سيئاً : مثل أن يدعو أو يشفع ، والله تعالى يقول : ( من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ) ويقول : ( ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ) ويقول : ( وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى ) وقال تعالى : ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ، إن عذاب ربك كان محذوراً ) قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون الملائكة والأنبياء ، فهمم الله عن ذلك . في قوله تعالى : ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ، ثم يقول للناس : كونوا عباداً لي من دون الله ، ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب . وبما كنتم تدرسون ، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، أياهمم بالكفر بعد إذ أتمم مسلمون ) فبين سبحانه ان اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر ، ولهذا كان الناس في الشفاعة على ثلاثة أقسام :



فالمشركون أثبتوا الشفاعة ، التي هي شرك ؛ كشفاعة المخلوق عند المخلوق ، كما يشفع عند الملوك خواصهم لحاجة الملوك الى ذلك ، فيسألونهم بغير إختهم ، وتجب الملوك سؤالهم لحاجتهم إليهم ، فالذين أثبتوا مثل هذه الشفاعة عند الله تعالى مشركون كفار ؛ لأن الله تعالى لا يشفع عنده احد الا باذنه ، ولا يحتاج الى احد من خلقه ، بل من رحمته وإحسانه إجابة دعاء الشافعين ، وهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها . ولهذا قال تعالى : ( مالكم من دونه من ولي ولا شفيع ) وقال : ( وأنذر به الذين يخافون ان يحبسروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع ) وقال تعالى : ( أم اتخذوا من دون الله شفعاء ، قل : او لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ؟! قل : لله الشفاعة جميعاً ) وقال تعالى عن صاحب « بس » : ( أأخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تنفعني شفاعتهم شيئاً ، ولا ينقذون إني اذا لني ضلال مبين . إني آمنت بربكم فاسمعون ) .

واما الحوارج والمعتزلة : فاتهم أنكروا شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم في اهل الكبار من امته ، وهؤلاء مبتدعة ضلال ، مخالفون للسنة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولاجماع خير القرون .

والقسم الثالث : هم اهل السنة والجماعة ، وهم سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم باحسان ، اثبتوا ما أثبتته الله في كتابه ، وسنة رسوله صلى

الله عليه وسلم ونفوا ما نفاه الله في كتابه وسنة رسوله . فالشفاعة التي أثبتوها هي التي جاءت بها الأحاديث . كشفاعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، اذا جاء الناس الى آدم ، ثم نوح ، ثم ابراهيم ، ثم موسى ، ثم عيسى ، ثم يأتونه عليه السلام ، قال : « فأذهب الى ربي ، فاذا رأيت ربي خررت له ساجداً ، فأحمد ربي بمحمد بفتحها علي ، لا احسنها الآن . فيقول : اي محمد ! ارفع رأسك ، وقل : بسمع ، وسل تعط ، واشفع تشفع » فهو يأتي ربه سبحانه ، فيبدأ بالسجود والثناء عليه ، فاذا اذن له في الشفاعة شفع ، بأبي هو وامي صلى الله عليه وسلم .

واما الشفاعة التي نفاه القرآن كما عليه المشركون والنصارى ، ومن ضاهاهم من هذه الأمة ، فينفيا اهل العلم والایمان ، مثل انهم يطلبون من الأنبياء والصالحين الغائبين والميتين قضاء حوائجهم ويقولون : انهم اذا ارادوا ذلك قضوها ، ويقولون : انهم ضد الله تعالى كخواص الملوك عند الملوك ، يشفعون بغير اذن الملوك ، ولهم على الملوك ادلال يقضون به حوائجهم ، فيجعلونهم لله تعالى بمنزلة شركاء الملك . وبمنزلة اولاده . والله تعالى قد نزه نفسه المقدسة عن ذلك ، كما قال تعالى : ( وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً . ولم يكن له شريك في الملك . ولم يكن له ولي من الدل وكبره تكبيراً ) . ولهذا قال النبي صلى الله

عليه وسلم : « لا تطروني كما اطرت النصارى ابن مريم ، فانت أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ، ورسوله » . وهذه المسألة مبسطة في غير هذا الموضع .

و « الزيارة البدعية » هي من أسباب الشرك بالله تعالى ، ودعاء خلقه ، وإحداث دين لم يأذن به الله . و « الزيارة الشرعية » هي من جنس الاحسان الى الميت بالدعاء له ، كلاحسان إليه . بالصلاة عليه ، وهي من العبادات لله تعالى التي ينفع الله بها الداعي ، والمدعو له ، كالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم . وطلب الوسيلة ، والدعاء لسائر المؤمنين : أحيائهم وأمواتهم .

وأما المسألة المتنازع فيها : فالزيارة المأذون فيها ، هل فيها إذن للنساء ، ونسخ للنهي في حقهن ؟ أو لم يأذن فيها ، بل هن منهيات عنها ؟ وهل النهي نهى تحريم ، أو تنزيه ؟ في ذلك للعلماء ثلاثة أقوال معروفة ، والثلاثة أقوال في مذهب الشافعي ، وأحمد أيضاً ، وغيرها . وقد حكي في ذلك ثلاث روايات من أحمد . وهو نظير تنازعهم في تشييع النساء للجنائز ، وإن كان فيهم من يرخص في الزيارة دون التشييع ، كما اختار ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم .

فن العلماء من اعتقد أن النساء مأذون لهن في الزيارة ، وأنه أذن

لمن كما أذن للرجال ، واعتقد أن قوله صلى الله عليه وسلم : « فزوروها فانها تذكركم الآخرة » خطاب عام للرجال والنساء . والصحيح أن النساء لم يدخلن في الاذن في زيارة القبور لعدة أوجه :

أحدها : أن قوله صلى الله عليه وسلم : « فزوروها » صيغة تذكير ، وصيغة التذكير إنما تتناول الرجال بالوضع ، وقد تناول النساء أيضاً على سبيل التغليب ، لكن هذا فيه قولان : قيل : إنه يحتاج الى دليل منفصل ، وحينئذ فيحتاج تناول ذلك للنساء الى دليل منفصل ، وقيل : انه يحمل على ذلك عند الإطلاق ، وعلى هذا فيكون دخول النساء بطريق العموم الضعيف ، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة المستفيضة في نهى النساء ، كما سذكروه إن شاء الله تعالى ، بل ولا ينسخها عند جمهور العلماء ، وإن علم تقسم الخاص على العام .

الوجه الثاني أن يقال : لو كان النساء داخلات في الخطاب ، لاستحب لمن زيارة القبور ، كما استحب للرجال عند الجمهور : لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل بعلته تقتضي الاستحباب ، وهى قوله : « فانها تذكركم الآخرة » ولهذا تجوز زيارة قبور المشركين لهذه العلة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زار قبر أمه ، وقال : « استأذنت ربي في أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكركم الآخرة » .

وأما زيارته لأهل البقيع فذلك فيه أيضاً الاستغفار لهم والدعاء ، كما علم النبي صلى الله عليه وسلم أمته إذا زاروا قبور المؤمنين أن يسلموا عليهم ، ويدعوا لهم . فلو كانت زيارة القبور مأذوناً فيها للنساء لا تستحب لهن ، كما استحب للرجال ، لما فيها من الدعاء للمؤمنين ، ونذكر الموت . وما علمنا أن أحداً من الأئمة استحب لهن زيارة القبور ولا كان النساء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين يخرجن الى زيارة القبور ، كما يخرج الرجال .

والذين رخصوا في الزيارة اتمدوا على ما يروى عن عائشة — رضي الله عنها — أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن ، وكان قد مات في غيبته . وقالت : لو شهدت لما زرتك . وهذا يدل على أن الزيارة ليست مستحبة للنساء ، كما تستحب للرجال ، إذ لو كان كذلك لاستحب لها زيارته ، كما تستحب للرجال زيارته ، سواء شهدته أو لم تشهده .

وأيضاً فإن الصلاة على الجنائز أؤكد من زيارة القبور ، ومع هذا فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء عن اتباع الجنائز ، وفي ذلك نفوت صلاتهن على الميت ، فإذا لم يستحب لهن اتباعها لما فيها من الصلاة والثواب ، فكيف بالزيارة ؟ !

الوجه الثالث أن يقال : غاية ما يقال في قوله صلى الله عليه وسلم « فزوروا القبور » خطاب عام ، ومعلوم أن قوله صلى الله عليه وسلم « من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان » هو أدل على العموم من صيغة التذكير ، فإن لفظ : « من » يتناول الرجال والنساء باتفاق الناس ، وإن خالف فيه من لا يدري ما يقول . ولفظ « من » أبلغ صيغ العموم ، ثم قد علم بالأحاديث الصحيحة أن هذا العموم لم يتناول النساء ، لتهي النبي صلى الله عليه وسلم لهن عن اتباع الجنائز ، سواء كان نهى تحريم أو تنزيه . فإذا لم يدخلن في هذا العموم ، فكذلك في ذلك بطريق الأولى ، وكلاهما من جنس واحد ، فإن تشييع الجنازة من جنس زيارة القبور . قال الله تعالى : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره ) فهى نية صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين ، وعن القيام على قبورهم .

وكان دليل الخطاب وموجب التعليل يقتضي أن المؤمنين يصلون عليهم ، ويقام على قبورهم . وذلك كما قال أكثر المفسرين : هو القيام بالدعاء والاستغفار ، وهو مقصود زيارة قبور المؤمنين . فإذا كان النساء لم يدخلن في عموم اتباع الجنائز ، مع ما في ذلك من الصلاة على الميت ، فلأن لا يدخلن في زيارة القبور التي غايتها دون الصلاة عليه

بطريق الأولى ، بخلاف ما إذا أمكن النساء أن يصلين على الميت  
بلا اتباع ، كما يصلين عليه في البيت ، فإن ذلك بمنزلة الدعاء له ،  
والاستغفار في البيت .

وإذا قبل مفسدة الانباع للجنازات أعظم من مفسدة الزيارة ؛ لأن  
المصيبة حديثة ، وفي ذلك أذى للميت ، وقتة للحي بأصواتهم ،  
وصورهن . قيل : ومطلق الانباع أعظم من مصلحة الزيارة ؛ لأن في  
ذلك الصلاة عليه التي هي أعظم من مجرد الدعاء ؛ ولأن المقصود  
بالانباع الحمل والدفن ، والصلاة فرض على الكفاية ، وليس شيء من  
الزيارة فرضاً على الكفاية — وذلك الفرض يشترك فيه الرجال والنساء  
بحيث لو مات رجل وليس عنده إلا نساء لكان حملهن ودفنهن والصلاة  
عليه فرضاً عليهن ، وفي تفصيلهن للرجال نزاع وتفصيل . وكذلك إذا  
تعذر غسل الميت هل ييمم ؟ فيه نزاع معروف ، وهو قولان في مذهب  
أحمد وغيره — فإذا كان النساء منهيات عما جنسه فرض على الكفاية ،  
ومصلحته أعظم إذا قام به الرجال ، فما ليس بفرض على أحد أولى .

وقول القائل : مفسدة التشيع اعظم : ممنوع ؛ بل إذا رخص  
للمرأة في الزيارة كان ذلك مظنة تكرير ذلك ، فتعظم فيه المفسدة ،  
ويتجدد الجزع ، والأذى للميت ، فكان ذلك مظنة قصد الرجال لمن  
والافتتان بهن ، كما هو الواقع في كثير من الأمصار ، فانه يقع بسبب

زيارة النساء القبور من الفتنة والفواحش والفساد ما لا يقع شيء منه عند اتباع الجنائز .

وهذا كله يبين ان جنس زيارة النساء أعظم من جنس اتباعهن ، وأن نهى الاتباع اذا كان نهى تنزيه لم يمنع ان يكون نهى الزيارة نهى تحريم ، وذلك ان نهى المرأة عن الاتباع قد يتعذر لفرط الجزع ، كما يتعذر تسكينهن لفرط الجزع ايضاً ، فاذا خفف هذه القوة المقتضى لم يلزم تخفيف ما لا يقوى المقتضى فيه . وإذا عفا الله تعالى للعبد عما لا يمكن تركه الا بمشقة عظيمة لم يلزم ان يعفو له عما يمكنه تركه بدون هذه المشقة الواجبة .

الوجه الرابع : ان يقال : قد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقين : انه لعن زوارات القبور ، فمن ابى هريرة — رضي الله عنه — « أن النبي صلى الله عليه وسلم : لعن زائرات القبور » رواه الامام احمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « ان النبي صلى الله عليه وسلم : لعن زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه الامام احمد ؛ وابو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه ، وفي نسخة تصحيحه ، ورواه ابن ماجه من ذكر الزيارة .



فان قيل : الحديث الأول رواه عمر بن ابي سلمة ، وقد قال فيه علي بن المديني تركه شعبة ، وليس بذلك ، وقال ابن سعد كان كثير الحديث ، وليس يحتاج بحديثه . وقال السعدي والنسائي ليس بقوي الحديث . والثاني فيه ابو صالح . باذام ، مولى ام هانئ ، وقد ضعفوه ، قال احمد : كان ابن مهدي ترك حديث ابي صالح ، وكان ابو حاتم يكتب حديثه ، ولا يحتاج به . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه تفسير ، وما اقل ماله في المسند ، ولم اعلم احداً من المتقدمين رضيه .

قلت : الجواب على هذا من وجوه :

احدها : ان يقال كل من الرجلين قد عدله طائفة من العلماء ، كما جرحه آخرون ، اما عمر فقد قال فيه احمد بن عبد الله العجلي : ليس به بأس ، وكذلك قال يحيى بن معين : ليس به بأس . وابن معين وابو حاتم من اصعب الناس نزكية .

واما قول من قال : تركه شعبة ، فعناء انه لم يرو عنه . كما قال احمد بن حنبل لم يسمع شعبة من عمر بن ابي سلمة شيئاً ، وشعبة ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ، ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم ، لا توجب رد

أخبارهم ، فهم إذا رَووا عن شخص كانت روايتهم تعديلاً له . وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح ، وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح .

وكذلك قول من قال : ليس بقوي في الحديث . عبارة لينة ، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير ، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب ، ولا مبالغة في الغلط .

وأما أبو صالح : فقد قال يحيى بن سعيد القطان لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً ، ولم يتركه شعبة ولا زائدة ، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له ، كما عرف من عادة شعبة . وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك ، فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي ، فإن أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي ، وأمثاله .

وأما قول أبي حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم .

وهذا كقول من قال : لا أعلم انهم رضوه . وهذا يقتضي انه ليس عندهم من الطبقة العالية ، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له ، ولأمثاله . لكن مجرد عدم تحريجها للشخص لا يوجب رد حديثه . وإذا كان كذلك ، فيقال : إذا كان الجرح والمعدل من الأئمة ، لم يقبل الجرح الا مفسراً ، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق .

الوجه الثاني : ان حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتاج به جمهور العلماء ، فإذا صححه من صححه كالترمذي وغيره ، ولم يكن فيه من الجرح الا ما ذكر ، كان أقل احواله ان يكون من الحسن .

الوجه الثالث : أن يقال قد روي من وجهين مختلفين : أحدهما عن ابن عباس ، والآخر عن أبي هريرة ، ورجال هذا ليس رجال هذا ، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر . وليس في الاسنادين من يهتم بالكذب ، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ ، ومثل هذا حجة بلا ريب ، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي ، فانه جعل الحسن ما تعددت طرقه ، ولم يكن فيها متهم ، ولم يكن شاذاً : أي مخالفاً لما ثبت بنقل الثقة . وهذا الحديث تعددت طرقه ، وليس فيه متهم ، ولا مخالفه أحد من الثقة ، وذلك أن الحديث إنما يخاف فيه من شيئين : إما تعدد الكذب ، وإما خطأ الراوي ، فإذا كان من وجهين لم يأخذه أحدهما

عن الآخر ، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه :  
علم أنه ليس بكذب ؛ لاسيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب .

وأما الخطأ فانه مع التعدد يضعف ، ولهذا كان أبو بكر وعمر  
رضي الله عنهما يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية الغلط ، ولهذا  
قال تعالى في المرتين ( أن تضل إحداها فتذكر إحداها الأخرى )  
هذا لو كانا عن صاحب واحد ، فكيف وهذا قد رواه عن صاحب ،  
وذلك من آخر ، وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر ، فهذا كله  
ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل معروف .

فان قيل : فهب أنه صحيح ، لكنه منسوخ ، فان الأول ينسخه ،  
ويبدل على ذلك ما رواه الأثرم ، واحتج به أحمد في روايته ، ورواه  
إبراهيم بن الحارث عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة رضي الله  
عنها أقبلت ذات يوم من المقابر ، فقلت لها : يا أم المؤمنين ! أليس  
كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ؟ قالت :  
نعم ! كان نهى عن زيارة القبور ، ثم أمر بزيارتها . قيل : الجواب  
عن هذا من وجوه :

أحدها : أنه قد تقدم الخطاب . بأن الاذن لم يتناول النساء ،  
فلا يدخلن في الحكم الناسخ .

الثاني : خاص في النساء ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لمن  
الله زوارات القبور ، او زائرات القبور » وقوله : « فزورها » بطريق  
التبع ، فيدخلن بعموم ضعيف إما أن يكون مختصاً بالرجال ، وإما أن  
يكون متاولاً للنساء ، والعام إذا عرف أنه بعد الخاص لم يكن ناسخاً  
له عند جمهور العلماء ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين  
فنه وهو المعروف عند أصحابه ، فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد  
الخاص : إذ قد يكون قوله : « لمن الله زوارات القبور » بعد إذنه  
للرجال في الزيارة ويدل على ذلك أنه قرنه بالتخذين عليها المساجد  
والسرج ، وذكر هذا بصيغة التذكير التي تتناول الرجال ، ولعن  
الزائرات جعله مختصاً بالنساء . ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسرج باق  
محكم ، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، فكذلك الآخر .

وأما ما ذكر عن عائشة رضي الله عنها ، فأحمد احتج به في إحدى  
الروايتين عنه ، لما أداه اجتهاده إلى ذلك ، والرواية الأخرى منه تنافض  
ذلك ، وهي اختيار الحرقى وغيره من قدماء أصحابه .

ولا حجة في حديث عائشة . فإن الخنج عليها احتج بالنهي العام ،  
فدفعت ذلك بان النهي منسوخ . وهو كما قالت رضي الله عنها ، ولم  
يذكر لها الخنج النهي المختص بالنساء الذي فيه لعنهن صلى الزيارة .  
يبين ذلك قولها : « قد أمر بزيارتها » فهذا يبين أنه أمر بها أمراً

يقتضي الاستحباب ، والاستحباب إنما هو ثابت للرجال خاصة ، ولكن عائشة بينت أن أمره الثاني لنسخ نهيه الأول ، فلم يصلح أن يحتج به وهو النساء على أصل الإباحة . ولو كانت عائشة تعتقد أن النساء مأمورات بزيارة القبور لكانت تفعل ذلك كما يفعله الرجال ، ولم تقل لأخيها : لما زرتك .

الجواب الثالث : جواب من يقول بالكراهة من أصحاب أحمد ، والشافعي ، وهو أنهم قالوا : حديث اللعن يدل على التحريم ، وحديث الإذن يرفع التحريم . وبقي أصل الكراهة . يؤيد هذا قول أم عطية : نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا . والزيارة من جنس الاتباع فيكون كلاهما مكروها غير محرم .

الجواب الرابع : جواب طائفة منهم : كاسحاق بن راهويه ، فإنهم يقولون : اللعن قد جاء بلفظ الزورات ، وهن المكثرات للزيارة ، فالمرء الواحدة في الدهر لا تتناول ذلك ، ولا تكون المرأة زائرة ، ويقولون : عائشة زارت مرة واحدة ، ولم تكن زورة .

وأما القائلون بالتحريم : فيقولون قد جاء بلفظ « الزورات » ولفظ الزورات قد يكون لتعددهن ، كما يقال : فتحت الأبواب ، إذ لكل باب فتح يخصه ، ومنه قوله تعالى : ( حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها )

ومعلوم أن لكل باب فتحاً واحداً . قالوا : ولأنه لا ضابط في ذلك بين ما يحرم ، وما لا يحرم ، واللعن صريح في التحريم .

ومن هؤلاء من يقول : التشيع كذلك ، ويحتج بما روى في التشيع من التغليظ كقوله صلى الله عليه وسلم : « ارجعن مأزورات غير مأجورات ، فانكن تفتن الحي ، وتؤذين الميت » وقوله لفاطمة — رضي الله عنها — « أما إنك لو بلغت معهم الكدى لم تدخل الجنة ، حتى يكون كذا وكذا » وهذان يؤيدهما ما ثبت في الصحيحين من أنه « نهى النساء عن اتباع الجنائز » . وأما قول أم عطية : ولم يعزم علينا . فقد يكون مرادها لم يؤكد النبي ، وهذا لا ينفي التحريم ، وقد تكون هي ظنت أنه ليس بنهي تحريم ، والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا في ظن غيره .

الجواب الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم علل الاذن للرجال بأن ذلك يذكر بلوت ، ويرقق القلب ، ويدمع العين ، هكذا في مسند أحمد . ومعلوم أن المرأة إذا فتحت لها هذا الباب أخرجها الى الجرع والتدب والنياحة ، لما فيها من الضعف ، وكثرة الجرع ، وقلة الصبر .

وأبصاراً فإن ذلك سبب لتأذي الميت بيكائها ، ولافتان الرجال

بصوتها ، وصورتها ، . كما جاء في حديث آخر : « فانكن تفتن الحي ،  
وتؤذين الميت » وإذا كانت زيارة النساء مظنة وسبباً للأمر المحرم في  
حقهن ، وحق الرجال ، والحكمة هنا غير مضبوطة ، فانه لا يمكن  
ان يحد المقدار الذي لا يقضى الى ذلك ، ولا التمييز بين نوع ونوع .

ومن أصول الشريعة أن الحكمة اذا كانت خفية ، أو غير منتشرة  
علق الحكم بمظنتها ، فيحرم هذا الباب سداً للريعة ، كما حرم النظر الى  
الزينة الباطنة لما في ذلك من الفتنة ، وكما حرم الخلوة بالأجنبية وغير  
ذلك من النظر ، وليس في ذلك من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة ،  
فانه ليس في ذلك الا دعاؤها للميت ، وذلك ممكن في بيتها . ولهذا  
قال الفقهاء : إذا علمت المرأة من نفسها أنها إذا زارت المقبرة بدا منها  
ما لا يجوز من قول أو عمل ، لم تجز لها الزيارة بلا نزاع .

## فصل

وأما الحديث المذكور في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهو  
ضعيف ، وليس في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم حديث حسن  
ولا صحيح ، ولا روى أهل السنن المعروفة ، كسنن ابن داود ، والنسائي  
وابن ماجه ، والترمذي ، ولا أهل اللسانيد المعروفة ، كمسند أحمد ،



ونحوه ، ولا أهل المصنفات كموطأ مالك وغيره في ذلك شيئاً . بل عامة ما يروى في ذلك أحاديث مكنوبة موضوعة . كما يروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » وهذا حديث موضوع ، كذب باتفاق أهل العلم .

وكذلك ما يروى أنه قال : « من زارني بعد مماتي ، فكأنما زارني في حياتي ، ومن زارني بعد مماتي ضمنت له على الله الجنة » ليس لشيء من ذلك أصل ، وإن كان قد روى بعض ذلك الدار قطني ، والبزار في مسنده ، فمدار ذلك على عبد الله بن عمر العمري . أو من هو أضعف منه ، ممن لا يجوز أن يثبت بروايته حكم شرعي .

واتما اعتمد الأئمة في ذلك على ما رواه أبو داود في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي ، حتى أرد عليه السلام » وكما في سنن النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغني عن أمتي السلام » فالصلاة والسلام عليه مما أمر الله به ورسوله ، فلهذا استحب ذلك العلماء .

ومما يبين ذلك أن مالكا — رحمه الله — كره أن يقول الرجل :

زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم .. ومالك قد أدرك الناس من التابعين ، وم أعلم الناس بهذه المسألة . فدل ذلك على أنه لم تكن تعرف عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا كره من كره من الأئمة أن يقف مستقبل القبر يدعو : بل وكره مالك وغيره أن يقوم للدعاء لنفسه هناك ، وذكر أن هذا لم يكن من عمل الصحابة والتابعين ، وأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها .

وقد ذكروا في أسباب كراهته ، أن يقول زرت قبر النبي ، لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية ، وهي قصد الميت لسؤاله ، ودعائه ، والرغبة إليه في قضاء الحوائج ، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس ، فهم يضمنون بلفظ الزيارة مثل هذا ، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة ، فكره مالك أن يتكلم بلفظ مجمل يدل على معنى فاسد ، بخلاف الصلاة عليه والسلام فإن ذلك مما أمر الله به .

أما لفظ الزيارة في عموم القبور فقد لا يفهم منها مثل هذا المعنى ألا ترى إلى قوله : « فيزوروا القبور . فاتها تذكركم الآخرة » مع زيارته لقبر أمه ، فإن هذا يتناول زيارة قبور الكفار ، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله ، والاستغاثة به ، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع ؛ بخلاف ما إذا كان المزور معظما في الدين :

كالأنبياء ، والصالحين . فانه كثيراً ما يعنى بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية والشركية ، فهذا كره مالك ذلك في مثل هذا . وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة .

فلا يمكن أحداً أن يروي بإسناد ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه شيئاً في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الثابت عنه في الصحيحين ينقض المعنى الفاسد الذي ترويه الجهال بهذا اللفظ . كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتخذوا قبوري عيداً ، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حينما كنتم » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » قالت عائشة رضي الله عنها : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد » . وأشباه هذه الأحاديث التي في الصحيح ، والسنن ، والكتب المعتمدة .

فكيف يعدل من له علم وإيمان عن موجب هذه النصوص الثابتة باتفاق أهل الحديث ، إلى ما يناقض معناها من الأحاديث التي لم يثبت منها شيئاً أجدهم أهل العلم . والله سبحانه أعلم ، وصلى الله على محمد .

## وسئل سفيغ الاسلام رحمه الله

من زيارة النساء القبور : هل ورد في ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « لعن الله زوارات القبور » رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، وصححه . وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور ، والمتخذين عليها للمساجد والسرر » رواه أهل السنن الأربعة : أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه . وقال الترمذي حديث حسن ، وأخرجه أبو حاتم في صحيحه وعلى هذا العمل في أظهر قولي أهل العلم . أنه نهى زوارات القبور عن ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم الآخرة » .

فان قيل فالنهي عن ذلك منسوخ ، كما قال ذلك أهل القول الآخر . قيل : هذا ليس بجيد ؛ لأن قوله « كنت نهيتكم عن زيارة

القبور فزوروها ، هذا خطاب للرجال دون النساء ، فان اللفظ لفظ مذكر ، وهو مختص بالذكر ، أو متناول لغريم بطريق التبعية . فان كان مختصاً بهم فلا ذكر للنساء ، وان كان متناولاً لغريم كان هذا اللفظ عاماً ، وقوله : « لعن الله زوارات القبور » خاص بالنساء دون الرجال ، ألا تراه يقول : « لعن الله زوارات القبور وللتخذين عليها المساجد والسرج » فالذين يتخذون عليها المساجد والسرج لفهم الله ، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ، وأما الذين يزورون فاعلموا لعن النساء الزوارات دون الرجال ، وإذا كان هذا خاصاً ولم يعلم أنه متقسم على الرخصة كان متقدماً على العام عند عامة أهل العلم ، كذلك لو علم أنه كان بعدها .

وهذا نظير قوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان » فهذا عام والنساء لم يدخلن في ذلك ، لأنه ثبت عنه في الصحيح أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز . عن عبد الله بن عمر قال : سرنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى ( نشيع ) ميتاً ، فلما فرغنا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصرفنا معه ، فلما توسطنا الطريق إذا نحن بامرأة مقبلة ، فلما دنت إذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ ! قالت : أتيت يا رسول الله ! أهل هذا

البيت فغزينا م عينهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لهلك  
 بلغت معهم الكدى ، أما إنك لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة .  
 حتى يراها جد أبك « رواء أهل السنن ، ورواء أبو حاتم في صحيحه ،  
 وقد فسر « الكدى » بالقبور . والله اعلم .

## وسئل رحمه الله

هل الميت يسمع كلام زاره ، ويرى شخصه ؟ وهل تعاد روحه  
 إلى جسده في ذلك الوقت ، أم تكون ترفرف على قبره في ذلك الوقت  
 وغيره ؟ وهل تصل إليه القراءة والصدقة من ناحليه وغيره ، سواء  
 كان من المال الموروث عنه وغيره ؟ وهل تجمع روحه مع أرواح  
 أهله وأقاربه الذين ماتوا قبله ، سواء كان مدفوناً قريباً منهم أو بعيداً ؟  
 وهل تنقل روحه إلى جسده في ذلك الوقت ، أو يكون يدنه إذا مات  
 في بلد بعيد ؟ ودفن بها ينقل إلى الأرض التي ولد بها ، وهل يتأذى  
 بكاء أهله عليه ؟ والمسؤول من أهل العلم رضي الله عنهم الجواب عن هذه  
 الفصول — فصلاً ، فصلاً — جواباً واضحاً ، مستوعباً لما ورد فيه من  
 الكتاب والسنة ، وما نقل فيه عن الصحابة رضي الله عنهم ، وشرح  
 مذاهب الأئمة والعلماء : أصحاب المذاهب ، واختلافهم ، وما الراجع من  
 أقوالهم . مأجورين إن شاء الله تعالى .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . نعم ! بسمع الميت في الجملة ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بسمع خفق نعالهم حين يولون عنه » . وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه ترك قتلى بدر ثلاثا ، ثم أتاهم فقال : يا أبا جهل بن هشام ! يا أمية بن خلف ! يا ضبة بن ربيعة ! يا شبة بن ربيعة ! هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقاً » فسمع عمر رضي الله عنه ذلك فقال : يا رسول الله ! كيف يسمعون ، وأنى يجيبون ، وقد جفوا ؟ ! فقال : « والذي نفسي بيده ! ما أنت بأسمع لما أقول منهم ، ولكنهم لا يقدرُونَ أن يجيبوا » ثم أمر بهم فسحبوا في قلب بدر ، وكذلك في الصحيحين عن عبد الله بن عمر ، « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قلب بدر فقال : هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ وقال : إنهم يسمعون الآن ما أقول » .

وقد ثبت عنه في الصحيحين من غير وجه أنه كان يأمر بالسلام على أهل القبور . ويقول : « قولوا السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمننا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » فهذا خطاب لهم ، وإنما يخاطب من يسمع . وروى ابن عبد البر عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال . « ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه . السلام » .

وفي السنن عنه أنه قال : « أكثروا من الصلاة علي يوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، فإن صلاتكم معروضة علي ، فقالوا : يا رسول الله ! وكيف تعرض صلاتنا عليك ؟ وقد أُرمت — يعني صرت ربما — فقال : إن الله تعالى حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء » ، وفي السنن أنه قال : « إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمتي السلام » .

فهذه النصوص وأمثالها تبين ان الميت يسمع في الجملة كلام الحي ولا يجب أن يكون السمع له دائماً ، بل قد يسمع في حال دون حال كما قد يعرض للحي فانه قد يسمع أحياناً خطاب من يخاطبه ، وقد لا يسمع لعارض يعرض له ، وهذا السمع سمع إدراك ، ليس بترتب عليه جزاء ، ولا هو السمع المتني بقوله : ( إنك لا تسمع الموتى ) فان المراد بذلك سمع القبول والامتثال . فان الله جعل الكافر كليلت الذي لا يستجيب لمن دعاه ، وكالبهائم التي تسمع الصوت ، ولا تفقه المعنى . فالمتيت وان سمع الكلام وفقه المعنى فانه لا يمكنه إجابة الداعي ، ولا امتثال ما أمر به ، ونهى عنه ، فلا ينتفع بالأمر والهي . وكذلك الكافر لا ينتفع بالأمر والهي ، وان سمع الخطاب ، وفهم المعنى . كما



قال تعالى : ( ولو علم الله فيهم خيراً لأجمعهم ) .

وأما رؤية الميت : فقد روي في ذلك آثار عن عائشة وغيرها .

## فصل

وأما قول القائل : هل تعاد روحه إلى بدنه ذلك الوقت ، أم تكون ترقرق على قبره في ذلك الوقت وغيره ؟ فإن روحه تعاد الى البدن في ذلك الوقت . كما جاء في الحديث . وتعاد أيضاً في غير ذلك . وأرواح المؤمنين في الجنة كما في الحديث الذي رواه النسائي ، ومالك والشافعي ، وغيرهم : « أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعشه » وفي لفظ « ثم تأوي الى قناديل معلقة بالعرش » ومع ذلك فتتصل بالبدن متى شاء الله ، وذلك في اللحظة بمنزلة نزول الملك ، وظهور الشعاع في الأرض ، وانتباه النائم .

وهذا جاء في عدة آثار ، أن الأرواح تكون في أفنية القبور ، قال مجاهد : الأرواح تكون على أفنية القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت لا تفارقه ، فهذا يكون أحياناً ، وقال مالك بن أنس : يلقى ان الأرواح مرسله ، تذهب حيث شاءت . والله اعلم .

## فصل

وأما « القراءة ، والصدقة » وغيرها من أعمال البر ، فلا نزاع بين علماء السنة والجماعة في وصول ثواب العبادات المالية ، كالصدقة والعق ، كما يصل إليه أيضاً الدعاء والاستغفار ، والصلاة عليه صلاة الجنائز ، والدعاء عند قبره .

وتنازعوا في وصول الأعمال البدنية : كالصوم ، والصلاة ، والقراءة . والصواب أن الجميع يصل إليه ، فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وثبت أيضاً : « انه أمر امرأة ماتت أمها ، وعليها صوم ، أن تصوم عن أمها » . وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر بن العاص : « لو ان أباك أسلم فتصدقت عنه ، أو صمت ، أو اعتقت عنه ، نفعه ذلك » وهذا مذهب أحمد ، وأبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي .

وأما احتجاج بعضهم بقوله تعالى : ( وان ليس للانسان إلا ما سعى ) فيقال له قد ثبت بالسنة للتواترة وإجماع الأمة : أنه يصل

عليه ، ويدعى له ، ويستغفر له . وهذا من سعي غيره . وكذلك قد ثبت ما سلف من أنه ينتفع بالصدقة عنه ، والعق ، وهو من سعي غيره . وما كان من جوابهم في موارد الإجماع فهو جواب الباقيين في مواقع النزاع . وللتناس في ذلك أجوبة متعددة .

لكن الجواب المحقق في ذلك أن الله تعالى لم يقل : إن الإنسان لا ينتفع إلا بسعي نفسه ، وإنما قال : ( ليس للإنسان إلا ما سعى ) فهو لا يملك إلا سعيه ، ولا يستحق غير ذلك . وأما سعي غيره فهو له ، كما إن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه ، ونفع نفسه . فالغيره ونفع غيره هو كذلك للغير ، لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز .

وهكذا هذا إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك ، كما ينفعه بدعائه له ، والصدقة عنه ، وهو ينتفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم ، سواء كان من أقاربه ، أو غيرهم ، كما ينتفع بصلاة المصلين عليه ودعائهم له عند قبره .

## فصل

وأما قوله : هل تجتمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه ؟ ففي الحديث عن أبي ايوب الأنصاري وغيره من السلف ، ورواه ابو حاتم في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان الميت إذا عرج بروحه تلقته الأرواح يسألونه عن الأحياء ، فيقول بعضهم لبعض : دعوه حتى يستريح ، فيقولون له : ما فعل فلان ؟ فيقول : عمل عمل صلاح ، فيقولون : ما فعل فلان ؟ فيقول : ألم يقدم عليكم ؟! فيقولون : لا ، فيقولون ذهب به إلى الهاوية » . ولما كانت اعمال الأحياء تعرض على الموتى ، كان ابو الدرداء يقول : « اللهم اني اعوذ بك أن اعمل عملا أخزى به عند عبد الله بن رواحة » . فهذا اجتماعهم عند قدومه يسألونه فيحييهم .

وما استقرارهم فبحسب منازلهم عند الله ، فمن كان من المقربين كانت منزلته أعلى من منزلة من كان من اصحاب اليمين ؛ لكن الاعلى ينزل الى الاسفل ، والاسفل لا يصعد الى الاعلى ، فيجتمعون اذا شاء الله ، كما يجتمعون في الدنيا مع تفاوت منازلهم ، ويتزاورون .

وسواء كانت المدافن متباعدة في الدنيا ، او متقاربة . قد تجتمع الأرواح مع تباعد المدافن ، وقد تفرق مع تقارب المدافن ، يدفن المؤمن عند الكافر ، وروح هذا في الجنة ، وروح هذا في النار ، والرجلان يكونان جالسين او نائمين في موضع واحد ، وقلب هذا بنعم ، وقلب هذا يعذب . وليس بين الروحين اتصال . فالأرواح كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « جنود مجندة : فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف »

والبدن لا ينقل الى موضع الولادة ، بل قد جاء : « ان الميت ينذر عليه من تراب حفرة » ومثل هذا لا يجزم به ، ولا يحتاج به . بل اجود منه حديث آخر فيه : « انه ما من ميت يموت في غير بلده الا قيس له من مسقط رأسه الى منقطع أثره في الجنة » . والانسان يبعث من حيث مات ، وبدنه في قبره مشاهد ، فلا تدفع المشاهدة ، بظنون لا حقيقة لها ، بل هي مخالفة في العقل ، والنقل .

## فصل

واما قول السائل : هل يؤذيه البكاء عليه ؟

فهذه مسألة فيها نزاع بين السلف والخلف والعلماء . والصواب

أنه يتأذى بالبكاء عليه ، كما نطقت به الأحاديث الصحيحة من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه — وفي لفظ — من ينح عليه يعذب بما ينح عليه » وفي الحديث الصحيح ان عبد الله بن رواحة لما اغمي عليه جعلت اخته تدب ، وتقول : واعضاءه . واناصره ، فلما أفاق قال : ما قلت لي شيئاً إلا قيل لي : أكذاك انت ؟

وقد انكر ذلك طوائف من السلف والخلف ، واعتقدوا ان ذلك من باب تعذيب الانسان بذنب غيره ، فهو مخالف لقوله تعالى : ( ولا تزر وازرة وزر اخرى ) ثم تنوع طرقهم في تلك الأحاديث الصحيحة .

فمنهم من غلط الرواة لها ، كعمر بن الخطاب وغيره . وهذه طريقة عائشة ، والشافعي وغيرها .

ومنهم من حمل ذلك على ما اذا اوصى به فيعذب على ابعائه ، وهو قول طائفة : كالزنى ، وغيره .

ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كانت عاداتهم ، فيعذب على ترك النبي عن المنكر ، وهو اختيار طائفة : منهم جدي ابو البركات ، وكل

هذه الأقوال ضعيفة جداً .

والأحاديث الصحيحة الصريحة التي يرويها مثل عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وإبي موسى الأشعري ، وغيرهم لا ترد بمثل هذا . وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لها مثل هذا نظائر ترد الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد لاعتقادها بطلان معناه ، ولا يكون الأمر كذلك . ومن تدبر هذا الباب وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذي يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا الا كان مخطئاً .

وعائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظين — وهي الصادقة فيما نقلته — فروت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « ان الله ليزيد الكافر عذاباً يبكاء اهله عليه » وهذا موافق لحديث عمر ، فانه اذا جاز ان يزيده عذاباً يبكاء اهله ، جاز ان يعذب غيره ابتداءً بيبكاء اهله ، ولهذا رد الشافعي في مختلف الحديث هذا الحديث نظراً الى المعنى . وقال : الأشبه روايتها الأخرى : « انهم يبكون عليه ، وانه ليعذب في قبره »

والذين اقرؤا هذا الحديث على مقتضاه ، ظن بعضهم ان هذا من باب عقوبة الانسان بذنب غيره ، وان الله يفعل ما يشاء ، وبحكم ما يريد . واعتقد هؤلاء ان الله يعاقب الانسان بذنب غيره ، فحوزوا

ان يدخلوا اولاد الكفار النار بذنوب آبائهم . وهذا وان كان قد  
قاله طوائف منتسبة الى السنة ، فالذي دل عليه الكتاب والسنة ان  
الله لا يدخل النار الا من عصاه . كما قال : ( لأملأن جهنم منك ومن  
تبعك منهم اجمعين ) فلا بد ان يملأ جهنم من اتباع ابليس ، فاذا  
امتلات لم يكن لغيرهم فيها موضع ، فمن لم يتبع ابليس لم يدخل النار .

وأطفال الكفار اصح الأقوال فيهم : أن يقال فيهم : الله اعلم بما  
كانوا عاملين . كما قد اجاب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في  
الحديث الصحيح . فطائفة من اهل السنة وغيرهم قالوا : انهم كلهم في  
النار ، واختار ذلك القاضي ابو يعلى ، وغيره ، وذكر انه منصوص  
عن احمد ، وهو غلط على احمد . وطائفة جزموا انهم كلهم في الجنة ،  
واختار ذلك ابو الفرج بن الجوزي ، وغيره ، واحتجوا بحديث فيه  
رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم « لما رأى ابراهيم الخليل ، وعنده  
أطفال المؤمنين ، قيل : يا رسول الله ! واطفال المشركين ؟ قال :  
واطفال للمشركين »

والصواب ان يقال فيهم : الله اعلم بما كانوا عاملين ، ولا يحكم  
لمعين منهم بجنة ولا نار ، وقد جاء في عدة احاديث انهم يوم القيامة  
في مصرات القيامة يؤمرهم وينهون ، فمن اطاع دخل الجنة ، ومن



عصى دخل النار ، وهذا هو الذي ذكره ابو الحسن الأشعري عن  
اهل السنة والجماعة .

والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء وهي الجنة والنار ، وأما  
عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ ، فيقال لأحدهم :  
من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ وقال تعالى : ( يوم يكشف عن  
ساق ) ويدعون الى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ، ترهقهم  
ذلة ، وقد كانوا يدعون الى السجود وهم سالمون ( وقد ثبت في  
الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يتجلى  
الله لعباده في الموقف ، إذا قيل : ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون ،  
فيتبع المشركون آلهتهم ، وتبقى للمؤمنون فيتجلى لهم الرب الحق في غير  
الصورة التي كانوا يعرفون فينكرونه ، ثم يتجلى لهم في الصورة التي  
يعرفون ، فيسجد له المؤمنون ، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر ،  
فيريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون . وذلك قوله : ( يوم يكشف  
عن ساق ) الآية » والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير  
هذا اللوح .

والمقصود هنا أن الله لا يعذب أحداً في الآخرة الا بذنبه ، وأنه  
لا تزر وازرة وزر أخرى ، وقوله : « إن الملت يعذب بكم أهله عليه »  
ليس فيه أن النائحة لا تعاقب ، بل النائحة تعاقب على النياحة ، كما في

الحديث الصحيح : « أن النائحة إذا لم تنب قبل موتها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسريالا من قطران » فلا يحمل عمن ينوح وزره أحد .

وأما تعذيب الميت : فهو لم يقل : إن الميت يعاقب ببكاء أهله عليه . بل قال : « يعذب » والعذاب أعم من العقاب ، فإن العذاب هو الألم ، وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقاباً له على ذلك السبب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحدهم طعامه وشرابه » فسمى السفر عذاباً ، وليس هو عقاباً على ذنب .

والانسان يعذب بالأمر المكروهة التي يشعر بها ، مثل الأضوات الهائلة ، والأرواح الخبيثة ، والصور القبيحة ، فهو يتعذب بسبب هذا وشم هذا ، ورؤية هذا ، ولم يكن ذلك عملاً له عوقب عليه ، فكيف ينكر أن يعذب الميت بالنيابة وإن لم تكن النيابة عملاً له . يعاقب عليه ؟ .

والانسان في قبره يعذب بكلام بعض الناس ، ويتألم برؤية بعضهم ، وبسبب كلامه ، ولهذا أفتى القاضي أبو يعلى : بأن الموتي إذا عمل عند المعاصي فانهم يتألمون بها ، كما جاءت بذلك الآثار . فتعذيبهم

بعمل المعاصي عند قبورهم كنعوذهم بنياحة من بنوح عليهم . ثم النياحة  
سبب العذاب .

وقد يندفع حكم السبب بما يعارضه ، فقد يكون في الليت من قوة  
الكرامة ما يدفع عنه من العذاب ، كما يكون في بعض الناس من القوة  
ما يدفع ضرر الأصوات الهائلة ، والأرواح والصور القبيحة .

وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب . وقد يتخلف موجه لموانع  
تدفع ذلك : إما بتوبة مقبولة ، وإما بحسنات ماحية ، وإما بمصائب  
مكفرة ، وإما بشفاعة شفيع مطاع ، وإما بفضل الله ورحمته  
ومغفرته ، فانه ( لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) .

وما يحصل للمؤمن في الدنيا والبرزخ والقيامة من الألم التي هي  
عذاب ، فان ذلك يكفر الله به خطاياه ، كما ثبت في الصحيحين عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا  
نصب ، ولا هم ولا حزن ، ولا أذى ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا  
كفر الله بها من خطاياه » .

وفي المسند لما نزلت هذه الآية : ( من يعمل سوءاً يجز به ) قال  
أبو بكر : يا رسول الله ! جاءت قاصمة الظهر ، وأبنا لم يعمل سوءاً ؟ !

فقال : « يا أبا بكر ! أأست تحزن ؟ ! أأست بصيأك الأذى ؟ ! » فأن الجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب . كما قال تعالى : ( طيبتم فأدخلوها خالدين ) . وفي الحديث الصحيح : « أنهم اذا عبروا على الصراط ، وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقص لبعضهم من بعض ، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة . والكلام فى هذه المسألة مبسوط فى غير هذا الجواب ، والله أعلم بالصواب .

وما ذكرنا فى ان الموتى يسمعون الخطاب ، ويصل إليهم الثواب ، ويعذبون بالنياحة ، بل وما لم يسأل عنه السائل من عقابهم فى قبورهم وغير ذلك ، فقد يكشف لكثير من أبناء زماننا بقظة ومناماً ، ويعلمون ذلك ، ويتحققونه ، وعندنا من ذلك أمور كثيرة ، لكن الجواب فى المسائل العلمية يعتمد فى على ما جاء به الكتاب والسنة ، فانه يجب على الخلق التصديق به ، وما كشف للانسان من ذلك ، أو أخبره به من هو صادق عنده ، فهذا ينتفع به من علمه ، ويكون ذلك مما يزيده إيماناً وتصديقاً بما جاءت به النصوص ، ولكن لا يجب على جميع الخلق الايمان بغير ما جاءت به الأنبياء ، فان الله عز وجل أوجب التصديق بما جاءت به الأنبياء ، كما فى قوله تعالى : ( قولوا آمنا بالله ) الآية . وقال تعالى : ( ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ) الآية . وقد ثبت فى الصحيحين عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال : « قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي أحد فعمر » .

فالحديث الملمح للكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة ، فإن وافق ذلك صدق ما ورد عليه ، وإن خالف لم يلتفت إليه . كما كان يجب على عمر رضي الله عنه وهو سيد المحدثين إذا ألقى في قلبه شيء ، وكان مخالفاً للسنة لم يقبل منه ، فإنه ليس معصوماً ، وإنما العصمة للنبوة .

ولهذا كان الصديق أفضل من عمر ، فإن الصديق لا يتلقى من قلبه ، بل من مشكاة النبوة ، وهي معصومة ، والحديث يتلقى نارة عن قلبه ، ونارة عن النبوة ، فما تلقاه عن النبوة فهو معصوم يجب اتباعه ، وما ألهم في قلبه : فإن وافق ما جاءت به النبوة فهو حق ، وإن خالف ذلك فهو باطل .

فلهذا لا يعتمد أهل العلم والايمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، وإن كان عندهم في بعض ذلك شواهد وبيّنات مما شاهدوه ووجدوه ، ومما عقلوه وعملوه ، وذلك ينتفعون به هم في أنفسهم ، وأما حجة الله تعالى على عباده فهم رسوله ، وإلا فهذه المسائل فيها من الدلائل والاعتبارات العقلية والشواهد

الحسية الكشفية ما ينتفع به من وجد ذلك ، وقياس بني آدم وكشفهم تابع لما جاءت به الرسل عن الله تعالى ، فالحق في ذلك موافق لما جاءت به الرسل عن الله تعالى لا يخالف له ، ومع كونه حقاً فلا يفصل الخلاف بين الناس ، ولا يجب على من لم يحصل له ذلك التصديق به ، كما يجب التصديق بما عرف أنه معصوم ، وهو كلام الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .

ولكن من حصل له في مثل هذه الأمور بصيرة أو قياس أو برهان كان ذلك نوراً على نور . قال بعض السلف : بصيرة المؤمن تنطق بالحكمة ، وإن لم يسمع فيها بأثر . فإذا جاء الأثر كان نوراً على نور ( ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ) قال تعالى : ( كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم اليينات بغياً بينهم ؛ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ) .

## وسئل رحمه الله

هل يتكلم الميت في قبره ؟ أم لا ؟

فأجاب : يتكلم ، وقد بسمع أيضاً من كله ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انهم يسمعون قرع نعالهم » وثبت عنه في الصحيح « أن الميت يسأل في قبره : فيقال له : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيثبت الله للمؤمن بالقول الثابت ، فيقول : الله ربي ، والاسلام ديني ، ومحمد نبي ، ويقال له : ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : للمؤمن هو عبد الله ورسوله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأما به ، واتبعناه » . وهذا تأويل قوله تعالى ( يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ) وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها زلت في عذاب القبر .

وكذلك يتكلم المنافق فيقول : آه ! آه ! لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، فيضرب بمزربة من حديد ، فيصبح صيحة يسمعا كل شيء الا الانسان .

وثبت عنه في الصحيح أنه قال : « لولا أن لاتدافنوا لسألت الله أن يسمعكم من عذاب القبر مثل الذي أسمع » وثبت عنه في الصحيح أنه نادى المشركين يوم بدر لما ألقاهم في القلب ، وقال : « ما أتم بأسمع لما أقول منهم » والآثار في هذا كثيرة منتشرة . والله أعلم .

## وسئل

عن بكاء الأم والأخوة على الميت : هل فيه بأس على الميت ؟

فأجاب :

أما دمع العين ، وحزن القلب ، فلا اثم فيه ؛ لكن الندب والنياحة منهي عنه ، وأي صدقة تصدق بها من الميت نفعه ذلك .

## وسئل

عما يتعلق بالتعزية ؟ .

فأجاب : التعزية مستحبة ، ففي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من عزى مصاباً فله مثل أجره » . وأما قول القائل :



ما نقص من عمره زاد في عمره ، فغير مستحب ، بل المستحب أن يدعى له بما ينفع ، مثل أن يقول : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزالك ، وغفر لميتك .

وأما نقص العمر وزيادته ، فمن الناس من يقول : انه لا يجوز بحال ، ويحمل ما ورد على زيادة البركة ، والصواب أنه يحصل نقص وزيادة عما كتب في صحف الملائكة . واما علم الله القديم فلا يتغير .

وأما اللوح المحفوظ : فهل يغير ما فيه ؟ على قولين . وعلى هذا يتفق ما ورد في هذا الباب من النصوص .

وأما صنعة الطعام لأهل الميت ، فمستحبة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً ، فقد أتاهم ما يشغلهم » لكن انما يطيب اذا كان بطيب نفس المهدي ، وكان على سبيل المعاوضة ، مثل أن يكون مكافأة من معروف مثله ، فان علم الرجل أنه ليس بمباح لم يأكل منه ، وان اشتبه أمره فلا بأس بتناول اليسير منه اذا كان فيه مصلحة راجحة ، مثل تأليف القلوب ، ونحو ذلك . والله أعلم .

## وسئل

عمن يقرأ القرآن ، وينوح على القبر ، ويذكر شيئاً لا يليق ،  
والنساء مكشفات الوجوه ، والرجال حولهم ؟

فأجاب : الحمد لله . النياحة محرمة على الرجال ، والنساء . عند  
الأئمة المعروفين .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النائحة  
إذا لم تنب قبل موتها فأنها تلبس يوم القيامة درعا من جرب ، وسربالا  
من قطران » وفي السنن عنه : « أنه لعن النائحة ، والمستمعة » . وفي  
الصحيح عنه قال : « ليس منا من لطم الحدود ، وشق الجيوب ،  
ودعا بدعوى الجاهلية » .

وكشف النساء وجوههن بحيث يراهن الأجانب غير جائز ، وعلى  
ولي الأمر الأمر بالمعروف ، والنهي عن هذا المنكر ، وغيره ، ومن لم  
يرتدع فإنه يعاقب على ذلك بما يزرجه ، لا سيما النوح للنساء عند  
القبور ، فإن ذلك من المعاصي التي يكرها الله ورسوله ، من الجزع

والندب، والنيابة، وإيذاء الميت، وفتنة الحي، وأكل أموال الناس بالباطل، وترك ما أمر الله به ورسوله من الصبر والاحتساب، وفعل أسباب الفواحش، وفتح بابها، ما يجب على المسلمين أن ينهوا عنه. والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

---

# آخر المجلد الرابع والعشرين

# فهرس المجلد الرابع والعشرين

## باب صلاة أهل الاعذار

الموضوع	الصفحة
« سئل رحمه الله عن شيخ كبير لا يستطيع الاستنجاء ولا الرفع من السجود »	٥
« سئل هل تصح صلاة المرأة قاعدة مع قدرتها على القيام »	٦
« سئل هل القصر في السفر سنة او عزيمة وعن حديث « قصر ، وأتم »	٧ - ١٠
اقوال العلماء في الترييح في السفر	٩
« سئل هل لمسافة القصر قدر محدد من الشارع »	١٠ - ١٣
سنة المسافرين القصر والجمع بعرفة ومزدلفة ، حتى أهل مكة	١٠
« سئل إذا سافر إنسان مقدار ثلاثة أيام او فرائخ هل يباح له الجمع والقصر ؟ »	١٣ - ١٦

الموضوع	الصفحة
الإعذار المبيحة للجمع	١٤
السفر في العرف	١٥
هل يشترط للجمع والقصرية	١٦
« سئل عن سفر يوم من رمضان هل يجوز أن يقصر فيه ويفطر »	١٦
« سئل عن رجل مسافر الى بلد ومقصوده أن يقيم مدة شهر او أكثر هل يتم »	١٧
« سئل عن رجل خرج إلى الحربة وهو يعلم أنه يقيم بها شهرين هل يجوز له القصر ، وهل هو أفضل »	١٧ ، ١٨
« سئل هل الجمع بين الصلاتين أفضل أم القصر الخ »	١٩ - ٢٧
( وإذا ضربتم في الارض ) الآية ( فلا جناح عليه أن يطوف بهما )	٢٠ - ٢٢
هل فرض المسافر الركعتان ، وهل يحتاج الى نية	٢٠ - ٢٢
« ما رأيك رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها الا الفجر بمزدلفة »	٢٣
نزاع العلماء في الجمع ومنشاؤه	٢٢ - ٢٤
« جمع بين الظهر والعصر من غير خوف ولا مطر » . أراد أن لا يخرج أمته .	٢٤ - ٢٦
الواقيت لأهل الأعذار ثلاثة ولنغيرهم خمسة . ( أقسم بالصلاة لدلوك الشمس ) الآية	٢٥
« سئل من الجمع ، وما كان النبي يفعله »	٢٧ ، ٢٨
أوسع المذاهب في الجمع	٢٨
« سئل عن الجمع بين المشائين هل يجوز من البرد »	٢٩

الصفحة	الموضوع
	الشديد والريح الشديدة ، والوحل «
٢٩	« سئل عن إمام أبي ان يجمع وقبـد وقع للطر والتلج فهل للمأمومين ان يصلوا في بيوتهم »
٣٠ — ٣٣	« وقال فصل في الصلوات في الأحوال العارضة »
٣٠	مذهب فقهاء الحديث في صفة صلاة الخوف وفي القصر والجمع ..
٣١	أصح ما روى في صلاة الكسوف
٣٢	صفة صلاة الاستسقاء والجنـازة
٣٣ — ١٦٣	« قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والاقامة »
٣٣ — ٣٥	الفرق بين السفر الطويل والتقصير لا أصل له في الشرع
٣٥ ، ٣٦	ما يدخل في معنى الخف ، والطلاق ، والإيمان ، والخمر .
٣٧	هل يجوز الجمع في السفر القصير ، تجوز الصلاة على الراحلة في الحضر أيضا
٣٨ — ٤٠	خلاف الناس في حد السفر الذي علق به الشارع الفطر والقصر
٤٠	الجمع بين حديث « بين السماء والأرض خمسمائة سنة » وحديث « أحلى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون »
٤٠ ، ٤١	كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع يرجع فيه إلى العرف
٤١ — ٥٠	هل يحد السفر بمسافة تعرفه أم السفر هو ما سمى سفرا طال أو قصر
٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٨	إذا قطع المسافة الطويلة في مدة قصيرة فهل يكون مسافرا .
٤٢ — ٤٥	« يا أهل مكة أتموا صلواتكم فانا قوم سفر » قاله بمكة
٤٣ — ٤٧	هل يجمع أهل مكة ويقصرون بمكة

الصفحة	الموضوع
٥٠ - ٥٥	لا يشترط للجمع ولا للتقصير نية ولا مقارنة
٥١ - ٥٥	أول وقت العشاء عند أحمد
٥٦ - ٨٤	الأفضل أن يجمع بحسب الحاجة في أول الوقت أو آخره أو وسطه ٠٠٠ الاحاديث الواردة فيه
٥٦ ، ٥٧ ، ٨٢ - ٨٤	يجمع للمطر في وقت المغرب الا في مزدلفة
٦٣ - ٦٥	هل يجمع اذا كان نازلا
٧٣ - ٨٤	حديث « جمع بين الظهر والمصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر »
٨٤	الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار
٨٥ - ١٠٥	فصل في تمام الكلام في التقصر ، وسبب إتمام عثمان وعائشة بمنى
٩٦ - ١٠٣	نزاع الناس في الترتيب في السفر
١٠٥ - ١٣٦	فصل السفر في الكتاب والسنة مطلق في التقصر والفطر
١٠٥ - ١١٤	هل كل من سافر يقصر أم لا قصر الا في حج وعمره وغزو أو سفر طاعة أو مباح
١٠٦ ، ١٠٧	( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة )
١٠٦ - ١٠٨	( ان الله قد وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة )
١١٠ - ١١٢	( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه )
١١٢	( فمن خاف من موص جنفا أو اثما )
١١٤	هل لمن قاتل قتالا محرما أن يصل صلاة خائف
١١٤ - ١٣٦	ماخذ عثمان وغيره في الاتمام بمنى ، وما يعتبر سفرا عندهم ،
١١٩	لو قطع بريدا في ثلاثة أيام مسح مسح مسافر ولو قطعه في نصف يوم لم يكن مسافرا
١٢٧	حديث « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد »
١٢٨ - ١٣٠ ، ١٣٤	ما روى عن ابن عمر في تحديد التقصر
١٣١ ، ١٣٢	« كان اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال الخ »
١٣٦ - ١٤٣	فصل في الإقامة وهل تحدد بأيام ينوي إقامتها
١٣٧ ، ١٣٨	تقسيم المقيم الى مستوطن تجب عليه الجمعة وتنعقد به وغير مستوطن تجب عليه ولا تنعقد لا دليل عليه



- ١٣٨ ، ١٣٩ ثلاثة الايام يجوز فيها ما كان محظور الجنس  
 ١٤٣ - ١٦٢ فصل فى مأخذ من لم يكره أن يصل المسافر أربعا وما ورد فيه  
 عن عائشة .....  
 ١٤٤ - ١٥٦ حديث « كان يقصر فى السفر ويتم ويفطر ويصوم »  
 ١٤٧ - ١٥٢ كم عمر الرسول ، وهل اعتمر فى رمضان ؟  
 ١٥٤ حديث « كنا معاشر الصحابة نساغر فمنا المصائم ومنا المفطر  
 السخ »  
 ١٥٤ البيهقى والطحاوى وطريقتهما فى الرواية  
 ١٥٨ ، ١٥٩ « يا أهل مكة أتموا صلاتكم .. » لم يقله فى حجته  
 ١٦٠ - ١٦٢ عذر عثمان وعائشة فى إتمامها فى الحج

## باب صلاة الجمعة

- ١٦٣ - ١٧٧ « رسالة إلى أهل البحرين بأمرهم بإقامة الجمعة وكانت  
 بيوتهم من جريد النخل »  
 ١٦٤ - ١٦٦ حالة أهل البحرين بعد البعثة  
 ١٦٦ من تجب عليه الجمعة  
 ١٦٧ ، ١٦٨ تقام الجمعة فى البيوت المبنية بما جرت به عادة المستوطنين  
 ١٦٧ سقف مسجد الرسول  
 ١٦٩ ، ١٧٠ الفرق بين أهل القرى وأهل الغيام  
 ١٧٠ - ١٧٢ الأمر بالجماعة والنهى عن الفرقة  
 ١٧٢ - ١٧٤ طريقة السلف فى البحث والمناظرة لا توجب المشاجرة ولا تنافى  
 الاخوة .  
 ١٧٤ ، ١٧٥ يهجر المسلم اذا ظهرت منه علامات الزيغ ..... من أظهر الخير  
 قبلت علانيته .  
 ١٧٧ - ١٨٧ « وقال فصل تنازع الناس فى صلاة الجمعة والعيدى هل

## تشرط لها الإقامة ؟

- ١٧٩ - ١٨٦ خطبة عرفة ، هل صلاة العيد فرض عين أو كفاية أو تطوع ، صفة صلاة على بالضمقة
- ١٨٤ هل تجب الجمعة على من في المصر من المسافرين وعلى العبد
- ١٨٤ ، ١٨٥ هل يصل المسافر في المصر على الرحلة
- ١٨٦ هل يصل من فاتته العيد أربعاً أو ركعتين أو يخير بينهما .
- ١٨٧ « سئل هل تجب الجمعة على من دون الأربعين »
- ١٨٨ - ٢٠٤ « سئل من الصلاة بعد أذان الأول يوم الجمعة الخ »
- ١٨٨ لم يكن يؤذن على عهد النبي إلا إذا قعد على المنبر
- ١٨٨ - ١٩٣ ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة
- ١٩٠ - ١٩٣ هل الجمعة ظهر مقصورة ، التربع في السفر ، وركعتي السنة
- ١٩٣ ، ١٩٤ دفع الاحتجاج بقوله « بين كل أذانين صلاة »
- ١٩٤ يستحب أن لا يداوم على قراءة السجدة يوم الجمعة
- ١٩٥ يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجع على مصلحته
- ١٩٥ يستحب للإمام أن يترك ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف للمأمومين
- ١٩٦ - ١٩٨ لو فعل الإمام خلاف الأفضل لاجل بيان السنة
- ١٩٦ ، ١٩٧ ما يستحب وما يجوز في صلاة الجنائز من القراءة وغيرها
- ١٩٨ ، ١٩٩ تفضيل بعض الأعمال على بعض قد يتنوع بتنوع الأحوال
- ٢٠٠ - ٢٠٤ فصل في السنة بعد الجمعة والسنن الرواتب والتطوعات
- ٢٠٠ مجموع صلاة النبي بالليل والنهار : الفرض والنفل
- ٢٠١ ، ٢٠٢ ما ابتدع من الصلوات الأسبوعية والحولية
- ٢٠٢ ، ٢٠٣ لا يجوز وصل النافلة بالفريضة والحكمة في النهي عنه
- ٢٠٣ كثير من أهل البدع لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر ويظهرون أنهم سلموا
- ٢٠٤ « سئل عن رجل خرج الى صلاة الجمعة وقد أقمت

- الصلاة فهل يجري أو يأتي هونا ولو فاتته «
- ٢٠٤ ، ٢٠٥ « سئل هل تجب المداومة على قراءة السجدة يوم الجمعة أو تكره »
- ٢٠٥ ما يقرأ به في العيد ، هل يستحب أن يقرأ سورة أخرى فيها سجدة في فجر الجمعة
- ٢٠٦ « سئل هل المطلوب قراءة سورة ( الم تنزيل ) و ( هل أنى ) أو السجدة الخ »
- ٢٠٧ « سئل عن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليقضي ماعليه هل يجهر بالقراءة »
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ « سئل من صلاة الجمعة في جامع القلعة هل هي جائزة مع وجود جمعة أخرى »
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ شرط تعدد الجمعة في البلد ، لا تقام الجمعة في السفر
- ٢١٠ ، ٢١١ « سئل عن رجلين تنازعا في العيد إذا وافق الجمعة »
- ٢١٢ ، ٢١٣ « سئل عن رجل قال إذا وافق يوم الجمعة يوم العيد وصلى العيد فإن شاء صلى الجمعة وإلا فلا .. »
- ٢١٤ « سئل عن خطبة بين صلاتين كلاهما فرض لوقتها الخ »
- ٢١٥ « سئل هل جاء حديث في قراءة الكهف بعد

## عصر الجمعة «

- ٢١٦ « سئل هل يجوز فرش السجادة في الروضة الشريفة »
- ٢١٧ « سئل عما يقوله المؤذن يوم الجمعة وقت دخول الامام المسجد وبعد الأذان الثاني وعن دعاء الامام بعد صعوده على المنبر »
- ٢١٨ « سئل عن مؤذن يقول عند دخول الخطيب « ان الله وملائكته الخ »

## باب صلاة العيدين

- ٢١٩ « سئل هل تعين قراءة بعينها في صلاة العيدين وما يقول الانسان بين كل تكيرتين »
- ٢٢٠ « سئل عن صفة التكبير في العيدين ومتى وقته »
- ٢٢١ « سئل هل يجب التكبير في عيد الفطر اكثر من عيد الأضحى »
- ٢٢٣ - ٢٥٣ « وقال فصل في قوله : ( ولتكبروا الله على ما هداكم ) الآية »

٢٢٤ ، ٢٢٥ ما اختصت به صلاة العيد وخطبتها من التكبير

- ٢٢٥ - ٢٢٨ ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) الآية  
 ٢٢٨ حكمة شرعية التكبير بعد الصلوات في أيام العيد دون بقية  
 الايام بعد الصلاة  
 ٢٢٨ ( واذكروا الله في أيام معدودات ) الآية  
 ٢٢٨ - ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ للمواضع التي يشرع فيها التكبير والحكمة  
 في ذلك  
 ٢٣٠ - ٢٣٢ يجمع بين التكبير والشكر والتحميد والتكبير والتسبيح والتحميد  
 ٢٣٢ - ٢٣٦ التهليل قرين التكبير ، فضل كلمة « لا اله الا الله »  
 ٢٣٦ - ٢٣٩ الجمع بين حديث « أفضل الكلام ما «صطفى الله لآلئته الخ »  
 وحديث « أفضل ما قلت الخ »  
 ٢٣٦ - ٢٣٩ اذا كان الشيء أفضل في الجملة لم يلزم أن يكون أفضل في  
 كل حال  
 ٢٤٠ فصل جمع في تكبير الاعياد بين التكبير والتهليل وبين التكبير  
 والتحميد  
 ٢٤٠ ، ٢٤١ ( سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين )  
 ٢٤١ ، ٢٤٢ صفات التكبير في العيد  
 ٢٤٢ - ٢٥٢ القاعدة في العبادات التي جاءت على وجوه متنوعة أن لا يكره شيء  
 منها ولا يجمع بينها ولا يداوم على نوع منها  
 ٢٥٣ « سئل عن التهنئة في العيد هل لها أصل »

## باب صلاة الكسوف

- ٢٥٤ - ٢٦٢ « سئل عن قول أهل التقاويم : في الرابع عشر ينحسف  
 القمر ، وفي التاسع والعشرين تكسف الشمس : هل  
 يصدقون وإذا خسف هل يصلي لها أم يسبح الخ »  
 ٢٥٧ قول بعضهم : تكسف الشمس في غير وقت الاستسراة غلط

الموضوع	الصفحة
وكذلك قولهم : اذا اجتمع صلاة العيد وصلاة الكسوف	٢٥٧
لا يصلى الكسوف والخسوف الا اذا شوهدا	٢٥٨
الخسوف والكسوف سبب لنزول العذاب ، صفة صلاتهما	٢٥٩
اذا فرغ من الصلاة قبل التجلى ، طول الكسوف وقصره	٢٦٠
يجهر فيها بالقراءة	٢٦١
« سئل عن المطر والرعد والزلازل على قول أهل	٢٦٢ — ٢٦٤
الشرع وعلى قول الفلاسفة »	

## كتاب الجنائز

« سئل هل يجوز للمسلم ان يعود جاره النصراني إذا	٢٦٥
مرض ويتبع جنازته »	
« سئل هل يجوز التداوي بمرارة ما يحل أكله »	٢٦٥
« سئل هل يجوز التداوي بالخر »	٢٦٦
« سئل عن المداواة بالخر ، وقول النبي دواؤها داء الخ »	٢٦٧ — ٢٦٩
ضعف قياس التداوي بالمحرم على اباحة الميتة والدم للمضطر	٢٦٨ ، ٢٦٩
هل التداوي أفضل أم للصبر ؟	
« سئل هل يجوز التداوي بشحم الخنزير »	٢٧٠
تجوز مباشرة النجاسة للحاجة ، ما أبيح للحاجة جاز التداوي	٢٧٠
به ، بخلاف ما أبيح للضرورة	
« سئل هل يجوز التداوي للضرورة بالخر ولحم الخنزير	٢٧١

## « وغيرها من المحرمات »

٢٧٢ - ٢٧٥ « سئل عن المريض إذا قال له الأطباء مالك تروء غير

أكل لحم الكلب والخنزير أو شرب الخمر الخ »

٢٧٤ ، ٢٧٥ قول الأطباء لا يبرأ هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين

٢٧٥ من شفى بالادوية الخبيثة كان دليلا على مرض فى قلبه

٢٧٥ « ان الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها »

٢٧٥ هل يجب المتداوى وهل تركه على سبيل التوكل أفضل

٢٧٥ المتداوى يلبس الحرير

٢٧٦ - ٢٨٢ « سئل عن وجود الجن وصرعها للانس هل ينكره

الشرع وعن معالجة المصروع بالرقى والتعوذات »

٢٧٩ ( وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر )

٢٨١ يشرع للعبد التعوذ اذا أصبح واذا أمسى الخ

٢٨٢ « وقال فصل : من لم يتبين له كيفية الجن فليس له أن

ينكر وجودهم الخ »

٢٨٣ « سئل عن من يقول لا يحرم قول : أيا أزران . يا كيان »

٢٨٣ ، ٢٨٤ « سئل عن من إذا اشتد به الوجع استغاث بالله وبكى هل

ينافى الصبر »

٣٨٤ « سئل عن رجل مبتلى سكن في دار بين قوم هل يجوز

لهم اخراجه »

- ٢٨٥ - ٢٨٧ « سئل هل يصلي على من كان لا يصلي أو يشرب الخمر الخ »  
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ لا يصلي على من علم منه النفاق وإن كان مظهراً للإسلام ، المظهر  
 للفسق
- ٢٨٧ « سئل عن رجل يصلي وقتاً ويترك الصلاة كثيراً أو لا  
 يصلي هل يصلي عليه »
- ٢٨٨ « وقال فصل ثبت أن النبي امتنع عن الصلاة على من  
 عليه دين الخ »
- ٢٨٩ « سئل عن رجل له مملوك هرب ثم رجع وقتل نفسه  
 فهل يأثم سيده ؟ وهل يصلي عليه ؟ »
- ٢٩٠ - ٢٩٣ « سئل عن رجل يدعى المشيخة رأى ثعباناً فأمسكه بيده  
 فلدغه فمات هل يصلي عليه »
- ٢٩٣ « سئل عن رجل ركب البحر للتجارة ففرق فهل  
 مات شهيداً »
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ « سئل من رفع الصوت في الجنائز بالقراءة والذكر الخ »  
 ٢٩٥ « سئل من امرأة نصرانية بعلمها مسلم توفيت وفي بطنها جنين  
 له سبعة أشهر هل تدفن مع المسلمين أو مع النصارى »
- ٢٩٩ « سئل هل يشرع تلقين الميت . ومسألته في معناها »
- ٢٩٩ « سئل عن الحنمة التي تعمل على الميت والقراءة بالاجرة »



- هل قراءتهم تصل إلى الميت الخ «
- ٣٠٠ - ٣٠٣ « سئل عمن جعل المصحف والقنديل عند القبر »
- ٣٠٣ « سئل هل يجوز نقل الميت وهل تجتمع أرواح الموتى وهل يعرف من يزوره »
- ٣٠٤ « سئل عن قوم لهم تربة هل يجوز نقل موتاهم إلى تربة أخرى »
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ « سئل عما يقوله بعض الناس : إن لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر اليهود والنصارى ، والعكس »
- ٣٠٦ - ٣١٤ « سئل عن قوله ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) وقوله « إذا مات ابن آدم انقطع عمله الخ » فهل يقتضى ان الميت لا يصل إليه شيء من أفعال البر »
- ٣١٤ - ٣٢١ « سئل عن القراءة للميت هل تصل إليه ، والأجرة على ذلك الخ »
- ٣١٤ الصدقة عن الميت ينتفع بها ، يختلف في المصيام وصلاة التطوع الخ
- ٣١٥ ، ٣١٦ نزاع العلماء في جواز اخذ الأجرة على تعليم القرآن
- ٣١٦ صنعة أهل الميت الطعام
- ٣١٧ القراءة الدائمة والعارضة على القبر
- ٣١٨ - ٣٢٠ بناء للمشاهد والصلاة فيها والتندر لها أو للمجاورين عندها وهل فيه كفارة
- ٣٢٠ ، ٣٢١ نقل المسلمين من الصلاة في المساجد إلى المشاهد ، السنة لمن زار

المصطفة	الموضوع
٣٢١	قبرا فى مشهد التمسح بالقبر والصلاة والدعاء عنده
٣٢١ ، ٣٢٢	« سئل عن يقرأ القرآن أو شيئا منه هل الأفضل ان يهدي ثوابه لوالديه ولموتى المسلمين او يجعل ثوابه لنفسه »
٣٢٣	« سئل من حديث « من هلك سبعين الف مرة وأهداه للميت يكون براءة له من النار »
٣٢٤	« سئل عن قراءة أهل الميت وذكرهم هل يصل اليه ثوابه »
٣٢٤	« سئل عن القراءة تصل الى الميت من الولد على مذهب الشافعي »
٣٢٥	« سئل عن ترك والد به كفاراً ولم يعلم هل أسلموا هل يجوز أن يدمو لهم »

## باب زيارة القبور

٣٢٦ - ٣٣٠	« سئل عن المشروع فى زيارة القبور »
٣٢٦ - ٣٢٨	الزيارة على نوعين شرعية وبدعية
٣٣٠	« سئل عن الزيارة »
٣٣١ ، ٣٣٢	« سئل عن الأحياء إذا زاروا الأموات هل يعلون بزيارتهم »

## وباليت إذا مات »

- ٣٣٢ حل الحياة والرزق ودخول الارواح الجنة مختص بالشهداء
- ٣٣٣ - ٣٦٠ « سئل عن قوله « لعن الله زوارات القبور » هل هو منسوخ بقوله: « كنت نهيتكم ... » وهل الحديث الأول صحيح ؟ الخ »

- ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ تنقسم الزيارة الى شرعية وبدعية
- ٣٣٥ ، ٣٣٦ القسم على الله بالمخلوق
- ٣٣٧ - ٣٤٠ الفرق بين حق الله وحق الرسول
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ من جعل للخلق طريقا غير متابعة الرسول فهو كافر
- ٣٤٠ - ٣٤٢ الناس في الشفاعة على ثلاثة أقسام
- ٣٤٢ - ٣٥٧ حل النساء داخلات في الاذن في الزيارة او منهيات منها ، وهل النهي نهى تحريم أو تنزيه
- ٣٥٥ تشييع النساء للجنائز
- ٣٥٦ من اصول الشريعة أن الحكمة اذا كانت خفية أو غير منتشرة علق الحكم بمظنتها
- ٣٥٦ - ٣٦٠ فصل في الكلام على الاحاديث في زيارة قبر النبي
- ٣٦٠ ، ٣٦١ « وسئل عن زيارة النساء القبور هل ورد فيه حديث ؟ »
- ٣٦٠ ، ٣٦١ ان قيل هذا النهي منسوخ

- ٣٦٢ - ٣٧٩ « سئل هل الميت يسمع كلام زائره ويزي شخصه الخ »
- ٣٦٥ فصل واما قول القائل هل تعاد روحه الى بدنه ذلك الوقت أم ترفرف على قبره
- ٣٦٦ ، ٣٦٧ فصل في وصول القراءة وغيرها من أعمال البر الى الميت
- ٣٦٨ ، ٣٦٩ فصل واما اجتماع روحه مع أرواح آقاربه واستقرار الارواح
- ٣٦٩ لا ينقل البدن الى الموضع الذي ولد فيه ، وهل ينزل على الميت

- من تراب حفرته  
 ٣٦٩ - ٣٧٨ فصل وأما قول السائل : هل يؤذيه البكاء عليه  
 ٣٧٠ - ٣٧٦ « الميت يمنب يبكاء أهله عليه »  
 ٣٧١ ، ٣٧٢ « ان الله ليزيد الكافر عذابا يبكاء أهله عليه »  
 ٣٧٢ ، ٣٧٣ حكم أطفال الكفار في الآخرة  
 ٣٧٦ قد يكشف لبعض الخلق عذاب أهل القبور  
 ٣٧٦ ، ٣٧٧ الاعتماد في مسائل العلم والدين على النصوص والاجماع ويستشهد  
 بالكشوفات والمنامات  
 ٣٧٩ « سئل هل يتكلم الميت في قبره »  
 ٣٨٠ « سئل عن بكاء الأم والأخوة على الميت »  
 ٣٨٠ ، ٣٨١ « سئل عن التعزية وما يقوله للمعزي »  
 ٣٨١ نقص السر وزيادته وسنة الطعام لأهل الميت  
 ٣٨٢ « سئل عن يقرأ القرآن وينوح على القبر .. ومن كشف  
 النساء وجوههن بحيث يراهن الأجانب »
-







